حاشية

العلامة ابن الحاج

على شرح متن الآجرومية

وبهامشه شرح الإمام الشهير خالد الأزهري

تأليف

العلامة تاج أبي العباس سيدي أحمد بن محمد بن حمدون
السلمي المعروف بابن الحاج

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

حاشية

العلامة ابن الحاج

على شرح متن الآجرومية

وبهامشه شرح الإمام الشهير خالد الأزهري

تأليف
العلامة تاج أبي العباس سيدي أحمد بن محمد بن حمدون
السلمي المعروف بابن الحاج

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن نحا بنا نحو الرشاد والهدى وألهمنا بالمنطق الفصيح للاعراب عما استكن في الضمير من الكلام وهدى ورفع من نصب نفسه لعباده وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العادة سبحانه من إله مبتدأ قبل الأكوان بلا ابتداء خبر بأن الخاسر لاينفعه من العذاب افتداء لا إله إلا هو نسخ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي كل شرع مضى وسبق وهدى إليه من شاء بفضله فحاز السبق أرسل رسوله محمداً المصطفى أفضل خلق الله وأكرم مقتفى بامتثال الأوامر واجتناب النواهي والزواجر المبعوث بصفات الجمال ونعوت الكمال العاطف على أمته عطف نسق وبيان المبدل العسر باليسر في شاهد العيان صلى الله عليه وسلم في الماضي والحال والمآل وعلى آله وصحابته أكرم صحب وآل (وبعد) فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج قد طلب مني بعض نجباء الأصحاب ممن حاز في كل فن غاية الآداب وضع حاشية لزبد شرح خالد الأزهري على الأجرومية ذات الفتوحات الربانية فأجبت سؤاله لذلك وإن كنت لست ممن يجول هنالك لاعترافي بكمال القصور سائلا من الله الصفح عما جرى من الخطأ في هذا المسطور وسميتها بالعقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم) مرتبا غالب منها على بعض متن الخلاصة ليحوز الطالب منها بلا خصاصة جعلها الله من العمل المقبول وحلاها بحلية القبول وهو المسئول أن يختم لنا بالحسنى ويجعل مأوانا المقر الأسنى (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام عليها بحر زاخر غاص في لججه الاوائل والأواخر فلم يصلوا إلى غايته ولا بلغوا إلى نهايته ولكن ما لا يمكن كله لا يترك بعضه أو جله وقد نص العلماء على أن من أراد قراءة علم ينبغي له أن يذكر الغرض المتعلق بها من ذاك العلم فلنقتصر هنا على فضلها وإعرابها واشتقاقها ومعانيها فنقول * أما فضلها فلا يمكن حصره وكيف يمكن وقد اشتملت كما قيل على اسم الله

العظيم

العظيم الأعظم الذى إذا دعى به أجاب وإذا سئل به أعطى وقد جمعت علوم الأولين والآخرين فقد
ورد أن الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة معانى تلك الكتب مجموعة فى القرآن العظيم ومعانيه
مجموعة فى الفاتحة ومعانيها مجموعة فى البسملة ومعانيها مجموعة فى الباء والمعنى الاشارى لها بى كان ماكان
وبى يكون مايكون إذ هو تعالى أصل الاكوان ومعانى الباء مجموعة فى نقطة الباء لأنها تدل على أن الله
واحد وهو المعبود بالحق وذاك هو المقصود من الجن والأنس قال تعالى وما خلقت الجن والانس إلا
ليعبدون والروايات فى الرسل المنزل عليهم الكتب مختلفة . فقد ورد أن أباذر الغفارى قال يارسول
الله كم أنزل الله من الكتب قال مائة صحيحة وأربعة كتب على شيث خمسون صحيفة وعلى خنوخ
وهو إدريس ثلاثون صحيفة وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل
التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم فى هذه الرواية وفى الينابيع وعلى آدم عشر صحائف
ولم يذكر صحف موسى وعن عكرمة كان الله لاشىء معه فخلق النور ثم خلق منه اللوح والقلم ثم قال
للقلم اكتب قال وما أكتب قال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فجعلها الله أمانا لخلقه ماداوموا على قراءتها
وروى أن أول ما كتب القلم فى اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم أنا الله لا إله إلا أنا محمد رسولى من
استسلم لقضائى وصبر على بلائى وشكر نعمائى ورضى بقضائى كتبته صديقا و بعثته مع الصديقين
ومن لم يستسلم لقضائى ولم يصبر على بلائى ولم يشكر نعمائى ولم يرض بحكمى فليتخذ إلها سوائى
وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ هو الله أحد ألف مرة دفع الله عنه وجع السن وقد أصاب بعض
الاطباء وجع فى أسنانه فقرأ قل هو الله أحد ألف مرة فبقى الوجع كما كان فنام فرأى النبى ﷺ
فقال بلغنى عنك كذا وكذا فقال نعم هلا قرأتها بالبسملة فلما استيقظ قرأها بالبسملة فشفاه الله
وروى أن بعض الصالحين كان يقرأ قل هو الله أحد كل ليلة مائة مرة فنام فرأى مائتى شاه مقطوعة
الرأس فقال لمن هذه فقالوا الك فقال مالها مقطوعة الروس فقيل له أنت تقرأ قل هو الله أحد دون بسملة
وروى أن شيطانين اجتمعا أحدهما سمين والاخر هزيل فقال السمين للهزيل مالك هكذا قال قرينى
من الانس مهما أكل أو شرب قال باسم الله فليس لى معه نصيب فلذلك أنا كما ترى فقال السمين إن قرينى
بالعكس فلذلك سمنت وعنه عليه السلام ما من كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم إلا
يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الاولياء يرفعه فمن رفع كتابا من الأرض
فيه البسملة رفع الله اسمه فى عليين وغفر له ولوالديه ببركتها وعن ابن مسعود من أراد أن ينجيه الله من
الزبانية التسعة عشرة المذكورة فى قوله تعالى عليها تسعة عشرة فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فان بسم الله
الرحمن الرحيم تسعة عشر حرفا كل حرف جنة الملك من الزبانية وقد وردت أحاديث فى طلب البداءة بها
فمنها مارواه الخطيب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن
الرحيم فهو اقطع وفى لفظ أبتر وفى آخر أجزم ومنها قوله عليه السلام أول ما كتب القلم بسم الله
الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتابا فاجعلوها فى أوله ومنها أنه عليه السلام قال من أراد أن يحيا سعيدا
ويموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شىء باسم الله ومنها أنه عليه السلام قال من قال بسم الله الرحمن
الرحيم فى مبدأ قوله دخل الجنة وقد ورد أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء . وورد أنها من خصائص
هذه الأمة (فان قلت) كونه من خصائص هذه الإمه ينافى ماقبله من أنها مفتاح كل كتاب أنزل
من السماء (قلت) أجيب عنه بأن المختص بهذه الأمة عدم رفعها وكانت تنزل على من قبلنا ثم
ترفع ثم تنزل أو كونها بهذا اللفظ العربى ولا يرد علينا قوله تعالى إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن
الرحيم حكاية عن سليمان لأنه ترجمة عما فى كتابه للقطع بأنه غير عربى والله أعلم . وأما إعرابها فالباء
حرف جر مبنى وبنى على حركة والاصل فى المبنى أن يسكن لان بناءها على السكون يؤدى إلى الابتداء

بالساكن والعرب لا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرك وكانت الحركة خصوص كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية والجر علة واحدة ليندفع النقص وبنحو واو العطف وفائه ولام الابتـــداء والقسم لأنها وإن لزمت الحرفية انتفى عنها الجر وبنحو كاف التشبيه فانها وإن لزمت الجر لا تلزم الحرفية لقول ابن مالك ، ومستعمل اسما نعم يردوا والقسم وتاؤه فانهما ملازمان للحرفية والجر . ويجاب بأنهما نائبان من الباء والفرع لا يقوى قوة الأصل . وترد اللام الجاوة لضمير غير المتكلم وحدة فهى لازمـــة للحرفية والجر وبنيت على الفتح . وأجيب بأنها فتحت للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر واسم مجرور بالباء والله مضاف إليه والعامل فيه مضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل فى المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المنو والرحمن والرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الأول مخفوض والثانى مرفوع أو منصوب أو الاول مرفوع والثانى منصوب أو الأول منصوب والثانى مرفوع فهذه سبعة فالخفض على التبعة والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف وكل مبتدأ والفعل لا يظهر لقول ابن مالك

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ، مبتدأ أو ناصباً لن يظهرا وتقدير هم

نحو هو وأمدح إنما هو للفهم وأخفض الثانى على التحية بعد رفع الأول أو نصبه فممنوع لما فيه من الاتباع بعد القطع وهو لا يجوز، والحاصل أن الصور التى تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثانى أو رفعة أو نصبه رفع الأول مع الثانى أو نصبه أو خفضه نصب الأول مع نصب الثانى أو رفعه أو خفضه الجائز منها سبع الممنوع منها اثنان كما علمت وهذا كله على أن الرحمن صفة لله وأما على أنه علم أيضا فهو عطف بيان عليه وحينئذ فالرحيم صفة للرحمن لا لاسم الجلالة لوجود الفصل ويجوز فيه الرفع والنصب على ماهى (واعلم) أن حروف الجر لابد لها مما تتعلق به لأنها الجر دالروابط فلا تستقل بنفسها وفى الجمل وكل حروف الجر بالفعل علقت ، أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره أن حرف الجر وحده وهو المتعلق وهو قول والحق أو المتعلق الجار والجرور ومعا والمتعلق به محذوف وهل يقدر اسما أو فعلا مقدما أو مؤخرا عاما أو خاصا خلاف والحق أنه يقدر فعلا لا اسما لأن الاصل فى العمل للافعال ولما فيه من قلة الحذف وإنه يقدر مؤخرا عن الرحيم لافادة الحصر والرد المشركين الذين كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم ولا يقدر بعد اسم أو الله أو الرحمن لما فى الأول من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولما فى الثانى من الفصل بين التابع والمتبوع ولما فى الثالث من الفصل بين التابعين واجاز هذا الاخير بعضهم وأنه يقدر خاصا من مادة ما جعلت التسمية مبدأله فان كانت للتأليف قدرت أؤلف أو للأكل آكل أو للشراب أشرب والمختار أن الباء للمصاحبة لا للاستعانة لما فى الأول من رعاية التعظيم دون الثانى لأن باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما فى قولك كتبت بالقلم وفى جعل اسم الله آلة سوء أدب وإن أجيب عنه . وأما اشتقاق الفاظها فقال البصريون إن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع لأن الاسم يرفع صاحبه حتى يصير مرفوعا فأصله حينئذ سمو فخفف بحذف آخره لكثرة الاستعمال كيد ودم وسكن أوله ثم أتى بهزة الوصل إلى النطق بالساكن وعوضاً من المحذوف وأن كان فى غير محله وقال الكوفيون انه مشتق الوسم (١) وهى علامة لأنه من علامة على مسماه فأصله حينئذ وسم ثم حذف الواو التى هى فاء الكلمة كعدة لأن أصله وعد فبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضا من المحذوف ونظمه بعض القرويين فقال :

واشتق الاسم من سما البصرى ، واشتقه من وسم الكوفى
والمذهب المقـــدم الجلى ، ذليله الاسمـــاء والسمى

(١ قوله مشتق من الوسم الخ) فيه تسمح إذ الاشتـــقاق عنـــد الكوفيين من الافعال فالمناسب أن يقول مشتق من وسم بمعنى علم بصيغة الماضى فيهما ه مصححه

فالأول أقوى من جهة التصريف ومتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السنة. أما التصريف فإنه أصغر على سمى وجمع على أسماء والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها فأصل سمى سميو لقول ابن مالك

فعيلا اجعل الثلاثى إذا ۞ صغرته نحو قذا فى قذا

ثم قلبت الواو التى بعد ياء التصغير ياء وأدغمت الياء لقول ابن مالك :

أن يسكن السابق من واو ويا ۞ اتصلا ومن عروض عريا

۞ فياء الواو اقلبن مدغما ۞ ثم قلبت الفتحة كسرة(١) ۞ وأما أسماء فأصله أسماو قلبت الواو همزة لقوله أيضا فأبدل الهمزة من واو وياء آخرا اثر ألف زيد وأما موافقة أهل السنة فإن من قال إن الاسم مشتق من السمو يقول إن الله مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم وهو مذهب أهل السنة وهو الحق ومن قال إنه مشتق من السمة قال إن الله قبل خلق الخلق لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وبعد فنائهم لا يبقى له اسم وهو مذهب المعتزلة تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وفى اسم لغات ثمان عشرة جمعها من قال :

اسم سمى سماة وسمه ۞ سماء ثلثهن تلك المكرمة

وقوله ثلثهن أى ثلث أول هذه الستة بالحركات الثلاث والله مشتق من لاه يلوه إذا احتجب فهو لاه وقيل من لاه يليه إذا ارتفع وأصله عليها أوه وليه عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار لاه كقول ابن مالك : من واو ويا بتحريك أصل . ألفا أبدل بعد فتح متصل فأتى بأل وأدغمت اللام فصار الله وقيل فى اشتقاقه غير ذلك فلا تطيل به . والرحمن فعلان صفة مشبهة من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم لأن رحم بالكسر متعد وهى إنما تصاغ من لازم فقد قال ابن مالك ۞ وصوغها من لازم لحاضر ۞ أو بعد تنزيل قولنا رحم منزلة اللازم كقولك فلا يعطى أى يوجد إلا عطاء ۞ والرحيم صفة مشبهة ويأتى فيه ما فى الرحمن ويحتمل كونه من صيغ المبالغة لكن خص بعضهم كون فعيل من أمثلة المبالغة بما إذا عمل النصب . وأما معانيها فالإسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلا أنه إسم وقام إسم لذلك اللفظ وهل إسم لذلك اللفظ أيضا وفى الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف وقد يطلق على الذات بعينها والمسمى هو المعنى الذى وضع اللفظ بإزائه إذا علمت هذا فقد اختلفوا فى الإسم هل هو عين المسمى أو غيره الاول قول أهل السنة ومنهم الأشعرى ومالك والثانى مذهب المعتزلة والتحقيق أن الخلاف لفظى وذلك أن الاسم إن أريد به معناه اللغوى فهو غير المسمى قطعا وإن أريد بالذات فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الإمام الرازى إنا لم نجد شيئا يبنى عليه النزاع أن الاسم عين المسمى أو غيره إذا كان الأمر كذلك فلا ينبغى الخوض فى ذلك من غير فائدة. والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد الأعلى على الله تعالى دلالة جامعة لمعانى أسماء الله الحسنى ففى قولنا علم على الذات رد على النصارى القائلين بأن الله صفة وتلك الصفة قامت بعيسى ابن مريم وهذا باطل لأنه لو كان صفة واتصف بصفات المعانى ولا المعنوية وهو تعالى موصوف بها والصفة لا توصف بالصفة فدل على أنه ذات وفى قولنا الواجب الوجود رد على الدهرية القائلين إن هم إلا أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر وقد كان أبو حنيفة رضى الله عنه يرد عليهم فاقتحموا عليه داره وأرادوا قتله فقال إسمعوا منى وافعلوا ما بدا لكم فقال لهم أرأيتم سفينة فى البحر ولا رئيس لها أيمكن سيرها وسلامتها قالوا لا قال فكيف هذه الدنيا على طولها وعرضها كلها واتساعها وكثرة الخلائق بلا صانع فأذعنوا له وفى قولنا المستحق لجميع المحامد رد على المعتزلة الذين أثبتوا الصفات المعنوية السبعة التى هى قادر ومريد وعالم وحى وسميع وبصير ومتكلم ونفوا صفات المعانى التى هى

(قوله ثم قلبت الفتحة كسرة) فيه إنه يلزم عليه حينئذ الاخلال بصيغة التصغير المستعمل بها على الإسم واوى الأصل فالصواب حذفه وحرره اهـ مصححه

القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وقالوا قادر بدون قدرة وفي قولنا دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى إشارة إلى إسم الله العظيم الأعظم إذا دعا به أجاب وإذا سئل به أعطى فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفاً لغيره وهو عربي لا معرب لأن العجمة لا تثبت إلا بدليل ولا دليل عليها . وله خصائص منها أنه لم يسم به غيره تعالى قال عز وجل هل تعلم له سميا ويذكر أن بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه باسم الجلالة فنزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابع ولادته وقيل ابتلعته الأرض ومنها أنه إذا حذف منه حرف بقي ما يدل على المعنى المراد. ومنها أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به على مذهب الجمهور وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسمائة وستين مرة . وأما الرحمن الرحيم فهما صفتان للمبالغة كما مر والرحمة في الأصل رقة في القلب والعطاف وهي بهذا المعنى محال في حق مولانا جل وعز لأنها تقتضي الحدوث فتحمل على لازمها وهو إرادة الانعام أو إيصاله للعبد بالفعل على خلاف بين الأشعري والباقلاني فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات هي التي لا يجوز الجمع بينها وبين الوصف بضدها كالعلم والجهل وصفة الفعل هي التي يجوز الوصف بها وبضدها معاً كالرحمة والغضب وقدم الرحمن على الرحيم لأنه أبلغ إما لاختصاصه بالله تعالى ولا فرق بين كونه معروفاً أو منكراً خلافاً لتفصيل ابن السبكي وأما قول بني حنيفة في حق مسيلمة رحمن اليمامة وقول شاعرهم . وأنت غوث الورى لازلت رحمنا . فمن تعنتهم في كفرهم وأما لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع فالرحمن يعم المؤمن والكافر والرحيم خاص بالمؤمن ولذا يقال يارحمن الدنيا والآخرة ويارحيم الآخرة والله أعلم (قول الأزهري يقول) أصله كينصر نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها لقول ابن مالك :

لساكن صح انقل التحريك من ﴿ ذي لين آت عين فعل كابن

وفعل ذلك ليوافق المضارع الماضي وتقول استثقلت الضمة على الواو فنقلت لما قبلها وبقيت الواو ساكنة ويقال محل الاستثقال مالم يكن قبلها ساكن وإلا فلا استثقال مردود بانتفاء الاستثقال بذلك في الإسماء فقط لخفتها كدلو وظبي وأما في الافعال فالثقل حاصل (وقوله العبد) فاعل بقوله والمراد به لإيجاد حراً كان أو عبداً وهو المقصود بقول الله تعالى أن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً وإن كان العبد له إطلاقات (وقوله الفقير) نعت له يحتمل أن يكون صفة مشبهة أي الدائم الفقر ويحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي الكثير الفقر والمراد به المحتاج قال تعالى يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله (قوله إلى مولاه) أي سيده ومالكه وناصره وخالقه إذ هو الملك الحقيقي وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منعاً من ظهورها التعذر (وقوله الغني) بالجر بدل من الضمير أو عطف بيان ولا يصح أن يكون نعتاً لمولاه كما قيل ويكون المعنى أن الله غني عن كل ما سواه لأن مقصود الأزهري إنه فقير إلى الله غني به عما سواه ويدل عليه قوله به ولو كان ذلك هو المقصود لحذف به اللهم إلا إذا قلنا معنى به بنفسه فيصح ذلك ويحتمل رفعه نعتاً للعبد (وقوله خالد) بدل من العبد أو عطف بيان عليه لأن الأصل يقول خالد العبد الفقير الخ فقدم النعت على المنعوت والقاعدة أن نعت المعرفة أن تقدم عليها انتصب على الحال (وقوله ابن عبد الله) نعت خالد أو خبر لمحذوف كأنه قيل من خالد قال هو ابن أبي عبد الله (وقوله ابن أبي بكر) بالجر نعت لعبد الله ويصح رفعه خبر المحذوف (قوله الأزهري) بالرفع نعت خالد ويجوز جره على أنه لعبد الله أو لأبي بكر بناء على أنهما كانا أزهريين أيضاً وهو نسبة للجامع الازهر بمصر لأنه كان مستقراً فيه وكان شافعي المذهب والأزهر هو أول مسجد وضع للناس بالقاهرة وفيه من البركة مالا يخفى (وقولة عامله الله الخ) أي

يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني . خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري عامله الله بلطفه

قابله

قابله ثم إن هذه الجملة والتى بعدها خبران فى اللفظ والمقصود بهما إنشاء الدعاء والمفاعلة ليست على بابها واللطف التوفيق وخلق القدرة على الطاعة (وقوله الخفى) بالخاء المعجمة أى الظاهر وهو من أسماء الأضداد يستعمل فى الظهور وفى الخفاء (وقوله وأجراه على عوائد بره الخفى) المراد بالاجراء الدوام أى وأدام الله عوائد بره جمع عائد بمعنى الصلة والمعروف وتكون الإضافة بيانية تقديره العوائد التى هى بره وإحسانه والخفى بخاء مهملة نعت بره الواسع الكثير (وقوله الحمد لله) الكلام فى تعريب الحمد لغة واصطلاحا مذكور فى غير ما كتاب فلا نطيل به ثم قيل فى أل إنها للاستغراق بمعنى إن كل حمد ثابت لله تعالى لا فريق بين كونه قديما أو حادثاً فالأول وصفه والثانى خلقه وقيل إنها للعهد وهو الذى بينه أبو العباس المرسى لما سأله ابن النحاس عن أل التى فى الحمد لله فقال للعهد فقال ياسيدى وأى معهود تقدم فقال حمد الله نفسه بنفسه فى أزله لما علم عجز خلقه عن حمده فقال الحمد لله فكأنه قال يا عبادى أحمدونى بالحمد الذى حمدت به نفسى فى أزلى فقال ابن النحاس أشهد بالله ياسيدى أنها عهديه وقد وردت أحاديث فى طلب البداية بالحمد منها قوله عليه السلام كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر وأقطع أو أجذم وما يقال إن حديث الحمدلة يخالف حديث البسملة السابق لأن الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر أجيب عنها بأجوبة منها أنا نحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى وهو الذى لم يتقدم عليه غيره وحديث الحمد لة على الابتداء الاضافى وهو الذى تقدم عليه غيره وتقدم على المقصود بالذات والقرآن مبين لذلك (وقوله رافع) بالرفع خبر المحذوف أو بالنصب مفعول بمحذوف ولا يصح جره نعتا له لأن اسم الجلالة معرفة ورافع وصف وإضافته لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وفى الألفية

وإن يشابه المضاف يفعل ٭ وصفا فعن تنكيره لا يعزل

(وقوله مقام) قيل هو مجرور بإضافة رافع اليه ولا يصح نصبه على أنه مفعول برافع مع تنوين رافع لأن رافع اسم فاعل بمعنى الماضى واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى لا يعمل لقول الألفية ٭ إن كانت عن مضيه بمعزل ٭ (قلت) الصواب أن معنى رافع دائم الرفع فهو صفة مشبهة مفيد للثبوت فيصح نصبه لمقام على التشبيه بالمفعول به والمقام حسى ومعنوى فالحسى رفع الدرجات فى الآخرة والمعنوى المكانة عند الله تعالى (وقوله المنتصبين) صفة لمحذوف تقديره العلماء المنتصبين أى الذين نصبوا أنفسهم سواء كانوا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين وليس المراد بالانتصاب خصوص القيام (وقوله الخافضين) هذا وصف ثان أى العلماء المتذللين والخافضين جناحهم أى الملينين جانبهم للطالبين لأن المتعلم لا يحصل نفعه إلا إذا كان العالم لين الجانب متواضعا (وقوله للمستفيد) أى لطالب الإفادة إشارة إلى أنه لا ينبغى للعالم أن يلين جانبه إلا لمن يريد الاستفادة وأما من يريد التعنت والتنكبر فلا يلين جانبه له زجراً لا مثالة (قوله الجازمين) وصف ثالث أى القاطعين (وقوله بأن تسهيل النحو) من إضافة المصدر إلى فاعله لإن النحو مسهل وفى قوله هنا النحو مع قوله رافع والمنتصبين والخافضين والجازمين براعة الاستهلال وهى أن يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يشعر بمقصوده إشارة إلى أنه سيتكلم على علم النحو المتضمن للرفع والنصب والخفض والجزم ثم إن النحو لغة له معان منها المثل والجهة والقصد واصطلاحا حده على أن علم التصريف غير داخل فيه لإن المصنف لم يدخله ولم يتكلم عليه علم يعرف به أحوال الكلمة العربية إعراباً وبناء والحد هو أحد المبادىء العشرة ومنها الواضع المشهور أن أول من وضعه سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه وذلك أن أبا الأسود الدؤلى قالت له ابنته ما أشد الحر وجر الحر فظن أنها تستفهمه فقال شهر ناحر(١) فقالت يا أبت إنما أردت الاخبار والتعجب وكان حقها أن تقول ما أشد الحر بفتح أشد فعل التعجب ونصب الحر على أنه مفعول له فدخل على على وقال يا أمير المؤمنين خالطت لغة غير العرب لغتهم وأخاف أن تضمحل لغة العرب فضع

الخفى ٭ واجراه على عوائده بره الخفى ٭ الحمد لله رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد الخافضين جناحهم للمستفيد ٭ الجازمين بأن تسهيل النحو إلى العلوم من الله من غير شك

(١ قوله شهر ناحر) كذا بالأصل وكان المناسب لجواب الاستفهام طبقاً لعلمته ان يقول لها شهر كذا مثلا او شهرنا هذا فتأمل اه مصححه .

لنا علما قال وماذاك فأخبره بخبر ابنته فقال له الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف فالاسم كذا الخ وانح على هذا النحو ومنها فضله وقد وردت به أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن وقد قال عمر رضى الله عنه تعلموا العربية فإنها تزيد فى العقل والمروءة ومر عمر بقوم وقد أخطأوا فى الرمى فقال سوء رميكم فقالوا نحن متعلمين بالياء فقال لحنكم على أشد من سوء رميكم سمعت رسول الله ﷺ يقول رحم الله امرأ أصلح من لسانه وقال مالك لو صرت من العلوم فى غاية ومن الفهم فى نهاية فان ذلك يرجع لأصلين كتاب الله وسنة رسول الله ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربى (وقوله ولا ترديد) المراد به التردد لأن الترديد فعل الفاعل وليس بمراد وليس عطفه على ماقبله عطف تفسير كما قيل لأن شرطه أن يكون الثانى أظهر من الأول كقولك عسجد أى ذهب وهذا ليس كذلك والأولى أنه من عطف العام على الخاص إذ الشك ما استوى طرفاه والتردد يشمل ذلك والظن والوهم (وقوله الصلاة والسلام) إنما أتى بهما بعد ما ذكر لأن النبى عليه الصلاة والسلام هو الواسطة العظمى وشكر الوسائط واجب وامتثالا لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب وقد علم أن الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين دعاء والجملة خبرية لفظا قصد بها إنشاء الدعاء وهما واجبان مرة فى العمر (وقوله على سيدنا) متعلق بمحذوف خبر الصلاة والسلام والسيد الحليم الكريم ويطلق على المالك وفى كلامه استعمال السيد فى غير الله تعالى وفى المسألة أقوال ثلاثة جواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وهو المشهور الذى يدل عليه الكتاب والسنة الثانى أنه يمتنع إطلاقه على الله تعالى الثالث عكسه ويدل له ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قيل له ياسيد فقال السيد هو الله تعالى (وقوله محمد) بدلا أو عطف بيان لا نعت لأن العلم ينعت ولا ينعت به وهو علم على نبينا ﷺ سماه بذلك جده عبد المطلب فى سابع ولادته لرؤية رآها وهى أن عمودا من نور من خرج ظهره فانتشر طرفه بالمشرق وطرفه بالمغرب وطرفه بالسماء وطرفه فى الأرض ثم عاد شجرة خضراء فأول له ذلك بولد يكون له يحمده أهل السماء وأهل الأرض فكان الأمر كذلك فهو فى الأرض محمود فى السماء أحمد وفى الجنة القاسم وفى جواز التسمية باسمه والتكنية بكنيته وامتناعهما وجواز التسمية دون الكنية أقوال (وقوله المعرب) أى المبين نعت محمد لا سيدنا للفاقة من الفصل بين النعت والمنعوت بالبدل أو عطف البيان والإعراب لغة يطلق على البيان كما يأتى (وقوله باللسان) يحتمل أن يراد به الجارحة فيكون معنى وصفه بالفصاحة خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق ويحتمل أن يراد به الألفاظ من باب إطلاق المحل على الحال فيه فتكون الفصاحة على بابها (وقوله عما فى ضميره) وخاطره والاضافة للعموم أى جميع مافى قلبه (وقوله من غير غرابة الخ) متعلق بالمعرب والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال كقوله مالكم تكأكأتم على كتكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا أى مالكم اجتمعتم على كاجتماعكم على صاحب جنون تفرقوا والتنافر كون الكلمة ثقيلة على اللسان والنطق بها عسير ثم هو إما فى الحروف وإما فى الكلمات فأما الذى فى الحروف فهو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان نحو مستشزرات بمعنى مرتفعات وأما الذى فى الكلمة فكونها ثقيلة مع عسر النطق بها كقوله

وقبر حرب بمكان قفر … وليس قرب قبر حرب قبر

والتعقيد كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة كقوله :

وما مثله فى الناس إلا مملكا … أبو أمه حى أبو يقاربه

(وقول الأزهرى وعلى آله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة النبى ﷺ لقوله عليه السلام إياكم والصلاة البتراء قالوا وما هى الصلاة البتراء يارسول الله قال أن تصلوا على دون آلى والمراد

بالآل

لا ترديد والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما فى ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد وعلى آله

وأصحابه أولى الفصاحة والبلاغة والتجويد (وبعد) فهذا شرح

بالآل هنا أتقياء أمته لا من تعميم عليهم الزكاة لإن المشهور أن المقام إذا كان مقام الدعاء كما هنا فالأولى حمله على العموم لأن الدعاء مهما كان أعم كان للإجابة أقرب وقال سيبويه أصله أهل وقال الكسائى أصله أول ويدل لكل منهما التصغير فقد صغر على أهيل وأويل والكلام فيه معلوم (وقوله أصحابه) جمع صحب بكسر الحاء كفرح مخفف صاحب وليس جمعا لصاحب بألف بعد الصاد وقيل تخفيفه إذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمعا لصحب بسكون الحاء لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال نحو ثوب وأثواب وبيت وأبيات والصحابى كل من اجتمع بالنبى ﷺ مؤمنا به سواء رآه أو لم يره ليدخل ابن أم مكتوم الأعمى الذى نزل فيه قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الأعمى ولابد من زيادة ومات على ذلك (قوله الخ) بمعنى أصحاب نعت لما قبله مخفوض بالياء لأنه من جملة ما ألحق بجمع المذكر السالم وفى الألفية . أولو وعالمون عليونا . والفصاحة إما فى المفرد أو فى كلام أو فى المتكلم ففصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى فالتنافر والغرابة قد تقدم معناهما ومخالفة القياس اللغوى أن تكون الكلمة على خلاف أمثالها وخلاف ما ثبت عن الواضع كالأجلل فى قوله ، الحمد لله العلى الأجلل ، القياس الأجل بالإدغام وفى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات ومن التعقيد فمن ضعف التأليف الإضمار قبل الذكر نحو ضرب غلامه رجلا برفع غلام فاعل ونصب رجل مفعول والتنافر والتعقيد تقدما وفى المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، والبلاغة فى الكلام والمتكلم فقط ففى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة مفرداته والحال هو الأمر الداعى للمتكلم مثاله إذا كان المخاطب خالى الذهن فمطابقة الحال أن تلقى له الكلام من غير تأكيد كقولك زيد قائم وإن كان شاكا فمطابقة الحال حسن التأكيد بأن تقول أن زيدا قائم وإن كان منكرا فيجب التأكيد بحسب الإنكار فكلما زاد الإنكار زيد فى التوكيد كقوله تعالى إنا إليكم مرسلون فالتأكيد أولا بأن والجملة الإسمية فلما بالغوا فى الإنكار بقولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا زيد التأكيد باللام فقال الله تعالى إنا إليكم لمرسلون فأكد بالقسم المشار له بربنا يعلم واللام وإسمية الجملة وفى المتكلم ملكة فى النفس يقتدر بها على كلام بليغ (والتجويد) بالواو بمعنى الذين جودوا الحروف فى المقال وفى نسخة والتجريد بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص والمناسب كما قيل نسخة الواو (وقوله بعد) هى من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تقطع عنها لفظا لا معنى فتبنى على الضم وعلة بنائها شبها بحروف الجواب كنعم وبلى فى الاستغناء بها عما بعدها مع ما انضم إليها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار وهذا أولى ما علل به بناؤها وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت خصوص ضمة لأنها حركة لا تعطى لها حالة الاعراب لأنها فى الإعراب إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية وتكون ظرف زمان كقولك جئت بعد عمرو وظرف مكان نحو دار زيد بعد دار عمرو ويحتمل أن تكون فى كلام الأزهرى ظرف زمان بأن يكون المعنى وبعد الزمان الذى ذكرت فيه ما مر فهذا الخ ويحتمل أن تكون ظرف مكان أى وبعد المكان الذى كتب فيه كذا فهذا الخ والفاء بعدها زائدة على توهم إما إشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الأصل أما بعد فحذفت أما وعوض منها الواو وأما هذه مجردة عن معنى التفصيل (قوله فهذا شرح) الإشارة إلى ما فى الذهن سواء كان وضع الخطبة سابقا على الشرح أو متأخرا لأن المشار إليه هو المعانى لأنها المقصود بالذات ولا يخفى أن المعانى أمور ذهنية لا خارجية (فإن قلت) أسماء الإشارة لا يشار بها إلا للمشاهد محسوس بحاسة البصر والأمور الذهنية ليست كذلك (قلت) لما كانت هذه المعانى مستحضرة فى الذهن استحضارا تاما نزلها منزلة المحسوس قاله بعض المحققين والشراح ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة

لطيف الألفاظ الآجرومية في أصول علم العربية . ينتفع به المبتدى إن شاء الله تعالى ولا يحتاج إليه المنتهى . عملته للصغار في الفن والأطفال لا للدارسين للعلم من فحول الرجال حملني عليه شيخ الوقت والطريقة

(وقوله لطيف) أى صغير الجرم كثير المعانى وهو كما قال رحمه الله لأنه يأتى بلفظ موجز يستفاد منه معانى كثيرة كما يأتى (وقوله الألفاظ الآجرومية) متعلق بمحذوف صفة شرح واللام بمعنى على أى موضع على ألفاظ الآجرومية لا يتعلق بشرح لانه وإن كان مصدرا فى الاصل فلا ينحل الآن لأن الفعل وإضافة الألفاظ إلى الآجرومية إما من إضافة الإسم إلى المسمى أى الالفاظ المسماة بالآجرومية أو أنها للبيان أى الالفاظ التى هى الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ شرح المعانى والاجرومية منسوبة لمؤلفها ابن آجروم لانه إذا نسب للمركب الإضافى المبدوء بأب أو ابن كما هنا يحذف صدره وينسب إلى عجزه فى الالفية :

وانسب لصدر جملة وصدر ما   ركب مزجا ولثان تمما   إضافة مبدوءة بابن أو أب

ومؤلفها هو الإمام أبو عبدالله محمد بن داود الصنهاجى المعروف بابن آجروم بهمزة ممدودة وضم الجيم ووجد بخط المؤلف آجروم بهمزة غير ممدودة ومعنى آجروم بلغة البربر الفقير الصوفى وكان إماما جليلا حافظا متقنا صالحا ويدلك على صلاحه أن الله جعل الاقبال على كتابه فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع فى أقرب مدة وكيف لا وقد ألفها تجاه الكعبة الشريفة له تآليف وأشياخ منهم أبو حيان ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة بمدينة فاس فى السنة التى توفى فيها ابن مالك وتوفى يوم الاثنين بعد الزوال لعشرة بقيت من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة فى السنة التى ولد فيها ابن عرفة فعمره إحدى وخمسون سنة ودفن بباب الجيزيين ويعرف الان بباب الحمـــراء بفاس وكان كثيرا ما يتبع الكوفيين فى التعبير كقوله بالخفض وفيما زاده على البصريين ككيفما فإنها لا تجزم إلا عندهم كان الله للجميع (وقوله فى أصول علم العربية) متعلق بمحذوف حال من ألفاظ الآجرومية أى حال كون الالفاظ موضوعة فى أصول علم العربية وليس المراد بأنه ذكر فى هذه المقدمة جميع أصول علم العربية لان ذلك لا يمكن هنا لصغر هذه المقدمة جدا بل المراد فى جنس أصول والجنس يصدق بالقليل والكثير وفروع علم العربية تابعة لأصولها (وقوله ينتفع به المبتدىء الخ) اعلم أن المبتدىء هو من شرع فى الفن ولم يستقل بتصوير المسائل والمتوسط من أحاط بجملة من الفن واستقل بتصوير المسائل ولم يقدر على إقامة الدليل والمنهى من أحاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدر على إقامة الدليل ولما كان نفع هذا الشرح للمبتدىء أعم لأنه ينقله من الجهل إلى العلم خصه به وإلا فهو نافع لغيره أيضا ولذا قال ولا يحتاج إليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل أنه قال ذلك هضما لنفسه وإلا فالمنتهى قد يحتاج إليه إما بتذكر مسئلة أو مراجعة أو استفادة فائدة لم تكن فى غيره من الكتب المطولات لانه قد يوجد فى النهر ما لا يوجد فى البحر ولم يذكر المتوسط لانه منته بالنسبة لما أتقنه مبتد بالنسبة لما لم يتقنه فهو داخل فيهما وعلق ذلك على مشيئة الله تبركا وامتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله (وقوله عملته) أى وضعته وألفته (وقوله للصغار فى الفن) جمع صغير والمراد به المبتدىء لا فرق بين كونه صغيرا فى السن أو كبيرا ولذلك زاد فى الفن وعطف الاطفال عليه من عطف الخاص على العام نكتتان غالب من يقرأ هذه المقدمة هم الأطفال وقيل من عطف المرادف (وقوله لا للدارسين) جميع ممارس اسم فاعل من مارس إذا تكرر وتردد على العمل (وقوله للعلم) ال للعهد والمعهود علم النحو واظهر فى موضع الاضمار زيادة فى البيان (وقوله فحول الرجال) فحول جمع فحل وهو من الإبل المعد للضراب والعرب لا تعد للضراب إلا الجيد الاصيل وكنى به هنا عن كبير الهمة وإضافة فحول الرجال من إضافة المشبه للمشبه به والأصل الرجال الذين هم كالفحول (وقوله حملنى عليه) أى كان السبب الحامل على وضع هذا الشرح بحاله ومقامه (وقوله شيخ الوقت) أى المعظم فى الوقت لتلقيه الاسرار عن ربه المتصرف ظاهرا وباطنا (وقوله والطريقة) مراده بها طريق السادة الصوفية (وقوله

ومعدن

ومعدن السلوك) المراد بالمعدن هنا الطريق والسلوك مصدر سلك أى وطريق السلوك التى توصل المريد إلى الله تعالى (وقوله والحقيقة) هى أن يودعه الله نورا يستوى عنده الظاهر والباطن والحاضر والغائب وإنما قال حمانى عليه الخ إشارة إلى أن الله تعالى إنما فتح عليه بسبب صحبة هذا الولى وكذلك غالب من يشار إليهم من علماء الظاهر إنما حصل نفعهم والنفع بهم بسبب صحبة ولى من علماء الباطن كابن النحاس بسبب أبى العباس المرسى وكعز الدين بن عبد السلام بصحبة أبى الحسن الشاذلى (وقوله العارف بربه)أى بالكشف والعيان لا بالدليل والبرهان وإلا فلا خصوصية له بذلك (قوله وأعاد على) ضمن أعاد معنى أفاض فلذلك عداه بعلى وقدم نفسه تيمناً بقوله تعالى رب اغفر لى ولوالدى (وقوله من صالح دعواته) من إضافة الصفة للموصوف أي من دعواته الصالحة (وقوله أنه) يصح فتح الهمزة على تقدير لام العلة ويصح كسرها على الاستئناف كأنه قيل له جعلت سؤالك مقصوراً عليه تعالى فأجاب أنه جدير حقيقى ثم كان ينبغى للأزهرى أن يأتى بعد بتقدير بالبسملة ويكتبها بالحمرة ليفيد أن المصنف إبتدأ بها (فان قلت) من أين لك أن المصنف ابتدأ بها (قلت) ذكر ذلك غير واحد وحاشا المصنف من عدم ذكرها وحذف المصنف الخطبة اختصاراً واكتفاء بالبسملة والله أعلم (الكلام) بدأ بالكلام على الكلمة لأن به يقع التفاهم والتخاطب فهو المقصود بالذات وبه يجاب عن قول بعضهم كان من حقه أن يتكلم على الكلمة ثم يعرف الكلام لأنها مفردة وهو مركب ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب ثم إن الكلام لغة عبارة عن القول أو ما كان مستكفياً به وفى عرف النحاة هو ما أشار إليه المؤلف وهو مشتق من الكلام بكسر الكاف وهى الجراحات ومن إطلاق الكلام على قوله :

ما لعينك لا تنام ... كأن جفونها فيها الكلام (١)

ووجه اشتقاقه منه ظاهر لأن الجراحات تؤثر فى الجسد والكلام يؤثر فى النفس فان كان حسناً أثر سروراً وإن كان قبيحاً أثر حزنا بل تأثير الكلام أقوى لأن أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام لا يمكن برؤه ولذا قيل : جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلام بضم الكاف الأرض الصلبة التى لا تنبت شيئاً (قول الأزهرى فى اصطلاح النحويين) متعلق بمحذوف حال من الكلام الواقع مبتدأ فى الحالة الراهنة (فان قلت) فيه اتيان الحال عن المبتدأ ومذهب الجمهور أنه لا يجوز (قلت) المبتدأ فى الحقيقة مضاف محذوف تقديره تفسير الكلام ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه غايته أن فيه إتيان الحال من المضاف إليه وهو جائزة مع وجود المسوغ هنا موجود وفى الألفية :

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أى فى الحال والمضاف هنا هو تفسير المقدر وهو يقتضى العمل فى الحال لأنه مصدر على حد قوله تعالى إلى الله مرجعكم جميعاً وأشار بقوله فى اصطلاح الخ إلى أن أل فى الكلام إما أن تكون خلفاً عن مضاف اليه أو للعهد الذهنى فالأصل على الاحتمال الأول كلامنا أى معشر النحويين أو كلام النحاة والمصنف منهم ثم حذف المضاف إليه وعوض منه أل وعلى الثانى الكلام المعهود فى الاذهان وهو كلام النحويين قال بعض فيكون كلام العجم خارجا عن أل التى فى الكلام ويكون الحد إنما هو لكلام العرب ويفسر الوضع حينئذ بالقصد كما يأتى رقيل إن للحقيقة بناء على ما هو المختار عند المناطقة من أن أل الداخلة على الحدود هى للحقيقة والاصطلاح لغة مطلق الاتفاق وفى الاصطلاح إتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه (هو اللفظ) فى الأصل مصدر لقولك لفظت الرحا الدقيق إذا رمته والمراد به اسم المفعول أى الملفوظ به كقوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه (فان قلت) إطلاق اللفظ وإرادة الملفوظ

معدن السلوك والحقيقة ٭ سيدي ومولاي العارف بربه العلي ٭ سيدي الشيخ عباس الأزهري نفعني الله ببركاته وأعاد على وعلى المسلمين من صالح دعواته . إنه على ذلك وبالإجابة جدير **(الكلام) فى اصطلاح** النحويين **(وهو اللفظ)**

(١) قوله ما لعينك الخ كذا بالأصل وهو غير موافق للوزن ولعل فيه سقطا تقديره سهرت فما لعينك الخ فحرر اهـ مصححة .

به مجاز وهو مما تصان التعاريف عنه (قلت) صار اللفظ حقيقة عرفية بحيث إذا اطلق لا ينصرف إلا الملفوظ به ثم قول المصنف هو مبتدأ ثان خبره اللفظ وما بعده والمراد قصر الكلام في اصطلاح النحويين على اللفظ لا قصر اللفظ على الكلام لأنه يقال للكلام لفظ وللكلمة لفظ (وقوله أى الصوت) للصوت لغه ما يسمع اعتمد على بعض حروف المعجم أولم يعتمد عليه كغالب أصوات الحيوانات ثم اختلفوا فقيل اللفظ لا يطلق إلا على الصوت مطلقاً المشتمل على بعض الحروف الهجائيه وهو الذى فى الأزهرى تبعا للبيضاوى وقيل اللفظ الصوت مطلقا المشتمل على بعض الحروف أم لا (وقوله التى أولها الألف وآخرها الياء) كون الألف أولا والياء آخراً اتفق عليه المغاربة والمشارقة كما اتفقوا على ترتيبها إلى الزاى واختلفوا فى ترتيب ما بعد ذلك (المركب) (قول الأزهرى من كلمتين) الكلمتان إما ملفوظ بهما كقام زيد أومقدر أحدهما كما فى قم واستقم (وقوله فصاعدا) حال من محذوف مع عامله تقديره فذهب أى المركب صاعدا أى أكثر من كلمتين كذا قال وانظر على أى شىء معطوف هذا الفعل المقدر (١) ثم إن التركيب ضم كلمة فأكثر إلى أخرى وأنواعه ثلاثة مركب إضافى ومزجى وإسنادى فالأول كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة التنوين فى كون كل من التنوين والمضاف إليه يدل على انفصال الكلمة كقولك غلام زيد والثانى كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة تاء التأنيث فى كون آخر الكلمة التى قبلها يجب فتحه إذا لم يكن ياء كبعلبك فان كان ياء فانها تسكن نحو معديكرب والثالث كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (المفيد) (قول الأزهرى بالإسناد) باؤه إما للسببية وإما للآلة (وقوله فائدة يحسن الخ) (فان قلت) هذه الزيادة لا بد منها لإخراج نحو غلام زيد فانه يستفاد منه أن لزيد غلاما فهو لفظ مركب مفيد لكن تلك الفائدة لا يحسن السكوت عليها ثم إن لم تكن مرادة للمصنف فتعريفه فاسد وإن كانت مرادة له فلا بد من قرينة ولا قرينة هنا (قلت) بل هى مرادة له ولكنه اتكل فى القرينة على ظهور المعنى أو تقول متى أطلق المركب لا ينصرف عندهم إلا لما قال (وقوله يحسن سكوت المتكلم الخ) وقيل السامع وقيل هما وإلى الاقوال الثلاثة أشار من قال :

وقصدنا سكوت من تكلما ... وقيل سامع وقيل بل هما

وخص الأزهرى السكوت بالمتكلم وإن كان يحسن من السامع أيضا فى الظاهر تبعا للقول الأول ووجهه أن السامع ليس بمتكلم حتى يحسن السكوت منه (وقوله منتظراً) أى انتظارا تاما بأن أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره احترازا من انتظار المفعول والحال فى بعض المواضع فلا يضر لأنه ناقص وكذلك انتظار فهم المعنى بعد ذكر الجملة (بالوضع) وقول الأزهرى العربى أن المنسوب لواضع لغة العرب وسيأتى الكلام فيه بعد (وقوله وهو جعل اللفظ الخ) هذا تفسير الواضع اللفظى عربيا أوغيره ولو أراد تفسير الوضع العربى بخصوصه لقال هو تعين واضع لغة العرب اللفظ دالا على المعنى وذلك كوضع زيد ليدل به على الذات (وقوله كما قال بعضهم) المشبه هو اللفظ الوارد من الازهرى والمشبه به هو اللفظ الوارد مع غيره فلا يلزم تشبيه الشىء بنفسه لحصول المغايرة فى القائل وهذا على جعل الكاف للتشبيه وما موصولة عائدها محذوف أى كالذى قاله بعضهم ويحتمل أن تكون الكاف بمعنى على وما مصدريه والتقدير بناء على قول بعضهم وحينئذ فلا إشكال والمراد بالبعض بعض من شرح هذه المقدمة (وقوله وقال جمهور الشارحين الخ) وهو بضم الجيم أى غالب من شرح هذه المقدمة (وقوله هنا) أى فى تفسير الوضع الواقع فى حد الكلام (وقوله إفادة السامع) أى لما يفهم من لفظ المتكلم ليحسن سكوته (وقوله وهذا الخلاف) أى الذى بين الشارح فى تفسير الوضع هل المراد به العربى والقصد (وقوله التفات) أى رجوع والمعنى أن خلافهم هنا فى تفسير الوضع مبنى على الخلاف دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية فمن قال أى دلالة الكلام وضعية فسر الوضع هنا بالوضع

أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الالف وآخرها الياء (المركب) وهو الذى ترکب من كلمتين فصاعدا (المفيد) باسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظراً لشىء آخر (بالوضع) العربى وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى كما قال بعضهم قال جمهور الشارحين المراد بالوضع هنا القصد وهو أن يقصد المتكلم إفاده السامع وهــذا الخلاف له التفات إلى الخلاف فى أن دلالة الكلام

(١) قوله وانظر على أى شىء الخ الظاهر أنه معطوف على تركب أى تركب فذهب الخ فتأمل اه مصححه .

العربى

هل هي وضعية أم عقلية والأصح الثاني فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد لجماعة منهم الجزولي . وحاصله يرجع إلى اعتبار أربعة أمور اللفظ والتركيب والإفادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لأنه صوت مشتمل على الزاي والياء والدال والقاف والألف والهمزة والميم وهي بعض حروف اب ت ث إلى آخرها ويصدق على زيد قائم لأنه مركب لأنه تركب من كلمتين الأولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ الإشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الأربع ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد والأعداد المسرودة نحو واحد اثنان إلى آخرها

العربي ومن قال أنها عقلية فسر الوضع بالقصد (وقوله هل هي وضعية الخ) هل هنا بمعنى الهمزه لأنها هي التي يؤتى لها بمقابل وأما هل فلا يؤتى لها بمقابل (وقوله والأصح الثاني) هذا مذهب السكاكي وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان والحق أن الدلالة كيفما كانت وضعية لكن دلالة المركبات التي الكلام فيها موضوعة بالنوع لا بالشخص بمعنى أنهم وضعوا لك نوعاً وتركيباً واحدا كقام زيد وعمرو قائم وقالوا لك قس على ذلك ما أشبه وأما المفردات فهي موضوعة اتفاقا لكن منها ما هو موضوع بالشخص كالأعلام شخصية أو جنسية والمواصلات ومنها ما هو موضوع بالنوع كالمشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأسماء المكان والزمان وأسماء الآلة (وقوله فإن من عرف مسمى زيد الخ) وهو الذات المخصوصة وأراد بهذا الكلام إقامة الدليل على أن دلالة الكلام عقلية ومعرفة مسمى زيد الوضع لا غير (وقوله عرف مسمى قائم) مسمى قائم هي الذات المتصفة بالقيام (وقوله بإعرابه المخصوص) وهو جعل زيد مبتدأ وقائم خبره (وقوله فهم بالضرورة الخ) مراده بالضرورة العقل لأن هذا دليل له (وقوله معنى هذا "كلام") وهو ثبوت القيام لزيد فتكون دلالة الكلام التي هي ثبوت القيام لزيد مستفاد بالعقل وهذا مراد الأزهري وقد علمت أن الحق أن هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص والا فقبل سماع تركيب مثل هذا التركيب لا يفهم معنى هذا الكلام ثم كان ينبغي لهذا الشارح أن يحذف من قوله وهذا الخلاف إلى هنا لأن هذا الشرح للمبتدىء والمبتدىء إن سمع دلالة هذا الكلام فكيف يمكنه تعلقها ويقول هذا العلم صعب فكيف تمكن معرفته (قوله وهذا الحد) أي تعريف الكلام لجماعة أشار بهذا إلى أن المصنف غير مخترع لذلك (وقوله إلى اعتبار أربعة أمور) أي أركانها لكنها إعتبارية لا وجود لها في الخارج كما يأتي والاركان الحقيقية هي التي لها وجود في الخارج كالمسامير والخشب بالنسبة للسرير (قوله مثال اجتماعها) أي هذه الأربعة وهو على حذف مضاف تقديره مثال محل اجتماعها والمراد اللفظ الذي تجتمع فيه وأراد أن يطبق القيود على المثال تعليماً المبتدىء ومثال في كلامه مبتدأ وزيد قائم خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وقوله على الزاي والياء الخ) أي مسمياتها وهي زه ويه وهكذا (وقوله هي) أي مسمياتها وأما الزاي وما بعدها فانها أسماء جعل الإسم والمسمى شيئا واحدا (وقوله الإشارة) وذلك كقول الشاعر :

اشارت بطرف العين خيفة أهلها ... إشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً ... وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومنه قول الآخر :

إذا كلمتني بالعيون الفواتر ... رددت عليها بالدموع البوادر

ولم يعلم الواشون ما كان بيننا ... وقد قضيت حاجاتنا بالضمائر

ومنه قول الآخر : حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ... ونحن صموت والهوى يتكلم

(وقوله للكتابة) أي النقوش المكتوبة ككتابة قام زيد وتلك النقوش ليست بلفظ (وقوله والنصب) أي العلامات المنصوبة في الطريق ليعلم المار من أين يذهب والنصب بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون مع تسكين الصاد أما لغة ضم النون وفتح الصاد فهي محرفة (وقوله العقد) أي عقد الاصابع المعينة التي كان يتبايع بها أهل مصر (وقوله تسمى الدوال) أي العلامات (وقوله الاعداد المسرودة) بالرفع معطوف على المفردات عطف خاص على عام لان الاعداد المسرودة من جملة المفردات ويصح جره عطفاً على زيد فتكون الكاف داخلة عليه أيضا ويؤخذ منه أن كونها غير كلام إذا لم تركب أما إذا ركبت لفظا كقولك هذا واحد او تقديراً أما إذا كنت تعد شيئا فقلت واحد تقريره هذا

واحد فهو كلام قطعاً (وقوله وقيل لاحاجة إلى ذكر التركيب) أى ذكره فى كلام المصنف وهو يعتبر فى حد الكلام قطعاً وضعفه بقيل إشارة إلى إنه إنما يؤخذ حينئذ من دلالة الالتزام والأخذ بها ضعيف فالتصريح به أولى للرد على من يقول إنه لا يشترط بدليل قوله والحق أنها مركبة تقديراً (وقوله الفائدة المذكورة) هى التى يحسن السكوت عليها (وقوله المعلوم للمخاطب الخ) لا يخرج هذا إلا على مذهب من يشترط استفادة السامع فائدة جديدة والحق أنه مهما حصلت الفائدة فانه يقال له كلام فالمعلوم المخاطب حينئذ كلا (وقوله كافادة حياة المتكلم الخ) حياته هنا إنما تستفاد بالعقل وفى حضوره من غير حاجب تستفاد من شيئين من الحضور والعقل وكلامه فيما يستفاد بالعقل فقط (وقوله محاكاة بعض الطيور الخ) بالرفع معطوف على كلام النائم وذلك كما إذا علمت طائراً أن يقول عند الصباح أقبل النهار فالطائر لم يقصد شيئاً وإنما يقول ذلك على عادة . ومن هذا ما حكى أن بعضهم كان له طائر فعلمه بيتين وجعل له علامة إن فعلها أنشد البيتين وكان أمير الوقت أراد الفصادة فأحضر ذلك المعلم طائره فلما أراد الفاصد أن يفصد الأمير فعل المعلم العلامة المعهودة بينه وبين الطائر فأنشد الطائر البيتين وهما :

أيها الفاصد رفقا بأمير المؤمنينا إنما تفصد عرقا فيه روح العالمينا

فتعجب الأمير من ذلك ولم يجد ألما للفصادة (فإن قلت) يلزم على كلا التقديرين محذور فان فسرنا الوضع بالعربى لإخراج كلام العجم بقى داخلا غير المقصود فى حد الكلام مع أنه لا يقال له كلام إلا إذا كان مقصوداً وإن فسرنا الوضع بالصدق بقى كلام العجم داخل لأنه مقصود أيضا (قلت) الصواب تفسير الوضع بالقصد لاخراج غير المقصود وأما كلام العجم فلم يدخل أصلا حتى يحتاج الى إخراجه لأنه خارج من ال التى فى الكلام المحدود لأنها خلف عن مضاف إليه كما مر والأصل كلامنا معشر النحويين وهم إنما يتكلمون فى كلام العرب فخرج كلام العجم وفيه ضرب من التجوز لأن الكلام محدود لا حد حتى يخرج وإلى حد الكلام أشار فى الألفية بقوله كلامنا لفظ مفيد كاستقم (وقوله ولما كان الخ) لما شرطية وكان فعل الشرط واحتاج جوابها (فان قلت) لما خاصة بالدخول على المضارع ولا تحتاج لجواب (قلت) لما النافية الجازمة نحو لما يقم زيد ولما هذه ليست بنافية ولا جازمة وإنما هى حرف وجود لوجود أى وجود مضمون الجواب لاجل وجود مضمون الشرط قاله سيبويه فقوله احتاج مرتب على كون كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها ثم قيل هى شرطية كلو لأن لو لانتفاء الثانى لانتفاء الأول ولما لثبوت الثانى لثبوت الأول وقال ابن السراج والفارسى وابن جنى والجرجانى وهو الذى اقتصر عليه ابن هشام عند قول ابن مالك والزموا إذا أضافة إلى جمل الأفعال إنها ظرف بمعنى حين مختصة بالدخول على الجمل الفعلية (وقوله كل الخ)اسم كان وجملة لا بد له الخ خبرها ولا حاجة لجعلها تامة والمركب إما حقيقى كالسرير أو اعتبارى كالكلام ومعنى لا بد لا فراق (وقوله من أجزاء) المراد فيهما مازاد على الواحد ليصدق بما تركب من اثنين (وقوله احتاج) جواب لما أن كانت شرطية وعاملها إن كانت ظرفية بمعنى حين (وقوله معبر عنها) يصح قراءته بكسر الباء اسم فاعل فيكون حالا من الضمير فى احتاج العائد على المصنف ويصح قراءته بفتح الباء اسم مفعول فيكون حالا من الاجزاء (وقوله مجازاً) حال من التعبير المفهوم من معبراً والتقدير معبرا عن الأجزاء بالأقسام فى كل حال كون التعبير مجازا والمجاز هو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له الخ فاطلاق الأقسام على الاجزاء ليس حقيقة (وقوله كما فعله الخ) أشار الأزهرى بهذا إلى أن المصنف غير مخترع لهذا المجاز بل هو تابع فيه لغيره والاقسام الحقيقية إنما تطلق على الأنواع كما يأتى (وقوله فقال)معطوف على احتاج لا على معبر لأن الأول تأويل

وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبا ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الإضافى كعبد الله والمزجى كبعلبك والتقييدى كالحيوان الناطق والإسنادى المتوقف على غيره نحو إن قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو السماء فوقنا والأرض تحتنا والمجهول عليها نحو برق نحره ونحو ذلك ويخرج قوله بالوضع على التفسير الاول ما ليس بعربى كالاعجمى والمفيد بالعقل كإفادة حياة المتكلم من وراء جدار ويخرج على التفسير الثانى كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصد ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك ولما كان كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا كما فعله الزجاجى فى جملة فقال

فيه

(واقسامه) أى أجزاء الـكلام من جهة تركبه من مجموعها لامن جميعها (ثلاثة) لارابع لها بالإجماع فلا التفات لمن زاد رأبعا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل نحو صه فإنه خالف عن اسكت .

فيه الثانى فية التأويل وما لاتأويل فيه أولى (وأقسامه) قول الأزهرى من جهة تركيبه من مجموعها الخ) لما جعل الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائداً على الكلام استشعر سؤالين أولهما أن يقال له إذا كانت الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائدا على الكلام فهل هذه أجزاؤه من جهة تركيبه أو من جهة حقيقته فقال من جهة تركيبه وأما أقسامه من جهة حقيقته فقوله اللفظ الخ . والسؤال الثانى أن يقال تسمية هذه الثلاثة أجزاء تقضى أنه لايوجد الكلام إلا إذا وجدت الثلاثة لأن علامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها كالمسمار وهنا ليس كذلك لأنه يطلق كلام على اسم وجده نحو زيد قائم وعلى الفعل والاسم نحو قام زيد وعلى الثلاثة نحو قد قام زيد فأجاب بما حاصله أن هذا السؤال لايرد إلا لو أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية التى لايصح تألف المركب إلا بجميعها فإن اختل واحد منها اختلت الهيئة كالسرير ونحوه والمصنف لايريد ذلك وإنما يريد الأجزاء الاعتبارية العرفية فى اصطلاح النحاة وهى لايلزم من عدم بعضها عدم وجود ماهى جزء له مثل زيد أن يده ورجله وظفره وشعره مثلا أجزاء فى العرف له ومع ذلك لا ينعدم زيد بانعدام بعضها فمعنى هذه الثلاثة أجزاء الكلام أنه يتركب من مجموعها أى جملتها والمجموع يصدق بجميعها كقد قام زيد وباثنين منها كقام زيد وبواحد كزيد قائم (وقوله لامن جميعها) ليس المراد أنه لايصلح التركيب من الجميع بل لايشترط التركيب من الثلاثة إجماعا وليس المراد نفى الجميع عند المناطقة الذى هو الحكم على كل فرد استقلالا وإلا لما صح كلامه أصلا لانتقاصه بالاسم فإنه يتركب منه وحده كما علمت وهذا كله لا يحتاج إليه إلا على جعل الضمير عائداً على الكلام وقيل إن الضمير عائداً على اللفظ وهو فى نفسه صحيح لأن كلا من الثلاثة يقال له لفظ فيكون من باب التقسيم الكلى إلا جزئياته وعليه فلا حاجة إلى التجوز الذى عند الأزهرى قال بعض هذا أنفع للمبتدى لكن يقال عليه إنه لم يعهد عن أحد من أهل السنة أنه قسم اللفظ إلى هذه الثلاثة وقيل الكلام بمعنى الكلمة فيكون فيه استخدام لأنه أطلق أولا الكلام على معناه الحقيقى ثم أعاد الضمير عليه باعتبار الكلمة كقوله :

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

فأطلق أولا السماء على المطر وأعاد عليه الضمير من رعيناه باعتبار النبات لأن الذى يرعى هو النبات وذكر الضمير العائد عليه حينئذ لأن الكلمة بمعنى اللفظ ولكنه لم يعد إطلاق الكلام أيضا على الكلمة والمعهود لغة العكس قال ابن مالك وكلمة بها كلام قد يؤم فالظاهر ما قاله الأزهرى (وقوله لارابع بالإجماع الخ) دليله نقلى وعقلى فالنقلى ماروى عن على رضى الله تعالى عنه من قوله الكلام كله اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو والعقلى أعن الكلمة إما أن تدل على معنى فى غيرها أو فى نفسها الأول حرف وإن دلت على معنى فى نفسها إما أن تتعرض ببنيتها للزمان أم الأول فعل والثانى إسم ثم أطلق الاجماع فالمراد به اجماع أهل البصرة والكوفة وهو حجة العربية (وقوله ولا التفات لمن زاد رابعا الخ) أى لزيادة من زاد فهو حذف مضاف وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله بالإجماع كأن قائلا قال له كيف تدعى الإجماع وأبو جعفر بن صابر خالف فى ذلك وزاد رابعا فأجاب بقوله ولا التفات الخ وإنما لم يلتفت إليه قيل :

وليس كل خلاف جاء معتبر إلا خلافا له حظ من النظر !

وممن نص على أن خلافه غير معتد به ابن الوردى (وقوله) بكسر اللام من الخلافة أى النيابة ثم استشعر أمرين أولهما أن يقال له ما عنى وقصد بهذا الرابع الذى زاده الثانى ما وجه التسمية بخالفة فأجاب عن الأول وعنى ان قصد بذلك الرابع الذى زاده اسم الفعل أى يسمى عند النحاة اسم الفعل وإلا فهو سماه خالفة وعن الثانى بقوله فإنه خلف عن اسكت بمعنى خلف خليفة عن لفظة فى إفادة معناه

الذى هو السكوت فانه يدل على المعنى المصدرى من غير واسطة كما هو قول من أقوال ثلاثة وقيل اسم الفعل إنما يدل على لفظ الفعل وقيل إنه دال على الحدث والزمان من غير واسطة الفعل (وقوله هذه الثلاثة الخ) أشار بهذا إلى أن اسم وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف وهو غير ظاهر من كلام المصنف بل الظاهر منه اسم وما بعده أن بدل من بدل من ثلاثة بدل بعض من كل ولا بد فى بدل البعض من الكل من ضمير والضمير وإما ملفوظ كما فى أكلت الرغيف ثلثه أو مقدر كما هنا أى اسم منها وفعل منها الخ والحصر مستفاد من لفظ العدد وهو قوله قبل ثلاثة (اسم) حقيقته كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تتعرض بصيغتها للزمان (وقول الأزهرى وهو ثلاثة أقسام) لو أسقط على هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر ودليل حصر الاسم فى هذه الثلاثة أن الاسم إما أن يصلح لكل جنس أولا الاول المبهم والثانى إما أن يكون كناية عن غيره أولا الاول المضمر والثانى المظهر وقال بعض إنما قسمه لثلاثة أقسام مشاكلة لما بعده وإلا فهو قسمان لا غير لأن المبهم من المضمر (وقوله نحو هذا الخ) من المبهم الموصول نحو الذى فكان ينبغى له أن يزيده لان المبهم محصور فيهما (وفعل) حقيقته كلمة دلت على معنى فى نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان وقدم الاسم لانه يخبر به وعنه نحو زيد قائم والفعل يخبر به ولا يخبر عنه نحو زيد قام فنقص عن درجة الاسم والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير ولأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع على ما هو الحق فاستحق التقديم والحرف آخر الشىء وطرفه فاستحق التأخير فلم يبق للفعل مرتبة إلا التوسط (وحرف) قال الازهرى (نحو هل الخ) محل كون هل تدخل على الاسماء إذ لم يكن بحيزها فعل وإلا اختارت الدخول على الافعال نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف على المختار لتكون هل موالية للجملة الفعلية وفى المعنى قيل :

مليحة عشقت ظبيا حورا   فذرأته سعت فورا لخدمته
كهل إذا ما رأيت فعلا بحيزها   حنت إليه ولا ترضى بفرقته

وقال القاضى سيد محمد الهوارى .

إن لاح وجه وسيم مال الفؤاد إليه   كهل تحن لفعل شوقا وتحنو عليه

(ثم أعلم) أن الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل وفى ذلك فى المعانى يقول سيدنا أحمد أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج

إذا كان منك اختصاص بى قويت على   ما شئت منى بتفصيل وإجمال
وإن يكن منك تشريك ضعفت فلم   تعمل وأهملت عندى كل أهمال
كالحرف عندى اختصاص فهو ذو عمل   وفى التشارك لا يحظى بأعمال

محل كون الحرف المختص يعمل إذا أفاد معنى زائدا على الكلمة كلم فانها أفادت معنى النفى وكالباء فانها أفادت الاستعانة والمصاحبة مثلا فإن كان الحرف المختص لا يفيد معنى زائدا على معنى الكلمة فلن يعمل كالسين وسوف فإنهما يفيدان تخليص معنى المضارع لاستقبال مأخوذ من الفعل نفسه لأنه يحتمل له وللحال والتخليص لواحد منهما ليس معنى زائدا (وقوله واحترز بقوله جاء لمعنى الخ) أعلم أن الحروف على قسمين حرف جاء لمعنى فى غيره كمن وفى وإلى وهو المقابل الاسم والفعل وحرف التهجى وهو على قسمين تارة يكون جزء كلمة كزيد فانه مبنى على زى وتارة لا يكون جزء كلمة وهو شكل ا ب ت الخ الموضوعة للتعليم والمصنف احترز بقوله جاء لمعنى من حرف التهجى كان جزء كلمة أم لا هو الصواب والأزهرى قسم حرف التهجى إلى قسمين أيضا إلا أنه قال إن حرف التهجى إذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة وعنه احترز المصنف وإن لم يكن جزء كلمة فهو اسم واستدل على اسميته بقبوله لعلامة الاسم من التنوين ودخول الالف واللام

وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة أقسام مضمر نحو أنا ومظهر كزيد ومبهم نحو هذا (وفعل) وهو ثلاثة أقسام: ماض كضرب ومضارع كيضرب وأمر كاضرب (وحرف لمعنى) وهو (ثلاثة أقسام) أيضا حرف مشترك بين الأسماء والأفعال نحو هل وحرف مختص بالأسماء نحو فى وحرف مختص بالافعال نحو لم واحترز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى

والخفض

والخفض والصواب أن المصنف احترز من حروف التهجى مطلقا إن كانت جزء كل كما قالم لا كما علمت والذى يقبل علامة الاسم إنما هو تلك الاشكال التى هى ا ب ت فقولك الألف اسم أو الباء اسم ب والتاء اسم ت وكلا منا ليس فى الاسم وإنما هو فى المسمى الذى ا ب ت والمسمى حرف قطعا فالتبس على الأزهرى الاسم المسمى فظنهما واحدا (وقوله إذا كانت أجزاء كلمة) قد علمت أن الصواب أنه احترز من حروف التهجى مطلقا (وقوله كرأى زيد الخ الأولى أن يقول كزيدوى ولأنها هى الحروف وأما زاى وياء ودال إنما سألتك عن الحرف وأنتم نطقتم بالاسم والجواب جه (وقوله لا مطلقا) أى سواء كانت أجزاء كلمة أم لا وقد علمت أن الحق الاطلاق (وقوله إذا لم تكن كذلك أى أجزاء كلمة) (قوله فهى أسماء لمان الخ) أى أشكال يقال له ماقلته صحيح وأنها أسماء لكن كلامنا فى مسمياتها حروف قطعا وليس والاسم غير المسمى ه جملة جاء لمعنى فى محل رفع صفة الحرف وقيل الجملة فى محل نصب على الألحان لأن الحرف صار علما على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها ومعنى جاء وضع أى وضعه الوضع ليدل على معنى وصف للشىء يوصف واضعه ه ومعنى اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب وأصله معنى بياء وتنوين تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا عملا بقول ابن مالك :

من واوا ويا بتحريك أصل ٭ الفا ابدل بعد فتح متصل

فالتقى ساكنان الألف والتنوين حذفت الألف لالتقاء الساكنين فيكون مجرورا باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لدفع التقاء الساكنين وإلى الأجزاء الثلاثة أشار فى الالفية بقوله ٭ واسم وفعل ثم حرف الكلم ٭ (قوله وإذا أردت) قدر الشرط ليفيد أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر والفاء داخلة عليه وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر وتربطه بالجواب الظاهر (فالاسم) (قول الازهرى المتقدم فى التقسيم) أشار بهذا إلى أن أل هنا وفى الفعل والحرف المذكورين بعد للعهد والمعهود ذكرى وهو قوله اسم الخ لأن القاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفه فالثانية عين الأولى فاسم الأول نكرة والثانى معرفة مثل قوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسل فالرسول الأول والثانى موسى وإذا أعيدت النكرة بلفظها فهى غير الأول والمعرفه إذا أعيدت بلفظها فهى عين الاولى كقوله تعالى فان مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا فالعسر الثانى هو الاول واليسر الثانى غير الأول ولذا قال ﷺ لن يغلب عسر واحد يسرين لأنه فى الآية ذكر فى اللفظ يسران وعسران لكن اليسر الثانى غير الاول والعسر الثانى عين الاول فكأنه ذكر العسر مرة واليسر مرتين وهذه القاعدة أغلبية (يعرف) إنما قال يعرف ولم يقل يعلم لان المعرفة تقتضى جهلا سابقا ولاشك أن المتعلم كان جاهلا بهذه العلامات بخلاف التعبير بيعلم فلا يقتضى جهلا سابقا ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف وأيضا المعرفه تتعلق بالجزئيات والعلم يتعلق بالكليات فلو عبر بيعلم لتوهم أنه ذكر جميع علامات الاسم وليس ذلك لأن منها النداء والاسناد الذى هو أنفع علامات اسم ولم يذكرهما (بالخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر (قول الأزهرى عبارة عن الكسرة) قال فيه قصور ودور أما القصور فان الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بها وبالياء وبالفتحة وأما الدور فلأخذه المعروف وهو الكسرة فى التعريف (وأجيب) عن الاول بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الاصل وغيرها إنما ينوب عنها كما يأتى وعن الثانى بأنه تعريف لفظى فالمخاطب به علم الكسرة التى تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم أنها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية كذا قيل فتأمله (وقوله عامل الخفض) أطلق فيه فيتناول العامل إذا كان حرفا أو مضافا وتبعية عند من زادها وقد اجتمعت الثلاثة على الترتيب فى

إذا كانت أجزاء كلمة كرأى زيد وياء ودال لا مطلقا لأن حروف التهجى إذا لم تكن كذلك فهى أسماء لمان جيم مثلا اسم وجه والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الأسماء نحو كتبت جيم وهذه الجيم أحسن من جيمك وكذا الباقى إذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف (فالاسم) المتقدم فى التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل والحرف (بالخفض) فى آخره والخفض عبارة عن الكسرة التى تحدث عند دخول عامل الخفض كالكسرة الدال من زيد فى قولك مررت بزيد فزيد اسم لتعرف ذلك بكسر

بسم الله الرحمن الرحيم وزاد بعضهم الجر بالتوهم كقوله .

بدا لي أني لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب لتوهم دخول حرف الجر على مدرك الذى هو خبر ليس لأن الغالب فى خبر ليس أن يكون مقرونا بالباء وهو هنا منصوب فتوهم دخول حرف الجر عليه وزاد بعضهم الجر بالمجاورة كقوله : كأن أبانا فى أفانين ودقه . كبير أناس فى بجاد مزمل فزمل بالخفض وحقه الرفع لأن نعت كبير المرفوع على أنه خبر كان العاملة عمل إن لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد انخفض والبجاد ثوب غليظ والحق أن العامل فى الأول الحرف المتوهم وأن الكسرة فى الثانى بالابتلاع لمخفوض قبله فى اللفظ وأما فى التقدير فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع وعليه فالجر إنما هو بالثلاثة المتقدمة (والتنوين) هو فى الأصل مصدر نونت الكلمة انونها تنوينا إذا جعلت التنوين فى آخرها وفى الاصطلاح قال الأزهرى نون ساكنة أى أصالة احتراز بما إذا حركت لالتقاء الساكنين نحو زيد ضارب الرجال فلا يعتبر ذلك التحريك (وقوله تتبع آخر الإسم) الصواب أن يقول آخر الكلمة لأن فى كلامه دورا فإن معرفة الإسم متوقفة على معرفة التنوين ومعرفة التنوين متوقفة على معرفة الإسم فجاء الدور وأجاب بعض بأنه يمكن أن يكون الإسم معرفا بغير التنوين فينتفى الدور والآخر إما حقيقة كآخر زيداً وحكما كآخر يد فإن أصله يدى فحذف آخره لكثرة الإستعمال (وقوله وتفارقه فى الخط) أى لأن العرب لم تضع له حرفا لأنه نون غنة فى الخيشوم فقط (وقوله استغناء عنها) علة لمفارقتها فى الخط أى لأجل الاستغناء عنها بالحركة المكررة فقوله بتكرار الشكلة من إضافة الصفة للموصوف والتكرار إنما حصل بالثانية وأما الأولى فهى لبيان الإعراب نخرج بقوله ساكنة المتحركة كنون ضيفن للطفيلى ورعشن المرتعش أى الذى يرتعش ويرتعد فالنون فيهما زائدة غير ساكنة وإنما زيدت لافيهما تشبيها بفعلهما لأن الطفيلى يأتى من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته غير مقصودة وما أحسن قول بعضهم فى الطفيلى :

أتانا طفيلى كأن يمينه على الأكل برق للنوائد تخطف

تحاكى عصا موسى إذا هى أقبلت فما هى إلا حية تتلف

فلو كان فى شرق وفى الغرب زردة وقد قطعت أقدامه جاء يزحف !

وأما قوله زائدة فوصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شىء واحترز به شىء واحترز لقوله تتبع وفى نسخة تلحق آخر الإسم من النون الساكنة الزائدة ولكنها فى الوسط فلا يقال لها تنوين نحو غضنفر للأسد ومنكسر واحترز بإضافة آخر إلى الإسم من نون التوكيد الخفيفة من نحو لنسفعا وليكونا واحترز بقوله فى اللفظ وتفارقه إلخ من النون التى تكتب خطا فلا يقال فيها تنوين ولذلك تجامع ال نحو العتابن من قوله . أقلى اللوم عاذل والعتابن فلا يعرف بها الإسم (وقوله نحو زيد ورجل الخ) كرر الأمثلة لأن أنواع التنوين المشهورة أربعة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض أما تنوين التمكين فهو اللاحق الأسماء المعربة المنصرفة وهى التى لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف ومثل له بزيد ورجل إشارة إلى أنه يكون فى المعارف وفى النكرات الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة ومالم ينون منها فهو معرفة ومثل له بصه فإذا قلت صه بكسرة واحدة فمعناه أسكت عن الكلام المعهود بينى وبينك وإن شئت تكلم بغيره فهى معرفة وإن قلت صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام فهو نكرة وقد قال ابن مالك : واحكم بتنكير الذى ينون منها وتعريف سواه بين

(والتنوين) وهو نون ساكنة تتبع آخر الإسم فى اللفظ وتفارقه فى الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ فهذه أسماء لوجود التنوين فى آخرها .

الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كما قيل ومثل له بمسلمات وإنما قيل له تنوين مقابلة لأن جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر وجمع المذكر فيه النون ولم توجد فى جمع المؤنث فأعطى التنوين فى مقابلة النون وقيل فى سبب التسمية غير هذا الرابع تنوين العوض ومثل له بحينئذ والعوض إما عن جملة كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون والأصل والله أعلم وأنتم حين إذا بلغت الروح الحلقوم تنظرون ثم حذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول وعوض منها التنوين اختصار فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين وأما عن كلة كتنوين بعض فى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض أى على بعضهم وتنوين كل فى قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل إنسان وإما عوض عن حذف نحو جوار وغواش من الجموع المعتلة التى هى على وزن مفاعل رفعا وجرى فهى ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع والأصح أن منع الصرف سابق على الاعلال فأصل جرار وغواش جوارى وغواشى بالضم من غير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت أى الضمة فبقى هنالك مزيد ثقل بوقوع الياء ساكنة آخرا أثر كسرة فخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون اللفظ اخلال بصيغة منتهى الجموع وقيل الإعلال سابق على منع الصرف وقيل إن التنوين عوض عن الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة (ودخول الألف واللام) أى فى أول الاسم الذى يمكن دخولها فيه وعبر بالألف واللام ولم يعبر بأل تقريبا على المبتدىء وإلا فالموضوع على الحرفين ينطق بلفظهما كهل فالقياس ال وأطلق فى ال فيشمل جميع أقسامها المعروفة والزائدة ودخول ال الموصولة على المضارع فى قوله ٭ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ٭ شاذ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه وحيث كان شاذا فلا يحرز عنه نعم يستثنى منها ال الاستفهامية نحو ال قام زيد بمعنى هل قام زيد فانها تدخل الأفعال قياما أنه يؤخذ من قول المصنف ودخول الألف الخ إن المراد بدخول الألف واللام الغير الأصلية احترازا من الأصلية فإنها تكون فى الأسماء نحو ألد من قوله تعالى ألد الخصام وفى الأفعال نحو ألق من قوله تعالى وألقى فى الأرض رواسى ونحو الهى من قوله تعالى ألهاكم التكاثر فهى فيهما أصلية فلا يعرف بها الإسم (وقوله ودخول حروف الخ) نبه بإعادة المضاف على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام مدخولة لقوله ودخول ولا شك أن المعنى عليه وسميت حروف الخفض باعتبار عملها كحروف الجزم وحروف النصب وتسمى حروف الإضافة وحروف الصفة كما يأتى إن شاء الله وإلى هذه العلامات مع زيادة النداء والإسناد أشار فى الألفية بقـــوله .

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

(قول الأزهرى نحو من الرسول) الاولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجلين لأن الرسول علم المبتدىء اسميته من ال والخفض الظاهر (وقوله وعكس الترتيب الطبيعى الخ) استشكل كلام الأزهرى بأن الترتيب الطبيعى هو أن يكون المتأخر متوقفا على وجود المتقدم كالواحد بالنسبة للاثنين فان وجود الإثنين متوقف على وجود الواحد ولا يمكن وجودهما إلا بعد وجوده وماهنا ليس كذلك إذ قد يوجد الخفض والتنوين من دون ال ولا حرف الخفض كقولك غلام زيد (وأجيب) بأن مراده الشبيه بالطبيعى لاعينه باعتبار أن من العلامات ما يكون أولا ومنها ما يوجد آخرا وقدم ما يكون آخرا لان الكلام على حروف الخفض طويل وعادتهم غالبا أن يقدموا الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل أو يقال إنه ترتيب طبيعى باعتبار محل الإسم الذى فيه العلامات فآخره متوقف على أوله طبعا وقوله وعطف العلامات الخ أى ما عدا الخفض المذكور ففيه تغليب وقوله إشعارا الخ بل الاشعار للعطف بذلك نعم قد يقال المصنف أشعر بذلك بعطفها بالواو والظاهر أن الواو العاطفة فى غالب العلامات بمعنى

(ودخوله الالف واللام عليه فى أوله) نحو الرجل والغلام فالرجل والغلام اسمان لدخول الالف واللام فى أولهما (و) دخول (حروف الخفض) فى أوله أيضا نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه وهو من ٭ وحاصل ماذكره من علامات الاسم أربع اثنان تلحقان الاسم فى آخره وهما الخفض والتنوين واثنتان تدخلان عليه فى أوله وهما الألف واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب الطبيعى لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع إشعارا بأن بعضها قد يجامع
إشعارا بأن بعضها قد يجامع
بعضا فى الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لا يجامع

كالالف واللام مع التنوين ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال (وهي) أي حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتداء (إلى) ومن معانيها الإنتهاء ومثالها سرت من البصرة إلى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهو من في الاولى وإلى في الثانية (وعن) ومن معانيها المجاوزة نحو رميت عن القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه (وعلى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليه (وفي) ومن معانيها الظرفية نحو الماء في الكوز فالكوز اسم لدخول في عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه (والباء) الموحدة

أو واو مانعة خلو لا جمع (وقوله كالألف واللام مع التنوين) علة المنع ان ال تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فتنافيا وأما نحو قوله تعالى القافا فاللام أصلية وكذلك التنوين مع الإضافة لأن التنوين يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال فتنافيا أيضا (قوله ثم استطرد إلخ) معطوف على متوهم أي قال كذا ثم استطرد والاستطراد ذكر الشيء في غير محله وأشار بهذا إلى دفع التكرار بين عدة حروف الخفض هنا وذكرها أيضا في آخر الكتاب فإنه ذكرها هنا تبعا لأنه لما قال وحروف الخفض كأن قائلا قال له ماهي فشرع يبينها وإلا فمحلها إصالة هو ما يأتي وقد يقال إنه ذكرها هنا لبيان كونها علامة للأسماء مع قطع النظر عن عملها وفيما يأتي ذكرها باعتبار العمل مع قطع النظر عن كونها علامة فلا استطراد ولا تكرار لأن الموضوع مختلف (وقوله جملة إلخ) أي بعضا إشارة إلى أنه لم يستوفها وهو كذلك (من) أي وما عطف عليها فيقدر العطف سابقا على الأخبار وبه يندفع ماقيل أن من لفظة واقعة على حروف وحروف جمع ومن مفرد ولا يصح الإخبار بالمفرد عن الجمع ومن وإن كانت حرفا فالمراد لفظها وبنسبة الحكم إليها يصح .

جعلها خبرا كما هنا وفي الكافية وإن نسبت لإرادة حكما فاحكم أو أعرب واجعلها اسما ويصح جعلها مبتدأ فتقول في من من قول القائل أعرب لي من حرف جر عن مبتدأ وحرف جر هو الخبر ومن من مكسورة وحقها الفتح للخفة لكن كسرت للفرق بين من الحرفية ومن الإسمية وقال الكسائي أصلها منا فخفف بحذف الألف وتسكين النون لكثرة الاستعمال وهي مبنية على السكون فان لقيها ساكن فتحت على خلاف أصل التقاء الساكنين ولم تكسر كراهية توالي كسرتين (وقوله ومن معانيها إلخ اعلم أن الأزهري اقتصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه وإن كانت لها معان أخر لم يأت بها ويدل أن الهاء معاني أخر اتيانه بمن التبعيضية في جميعها والابتداء في من أما في المكان كمثاله وهو متفق عليه وفي الزمان وفيه خلاف والحق أنه وارد على قلة بالنسبة المكان ومنه قوله تعالى من أولى يوم أحق أن تقوم فيه وإليه أشار في الألفية بقوله وقد تأتي لبدء الأزمنة وقوله ومن (ومعانيها الانتهاء) أي بيان آخر المسافة من مكان أو زمان ومثل للمكان ومثال الزمان ثم أتموا الصيام إلى الليل وإلى كون إلى تفيد الإنتهاء أشار في الألفية مع حتى واللام بقوله للانتهاء حتى ولام وإلى (وقوله من معانيها المجاوزة إلخ) هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل المعدى بها وهي حسية كمثاله ومعناه بعد السهم عن القوس بسبب الرمي ومعنوية كأخذت العلم عن زيد ليس المراد بعد العلم عن زيد بسبب الأخذ عنه وإنما المراد أن الله خلق فيك علما بسبب أخذك عنه وإلى كون عن للمجاوزة أشار في الألفية بقوله بعن تجاوزوا عنى من قد فطن . (وقوله ومن معانيها الاستعلاء) السين والتاء زائدتان ومعناها العلو وهو إما حقيقي كمثاله وإما معنوي بمعنى القهر والغلبة كقوله :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

وإلى كون على للاستعلا أشار في الألفية بقوله . على للاستعلا (وقوله ومن معانيها الظرفية) وهي إما حقيقة كمثاله أو مجازية كقولك نظرت في الكتاب فالكون الكتاب شاغلا للنظر ومحيطا به نزل منزلة الظرف المشتمل على المظروف حقيقة وإلى كون تفيد الظرفية إشارة في الألفية مع زيادة الباء بقوله والظرفية استبن بباء وفي (قوله ومن معانيها التقليل) أي قليلا والتكثير كثيرا فالقليل كمثاله والتكثير كقولك رب رجل صالح لقيته لأن لقيانك للرجل الصالح قليل وللطالح كثير وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفادان من القرينة وقيل هي للتقليل فقط وقيل للتكثير فقط وقيل لهما على حد سواء وقيل للتكثير في موضع الافتخار والقليل فيما عداه فهي أقوال ستة ثم إن رب يجب تصدرها وتأخير عاملها مع كونه فعلا ماضيا وتنكير مجرورها في الألفية واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب منكرا وفي

وجرب نعته بنكرة خلاف علم من كون مجرورها لايكون إلا نكرة أنها لاتجر الضمير

وماروو من نحو ربه فتى نزروا وتعمل ظاهرة ومقدرة ـــ وفى الألفية

وحذفت رب فجرت بعد بل والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل

ومجرورها تارة يكون فى رفع الابتداء نحو رب رجل عندى وفى محل نصب مفعول نحو رب رجل صالح لقيت ولمحتمل لهما فى نحو رب رجل صالح لقيته (وقوله ومن معانيها التعدية الخ) التعدية على قسمين عامة وهى إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم وهى بهذا المعنى عامة فى جميع حروف الجر الغير الزائدة وخاصة وهى المعاقبة لهمزة النقل فى تصيير ما كان فاعلا مفعولا وهى بهذا المعنى خاصة بالباء نحو ذهبت بزيد أى صيرته ذاهبا بمنزلة أذهبته وعلى الخاصة يحمل كلام الأزهرى ليكون ذلك مختصا بالباء وعليها يحمل مثاله معنى مررت بالوادى صيرت الوادى ممرورا به وإن كان يحتمل التعدية العامة وحمل الكلام على الفائدة أولى وإلى معانى الباء من جملتها التعدية أشار فى الألفية بقوله :

بالباء استعن وقد عوض الصق .الخ ثم المناسب لذكر أشهر معانى الحروف أن يجعل بدل التعدية الالصاق لأنه أشهر معانيها وهو المتفق عليه ويذكر سيبويه سواة نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم أى ملاصقين على مذهب المالكية (وقوله ومن معانيها التشبيه) وهو الدلالة على مشاركة أمر الأمر فى معنى بالكاف ونحوها والمراد بالأمر الأول المشبه وهو زيد فى مثاله والمراد بالامر الثانى المشبه به وهو البدر فى مثاله وإلى كون الكاف تفيد التشبيه إشارة فى الألفية بقوله شبه بكاف (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم بمعنى المملوك وأما بالضم[1] فهو المالك ولام الملك هى الواقعة بين ذاتين ما قبلها تصح أن يكون مملوكا وما بعدها يصح أن يكون مالكا كمثاله وفى الألفية واللام للملك وشبهه (وحروف القسم يصح) أن يقرأ بالرفع معطوفا على من قوله وهى من أو على اللام لأن حروف القسم من جملة حروف الخفض ويصح أن يقرأ بالجر فيكون معطوفا على الخفض من قوله بالخفض أو على حروف الخفض على الخلاف فى المعاطيف إذا تكررت هل كل واحد معطوف على ما يليه أو على الأول وهو الأصح (وقوله بمعنى اليمين هذا معناه لغة وفى الشرع خاص أشار له خليل بقوله اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته كبالله وتالله الخ (وقوله ثلاثة الخ) أشار بهذا إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يلزم الاخبار بالمفرد عن الجمع وهذا على ما فى غالب النسخ من زيادة الباء وتكون تكرارا مع ذكرها قبل . ويجاب عنه بانه كررها إشارة إلى أنها تكون حرف خفض فقط وحرف جر وقسم أيضا وفى بعض النسخ بحذفها استغناء عنها بتقدمها فى حروف الخفض ثم كان ينبغى للمصنف أن يقدم الباء لانها أصل حروف القسم وتدخل على المقسم وتدخل المقسم به من غير شرط . وقد يجاب وبأنه قدم الواو لأنها أكثر حروف القسم استعمالا من غيرها (وقوله وأصلها الواو الخ اعلم أن أصل حروف القسم الباء وتبدل) واو لما بينهما من التناسب فان الباء للالصاق والواو للجمع ثم تبدل الواو تاء كما أبدلت فى اتعد أصله اوتعد ثم تبدلت التاء هاء ثم الهاء لاما وإن قلبت التاء هاء ففيها أربع لغات ها الله بالمد والقطع ها الله بحذفهما ها الله بالمد دون قطع ها الله بالقطع دون مد (والفعل) لما فرغ من علامات الاسم شرع فى علامات الفعل وذكرها إجمالا ولذلك بين الازهرى بعض ما يختص بالماضى والمضارع وما يكون علامة لهما معا (قول الازهرى بكسر الفاء) اسم للكلمة المخصوصة المقابلة للاسم والحرف احترازا من الفعل بفتحها فهو مصدر الفعل المتعدى مكسور العين كفهم أو مفتوحا كضرب وفى الألفية فعل قياس مصدر المعدى وأعلم أن كون الفعل بكسر الفاء اسما للكلمة والمفتوح مصدرا مجرد أصطلاح وإلا فالمصدر قد يأتى بالكسر والفتح كعلم يعلم علما سمع بفتح العين وكسرها (وقوله الحرفيه) قيد بذلك إشعارا بأن المصنف أطلق فى محل التقييد ويجاب عنه بأنه مهما أطلقت قد فلا تنصرف إلا للحرفية فيكون تقييد الازهرى إنما هو للايضاح (وقوله وتدخل

ومن معانيها التعدية نحو مررت بالوادى فالوادى اسم لدخول الباء عليه (والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو زيد كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه (واللام) ومن معانيها الملك نحو المال للخليفة فالخليفة اسم لدخول اللام عليه وحروف القسم بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين وحرف القسم من حروف الخفض وسميت حروف القسم لدخولها على المقسم به وهى ثلاثة الواو وتختص بالظاهر نحو والله والطور والباء الموحدة وتدخل على الظاهر نحو بالله وعلى المضمر نحو بك الله المسم به والتاء المثناة فوق وتختص بلفظ الجلالة غالباً نحو تالله وأصلها الواو وقد تجعل هاء نحو ها الله لأفعلن وقد يخلفها اللام نحو لله يؤخر الأجل والفعل بكسر الفاء يعرف من قسيمية الإسم والحرف بقد الحرفية وتدخل

---

(١) قوله وأما بالضم الخ كذا بالأصل والذى فى القاموس على أن الملك بالضم بمعنى العظمة والسلطان والمؤلف حجة وجراه مصححه .

على الماضى نحو قدقام وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء لأنها بمعنى حسب نحو قد زيد درهم (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع نحو سيقول وسوف يقول فيقول فعل المضارع لدخول السين وسوف عليه (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضى نحو قامت (والحرف) يعرف بأنه (مالا يصح معه دليل الإسم) أى ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الألف واللام وحرف الخفض (و) ما (لا) يصح معه (دليل الفعل) أى ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة

على الماضى) اعلم أن قد إذا دخلت على الماضى فانها تفيد التحقيق مطلقاً كانت فى كلام الله والرسول أو العرب أو المصنفين وإن دخلت على المضارع فان كانت فى كلام الله أو الرسول فهى للتحقيق أيضاً وإن كانت فى كلام غيرهما فهى للتقليل غالبا (وقوله نحو زيد درهم) قد مبتدأ مبنى على السكون لشبهه بالحرف فى الوضع على حرفين ويصح أن تقول قد بضمة واحدة فيكون مرفوعة بضمة ظاهرة فوق الدال لاضافتها وزيد مضاف إليه ما قبله ودرهم خبره ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى يكفى وزيداً مفعوله ودرهم فاعله (والسين وسوف) كلاهما للتنفيس وهو تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ثم قال البصريون زمن السين أضيق من زمن سوف نظراً إلى كثرة الحروف وقال الكوفيون بل هما متساويان واستدل ابن مالك لهذا الأخير بتعاقبهما على المعنى الواحد كما فى قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمن أجراً عظيما أولئك ستؤتيهم أجورهم ثم قال السين مقتطعة من سوف وقيل لا ثم إن قد والسين وسوف من زيادة المصنف على الألفيه كما زاد عليه كيفما وإذا فى الشعر وكذلك قوله ومعنى أن وإن للتوكيد الخ وكذلك توابع أجمع وإنما أدخل أل خاصة على سين ولم يدخلها على سوف لأن سوف صار علم على جنس على الحرف المخصوص والاعلام تدخل عليه أل التى لغير لمح الأصل إلا شذوذا لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد وأما أل التى للمح الأصل فتدخل نحو العباس وسوف مبنية لأنها حرف بنيت على الفتح فتعذر السكون وأما السين فصورة حرفة الموجودة فى الفعل س فعبر عنه باسمه وهو سين وأل تدخل عليه (وتاء التأنيث) (قول الأزهرى الساكنة) قيد به إطلاق المصنف المقتضى أن كل تاء التأنيث يعرف بها الفعل وليس كذلك بل محل كونها علامة إن كانت ساكنة أو حركت من نقل كقالت أمه أو التقاء الساكنين كقالتا أتينا طائعين قالت الأعراب آمنا وأما الحركة أصالة فان كانت بحركة إعراب فهى خاصة بالأسماء كفاطمة وإن كانت بحركة بناء فتكون فى الأسماء كلاقوة وتلحق الحروف كلات وثمت وربت وأما تاء تقوم فهى تسمى فى الاصطلاح حرف مضارعة لا تاء التأنيث خلافا لبعضهم وكان الأولى للمصنف أن يقول والتاء ليشمل التأنيث وتاء الفاعل (وقوله نحو قالت)ومنه قوله :

ألمت فحيت ثم قامت فودعت فلما تولت كادت النفس تزهق

ولم يذكر علامة الأمر وهى دلالة على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة أو نونى التوكيد لأنها مركبة ففيهما تشويش على المبتدى وما يقال أنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الأفعال فعلان ماض ومضارع والأمر مضارع مجزوم بلام الأمر كما يأتى لا يصح لأنه ذكر بعد أنها ثلاثة حيث قال باب الافعال الافعال ثلاثة وكونه مشى هنا على قول وهناك على قول تشويش على المبتدى وإلى علامات الفعل إجمالا أشار فى الالفية بقوله : بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى (والحرف مالخ) ما عبارة عن الكلمة فلا يرد علينا الجملة أيضاً فانها غير قابلة للعلامات فيقضى أنه يقال لها حرف مع أنها ليست كذلك (وقوله أى ما يعرف به الاسم الخ) حمل الازهرى كلام المصنف على ظاهره وأن المراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقا لكن يرد عليه أن عندنا كلمات كثيرة لا تقبل شيئا مما ذكره المصنف وليست بحرف كهو من الاسماء واضرب من الافعال فان الاول اسم ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم التى ذكرها المصنف هنا والثانى فعل ولا يقبل علامة الفعل التى ذكرها أيضاً فيقتضى كلامه أنهما حرفان وأجيب بأن هذه المقدمة معقودة للمبتدى وهو لا يستقل بالإفادة والمعلم هو الذى يبين ما لم يذكر من العلامات أو تقول إن الكثير مما لا يقبل هذه العلامات حروفاً ولا يضر خطأ المبتدى فى بعض الاشياء (وقوله فعدم صلاحية الخ) قال بعضهم إنما لم تجعل له علامة وجودية لانه فى نفسه علامة فلو جعل له

علامة لزم الدور أو التسلسل (وقوله عدم النقطة الخ) لأنه إذا نقط من أسفل التبس بالجيم وإن نقط من فوق التبس بالخاء وفى المعنى قيل :

الحرف ماليست له علامة ٭ ترك العلامة له علامة

ولذلك قالوا ينبغى للانسان إذا سئل عن كلمة ولم يدر أهى أسم أو فعل أو حرف أن يقول حرف لأنه إن أجاب بغيره يسئل عن الدليل فإن قيل له بل هى إسم أو فعل فيقول ما الدليل فيرجع السائل مسئولا وإلى الحرف أشار فى الألفية بقوله : سواهما الحرف ﴿ باب الإعراب ﴾

جرت عادة المصنفين أن يفصلوا كتبهم بالأبواب تسهيلا على الطالب بحيث إذا أراد مطالعة مسألة وجدها فى بابها وتنشيطا له إن ختم بابا شرع فى آخر كالمسافر إذا قطع مسافة نشطت نفسه للأخرى ولهذا والله أعلم جعل الله القرآن سورا وجزأه العلماء أجزاء وأحزابا وباب خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب أو مبتدأ والخبر محذوف أى باب الإعراب هذا محله أو مفعول بفعل محذوف أى افهم الاعراب أو اقرأ والأولان أولى لأن فيهما إبقاء أحد ركنى الاسناد والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه وهو حسى فى المحسوسات كباب الدار والمسجد ومعنوى فى المعنويات كباب الاعراب وأصله بوب بفتح الواو تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا بدليل جمعه على أبواب وتصغيره على بويب والاعراب يطلق على معان جمعها من قال :

بيان وحسن انتقال تغير ٭ وعرفان الإعراب(١) فى اللغة أجلا

فمن الاول قوله عليه الصلاة والسلام البكر تستأمر وإذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها أى تبين بالكلام ومن الثانى قولهم جارية عروب أى حسنة ومن الثالث قولهم أعربت الابل عن مرعاها إذا انتقلت ومن الرابع قولهم أعربت معدة الرجل إذا تغيرت ومن الخامس قولهم أعرب الرجل إذا كان عارفا بالخيل العتاق وأما اصطلاحا فالجمهور على أنه لفظى وعرفوه بقولهم ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف فالحركة تشمل الضمة والفتحة والكسرة والحرف المراد به الواو والالف والياء والنون والسكون والحذف للنون أو لحرف العلة فجميع ذلك هو نفس الاعراب وقيل إنه معنوى وهو اختيار أبى حيان وتبعه تلميذه أبى آجروم إذ قال هو تغيير الخ (فان قلت) ماينبنى على الخلاف المذكور فى الاعراب هل هو لفظى أو معنوى (قلت) لاينبنى عليه شيء فى المبنى بل فى اللفظ فإذا قلت جاء زيد مثلا فعلى أنه لفظى تقول زيد مرفوع بنفس الضمة فهى نفس الاعراب وعلى القول بأنه معنوى تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره فتكون الضمة علامة على الاعراب وهكذا (وقوله بكسر الهمزة) احترازا من الاعراب بفتحها فهو اسم لمن يسكن البادية عربيا كان أو غيره (الاعراب) أظهر فى موضوع الاضمار تقريبا على المبتدى تغيير أعلم أن المصنف أطلق التغيير وأراد به التغيير لأن الأول وصف للشخص والثانى وصف للفظ وهو المقصود وكثيرا مايطلقون المصدر وهو فعل الفاعل ويرون المعنى الحاصل به (وقوله أحوال) جمع حال قال بعض زيادة هذه المضاف مضرة لأنها تقضى أن الاعراب هو الذى تتغير فيه الصفة فقط وذلك بتغيير الحركات كجاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وإما أن تغيرت الذات كجاء أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك فلا يقال فيه أعرب وليس كذلك فالأولى إبقاء عبارة المصنف على ظاهرها لتشمل القسمين معا هذا حاصل كلامهم والحق أن تغيير الذات يؤخذ بالأحروية لأنه إذا كان تغيير الصفة فقط يسمى إعرابا فأحرى تغيير الذات والصفة معا أواخر الكلم) أى أو ما اتصل به وجمع المصنف أواخر باعتبار تغيير آخر هذه الكلمة فى تركيب آخر وهكذا وإلا فتغيير آخر كلمة واحدة يقال له إعراب (قوله الأزهرى حقيقة) أى بأن لم يحذف منه شيء أوحكما

عدم التنقيط بالكلية (باب الاعراب) بكسرة الهمزة (الإعراب) فى اصطلاح من يقول إنه معنوى (هو تغيير) أحوال (أواخر الكلم) حقيقة كآخر زيد أو

(١) قوله وعرفان الإعراب الخ كذا بالأصل وهو غير مستقيم وزنا ومعنى أما وزنا فظاهر وأما معنى فلماذا ذكر الأشمونى من إنه يقال أعرب الرجل إذا صار له خيل عراب فلو قيل بدل هذا الشطر وملك عراب من خيول كذا جعلا لكان أنسب وزنا ومعنى فتأمل اه مصححه

بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال كيد ودم أصلهما يدى ودمى فحذفت الياء وصار الاعراب على الدال والميم وإنما قلنا أو ما اتصل به أى بالآخر ليدخل المثنى والجمع على حدة فانهما معربان بالحروف وهى ليست بالآخر لكنها متصلة بالآخر فهى بمنزلة الحركات (فان قلت) آخر المثنى والجمع نون (قلت) النون فيهما منزلة التنوين فى المفرد فكما أن تنوين المفرد لا يخرج ماهو عليه من كونه آخراً كذلك النون فيهما (فان قلت) يرد على هذه الأفعال الخمسة فانها معربة بثبوت النون وهى ليست آخرا ولا متصلة بالآخر بل بالفاعل الذى هو الضمير (قلت) أجيب أنه لما كان الفاعل كالجزء من فعله لم يعد فاصلا وصارت النون كأنها متصلة بالآخر (وقوله تصييره مرفوعا الخ) ظاهره أو الذى يوصف بالرفع أن غيره إنما هو الآخر لان تصييره عائد عليه وليس كذلك بل الذى يوصف بذلك إنما هو للكلمة بتمامها وأجيب بأنه لما كان الآخر محلا لما ذكر صح ذلك أو يقال الضمير عائد على الآخر باعتبار الكلمة فهو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل (وقوله أو مخفوضا) الأولى أن يزيد مجزوما ليشمل الفعل المضارع لأنه داخل فى الكلم كما سيذكره والجواب بأنه خص مايكون فى اسم غير ظاهر (وقوله بعد أن كان موقوفا) أى بصورة ساكن لا يوصف باعراب ولا ببناء وأولى أن يقول بعد إن لم يكن كذلك لان كلامه إنما يشمل الانتقال من حالة الوقف إلى حالة الاعراب وأما النقل من حالة الاعراب إلى حالة الاعراب فلا يشمله كلامه هـ تحكم نعم قد يقال إن كان النقل من الوقف إلى غيره يسمى إعرابا فأحرى النقل من حالة لاعراب إلى حالة الاعراب (وقوله والمراد بالكلم هنا الخ) أى فى تعريف الاعراب أراد أن يـ بهذا اعتراضا وأراد على المصنف أن يقال له الكلم اسم جنس جمعى أقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل حينئذ فى التعريف تغيير آخر كلمة او كلمتين بل لابد من تغيير آخر ثلاث كلمات وليس بصحيح فأجاب بأن الذى أقل مصدق ثلاثة الكلم لغة والمراد به هنا الاسم الخ ونقل إن ال الجنسية إذا دخلت على جمع أن مافى معناه كما هنا أبطلت جمعيته (وقوله المتمكن) أى المعرب سواء كان أمكن وهو الذى فيه تنوين الصرف كزيد ورجل أو غير أمكن وهو الذى لا يتصرف كمساجد (وقوله نون الإناث) أى الموضوعة للاناث ولا عبرة بسكونها قد تستعار للمذكر فان اتصلت به نون الأناث بنى على السكون نحو يتربصن أو باشرته نونا التوكيد بنى على الفتح وإن لم تباشره فى اللفظ نحو إن هل تقومان أو فى التقدير نحو هل تقومن أعرب كما أنى وقد قال بن مالك وأعربوا مضارعا إن عريا الخ (وقوله على أنه علة له) أى لوجود التغيير كأنه قال إن حصل التغيير لأجل اختلاف العوامل فهو أعرب إلا فلا ثم استشعر الازهرى سؤالا يرد على المصنف بأن يقال له تعبيرك باختلاف يقتضى أنه لا يقال أعرب إلا إذا اختلف عليه عاملان فأكثر وإما إن كان التغيير بعامل واحد فلا يسمى أعرابا فأجاب بقوله والمراد باختلاف العوامل تعاقبها أى صحة تعاقبها بأن يصح حذف هذا أو الاتيان بالآخر مكانه قال الفيشى لكن تفسير الاختلاف بهذا المعنى لغة وأما الاختلاف فى الإصلاح فهو الوجود والجواب عن المصنف أنه أطلق الملزوم وأراد لازمه لأنه يلزم من الاختلاف الوجود فكأنه قال لوجود العوامل اختلفت أم لا تعاقبت أم لا كما اعترض على المصنف أيضا فى تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع فيقضى أو هذا الاختلاف لابد له من ثلاثة عوامل فأكثر ، ويجاب عنه بما مر من أن أل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وصار يصدق بالواحد والمتعدد (الداخلة عليها) فقول المصنف سابقا تغيير جنس فى الحد يصدق بكل تغيير وقوله أواخر الكلم فصل أول احترازية من التغيير الواقع فى الأول أو الوسط كتغيير وجمع التكسير نحو زيد وزيود وقيل إنه لبيان الواقع لا للاحتراز لأن تغيير الإعراب لا يكون إلا آخرا وقوله لاختلاف العوامل فصل ثان احترز به من التغيير

حقيقة كآخر زيد أو حكما كآخر يد والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا بعد أن كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكلم الاسم المتمكن والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد لاختلاف العوامل) متعلق بتغيير على أنه علة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم (الداخلة عليها)

لا لاختلاف العوامل كتغيير آخر لعل وفى حيث ست لغات حيث وحوث بضم الثاء وفتحها وكسرها فيهما فلا يسمى إعرابا وإنما يسمى لغات وقوله الداخلة عليها فصل ثالث احترز به من المحكى كقولك من زيد فى حكاية من قال جاء زيد ومن زيدا فى حكاية من قال رأيت زيدا ومن زيد فى حكاية من قال مررت بزيد فزيدا الواقع بعد من فى الجميع تغير آخره لاختلاف العوامل لكنها لم تدخل عليه فلا يقال فى الحركات إنها إعراب وكيفية إعرابه أن تقول فى الجميع من اسم استفهام مبتدأ مبنى من وزيد فى الأحوال الثلاثة هو الخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وقوله واحدا بعد واحد) منصوب على الحال أى حال كون العوامل مرتبة فلا يمكن جمع اثنين فى تركيب واحد من جهة واحدة أو مفعول مطلق على حذف مضاف عامله الداخله تقديره دخول واحد بعد واحد (وقوله والمراد بالعامل الخ) مقتضى الظاهر به فأظهر فى موضع الاضمار تقريبا على المبتدى وأشار بهذا إلى المراد العامل الاصطلاحى لا اللغوى وهو المؤثر فى الشىء (وقوله مابه) أى شىء لفظى ويشتمل المقدر أو معنوى كما ذكر والباء سببية (وقوله يتقوم الخ) بفتح الياء والتاء وتشديد الواو أى يحصل ويوجد المعنى المقصود من التركيب (وقوله المقتضى) أى الطالب صفة للمعنى فيصير التقدير العامل هو الشىء الذى بسببه يحصل ويوجد المعنى الذى يطلب الاعراب والمراد بالمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (وقوله للاعراب الخ) يؤخذ منه أن فهم المعنى سابق على الاعراب ولهذا إذا سئلت عن تركيب ولم تدر إعرابه فتقول لمن سألك بين إلى المعنى أبين لك الاعرابه وهذا هو الحق وغلط من قال إن الاعراب سابق على المعنى (وقوله نحو جاء) أى فان به يتقوم المعنى وهو الفاعلية (وقوله المقتضى للرفع) أشار به إلى أن العامل لا يقتضى رفعا لذاته وإنما يطلب فاعلا ومن شأن الفاعل أن يكون مرفوعا (وقوله المقتضى للنصب) أى من حيث كون الاسم مفعولا لا من حيث ذات العامل وإلا فالعامل إنما طلب باعتبار ذاته المفعول لكن من شأن المفعول أن يكون منصوبا (وقوله المضاف اليه) أى المنسوب اليه المعنى الذى قبل الباء فان حروف الخفض تسمى حروف الاضافة لأنها تضيف معنى ماقبلها وتوصله لما بعدها (وقوله المقتضى هو أى المضاف اليه وأشار إلى أن حرف الجر لا يقتضى جرا لذاته أيضا وإنما يطلب المضاف اليه ومن شأنه الجر فتحصل أن العامل يطلب لذاته رفعا ولا نصبا ولا جرا وإنما يطلب فاعلا أو مفعولا أو منسوب اليه والفاعل يقتضى الرفع والمفعول من شأنه النصب والمنسوب اليه من شأنه الجر (وقوله والمراد بدخوله العوامل بحيثها) أى حصولها وتحققها مع الكلم فيدخل فيه العوامل المقدرة والمعنوية وأشار به إلى أنه لا يشترط الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف (وقوله استمرت) أى بقيت ولم تحذف (وقوله أم حذفت) أطلق فى الحذف فيتناول الحذف جوازا كقولك زيد فى جواب قول القائل من قرأ وقد قال ابن مالك . ويرفع الفاعل فعلا اضمرا . ويتناول الحذف وجوبا كقوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا لأن المفسر كأنه عوض عنه ولا يجمع بينهما (وقوله أم تأخرت) وفى الالفيه . وقد يجىء المفعول قبل الفعل . (قوله وقول المكودى الخ) مبتدأ وجرى الخ بعده خبره وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ماذكرت من العوامل قد تتأخر ينافيه قول المكودى فى شرح هذه المقدمة أن العوامل الخ فأجاب بأن ماقاله المكودى محمول على الأصل الغالب ففهم ان مراد المكودى أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات فى النطق فيما فهمه الأزهرى من كلامه نظر بل مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات رتبة أى أن [illegible] العوامل التقديم على المعمولات فهى وإن تأخرت فى اللفظ فرتبتها التقديم ولم يرد ماقال (قوله وقول المصنف) مبتدأ بمعنى المقول ولفظا أو تقديرا بدلا من قول وقوله حالان خبرا (فان قلت) المبتدأ خبر مفرد والخبر مثنى مع أن المطابقة بينهما واجبة (قلت) المبتدأ وإن كان مفردا لفظا

واحد بعد واحد والعوامل جمع عامل والمراد بالعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا أو معنويا فالعامل اللفظى نحو جاء فانه يطلب الفاعل المقتضى للرفع ونحو رأيت فانه يطلب المفعول المقتضى للنصب ونحو الباء فانها تطلب المضاف اليه المقتضى هو للجر والعامل المعنوى هو الابتداء والتجرد والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعوليه والاضافة سواء استمرت أم حذفت وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيدا أم تأخرت نحو زيدا رأيت وقول المكودى إن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات جرى على الأصل الغالب وقول المصنف (لفظا أو تقديرا) حالا من تغيير يعنى أن تغيير أواخر الكلم تارة يكون فى اللفظ نحو يضرب زيد ولن أكره حاتما ولم أذهب بعمرو

فتلفظ بالرفع فى يضرب وزيد وبالنصب فى أكره وخاتما وبالجزم فى أذهب وبالجر فى عمرو وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير وهو المنوى كما تنوى الضمة فى موسى يخشى والفتحة فى لن أخشى الفتى والكسرة فى مررت بالرحى فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبة بفتحة مقدرة والرحى مخفوض بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرا وأوهنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الإعراب اللفظى أن تقول فى نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول فى مثل لن أكره خاتما لن حرف نفى ونصب واستقبال وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والناصب له لن وخاتما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى آخره والناصب له أكره وتقول فى لم أذهب بعمرو لم حرف نفى وجزم وقلب وأذهب فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم له لم وبعمرو جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره والجار له الباء وكيفية الإعراب التقديرى أن تقول فى مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع (وقوله ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة فى آخره منع ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو فاعله جملة فعلية فى محل رفع على الخبرية لموسى والرفع لحل الجملة الواقعة خبر المبتدأ أو تقول فى لن أخشى الفتى لن حرف نفى

فهو مثنى معنى بدليل البدل هذا إعراب الجملة الواقعة فى كلام الأزهرى وما إعراب كلام المصنف على حدته فقال الأزهرى لفظا أو تقديرا حالان من تغيير والأولى أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف والتقدير تغيير لفظ أو تغيير تقدير ثم حذف المضاف الذى هو تغيير وأقيم المضاف إليه وهو لفظا أو تقديرا مقامه فانتصب انتصابه وناصبهما تغيير المصدر المذكور فى قول المصنف الإعراب هو تغيير الخ على حد قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء . وإنما كان أولى لأن لفظا وتقديرا مصدران ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وفى الألفية ومصدر منكر حالا يقع بكثرقال المكودى ومع كثرته فلا يقاس عليه فلابد من تأويلها باسم المفعول أى الملفوظ به والمقدر ليصح وما لا تأويل فيه أولى وظاهر حل الأزهرى أنهما منصوبان على نزع الخافض وهو أضعف الأوجه فيه لأنه موقوف على السماع كالحال ويزيد عليه بكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة كقوله تمرون الديار وهذا اللفظان منكران . والحاصل أن النصب على المفعولية المطلقة أولى ثم الحال ثم النصب على إسقاط الخافض وإلى الإعراب اللفظى والتقديرى أشار فى الألفية بقوله : ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما بناء على ضم السين من سما أحد لغات اه ولا يتعين رجوع لفظا أو تقديرا لتغيير فقط بل كما يصح أن يرجع له يصح أيضا أن يرجع لقوله الداخلة عليها فيكون المعنى حال كون العوامل الداخلة عليها ملفوظا بها أو مقدرة فيكون هو معنى قوله سابقا سواء استمرت أم حذفت فالملفوظ بها كجاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والمقدرة كما مر (وقوله فتلفظ بالرفع) أى بعلامته أو بأثره لأن المصنف ذهب إلى أن الإعراب معنوى (وقوله فى يضرب الخ) أى فى هذا اللفظ الذى هو يضرب وفى زيد أو تقول إن المجرور محذوف تقديرا فتلفظ بالرفع فى قولك يضرب وإنما احتجنا لهذا لأن يضرب فعل مضارع لا يدخل عليه حرف الجر وهكذا يقال فيما بعد (وقوله بالجزم الخ) المراد به علامته وهى السكون لأنها هى اللفظية بمعنى أنها متعلقة باللفظ وإلا فالجزم عدمى لأنه حذف الحركة (وقوله يكون التغيير) أى علامته الدالة عليه لأن الإعراب معنوى (وقوله والتقدير) عطف تفسير على الفرض والأولى أن يقول على سبيل التقدير والفرض لأنه يشترط فى عطف التفسير أن يكون الثانى أظهر من الأول كقولك عسجد وذهب وبر وقمح (وقوله وهو المنوى) أى علامته وأثره لما مر بدليل كما تنوى الضمة فان الضمة علامة (وقوله وهذا هو المراد الخ) كان الأولى أن يقول وهذا بعض ما أراد المصنف بقوله لفظا أو تقديرا فان الإعراب التقديرى ليس منحصرا فى الإسم المقصور والفعل المضارع الذى آخره ألف بل كذلك يكون فى الإسم المنقوص كما يأتى وفى الفعل المضارع الذى آخره واو وياء وبقى عليه ذلك (وقوله وأوهنا للتقسيم) وأشار بهذا إلى الجواب عما يقال أنه أدخل أو فى التعريف وهو ممتنع فأجاب بأن التى يمتنع دخولها فيه هى أو التى للشك وأما أو التى للتقسيم كما هنا فلا يمتنع دخولها فيه ولو عبر نا بالتردد أى الشك بدل الترديد لكان أولى وقوله وكيفية الإعراب اللفظى الخ) مراده باللفظى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما مر من أن الإعراب معنوى ولا ينافى ذكره لبعض الحروف كأن فإنه لتمام التركيب (وقوله ظاهرة فى آخره) اعلم أن الناس اختلفوا فى الحركة هل هى بعد الحرف أو معه أو قبله وكلام الأزهرى يحتمل المذاهب الثلاثة بأن تقول فى الظرفية بمعنى بعد أو للمصاحبة بمعنى مع (وقوله التقديرى) أى الذى علامته مقدرة

ونصب استقبال وأخشى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والفتى مفعول به وهو منصوب بأخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول فى مررت بالوحى مررت فعل وفاعل والفاعل التاء وبالوحى جار ومجرور مخصوص وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر هذا إذا كانت الالف موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فإنك تقول فى الرفع علامة (٢٧) رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفى النصب علامة نصبه فتحه مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفى الجر علامة جره كسرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو جاء القاضى فالقاضى فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال ومررت بالقاضى فالقاضى مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال هذا كله إذا كانت الياء موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت بقاض فانك تقول فى الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وفى الجر كذلك وقس على هذه الامثلة ما أشبهها فحيث كان فى آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ماقبلهما كدلو وظبى فى الاعراب ظاهر فى آخره وحيث كان فى آخره ألف مفتوح ماقبلها كالفتى أو ياء مكسورة قبلها كالقاضى فالاعراب مقدر فيه إلا أن الالف تقدر فيها الحركة تعذر لكونها لاتقبل التحريك والياء تقدر فيها الحركة استثقالا لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها والمراد بالالف الالف فى اللفظ ولا التفات إلى كونها تكتب ياء فى مثل يخشى والتى فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل المعرب ثلاثة أحوال وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى غيره هو الاعراب وأن تلك الاحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازا وقد بينها بقوله

(وقوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعهما وذلك لأن أصله بالياء محركة مع التنوين لا بالواو ولقوله فى الالفية . كذا الذى الياء أصله نحو الفتى ثم تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فالتقى ساكنان الالف أو التنوين فحذفنا الالف لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين لأنه كلمة والالف جزء من الكلمة وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة وأما قولهم الفتوة فالفاء قلبت واوا (وقوله المحذوفة لالتقاء الساكنين) أى لدفعهما كما مر وأصله قاضى بياء منونة تنوين الصرف استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما وإذا دخلت عليه أل أو أضيف رجعت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأنه لايجامع ال والإضافة (وقوله فحيث كان الخ) لما ذكر الامثلة وهى لا تنحصر أراد أن يذكر ضابطا لما يكون فيه الاعراب لفظيا ولا يكون فيه الإعراب تقديريا وحيث فى كلامه بمعنى إذ وكان تامة (وقوله يشبه الصحيح) أى فى كونه تظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة (وقوله كالواو والياء الخ) والكاف هنا استقصائية لا تدخل شيئا لان الحرف الذى يشبه الصحيح مخصوص بالواو والياء الساكن ماقبلهما (وقوله فالاعراب ظاهر الخ) أى إذا لم يعرض عارض وإلا فيصير مقدرا كالمضاف إلى ياء المتكلم نحو صاحبي فصاحبي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة على ماهو الحق (وقوله تقدر فيها الحركة تعذر الخ) إلى كون الحركة فى الالف تعذرا وفى الواو والياء استثقالا أشار بعضهم بقوله :

تعذرا فى الالف استثقالا ... فى الواو والياء فخذ مثالا

كقال موسى معشر اليهود قد ... يأتى محمد ويغزو من جحد

فموسى فاعل قال مرفوع بضمة على الالف منع التعذر ويأتى ويغزو فعلان مضارعان

وسم معتلا من الاسماء ما ... كالمصطفى المرتقى مكارما

إلى آخر الابيات الستة (وقوله ثلاثة أحوال) بالنصب اسم إن قال الشنوانى ومراده بالاحوال الثلاثة فى الاسم الرفع والنصب والخفض وفى الفعل الرفع والنصب والجزم وقال الفيشى وغيره حمله على هذا يكون تكرارا مع قول المصنف فلأسماء الخ والاول أن مراد الازهرى بالاحوال الثلاثة الإعراب اللفظى والتقديرى تعذرا واستثقالا وجميعها يكون فى الاسم والفعل غايته أنه لم يذكر مثالا لتقدير الإعراب فى الفعل استثقالا نحو يرمى ويغزو ولا يضر لانه علم المقايسة على الاسم بالاحرى لأنه إذا كانت الياء ثقيلة ما الاسم مع خفته فأحرى مع الفعل لثقله والواو أثقل من الياء اه (قلت) فى قاله الفيشى وغير ظاهر وهو الذى يناسب المقام لأن كلامنا فى الاعراب اللفظى والتقديرى والذى يظهر من كلام الازهرى بعد وصرح به فى قوله وقد بينها أى الاحوال هو ماقاله الشنوانى (وقوله أن الانتقال الخ) معطوف على ماسبق مدخول لظهور المعنى وظهر الانتقال (فان قلت) من أين ظهر ماقال قلت من قوله والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعا الخ (وقوله إلى غيره عبر) به ليشمل الجر والجزم (وقوله تسمى أنواع الاعراب مجازا) هذا لا يتمشى إلا على القول بأن

(وأقسامه) أي أقسام الإعراب في الاسم والفعل (أربعة رفع ونصب) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وأن زيدا لن يقوم (وخفض) في اسم نحو مررت بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الإجمال وأما على سبيل التفصيل (فللأسماء) من ذلك المذكور من الأقسام الأربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولا جزم فيها) أي لا جزم في الأسماء (وللأفعال) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع نحو يقوم زيد والنصب نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض فيها) أي لا خفض في الأفعال والحاصل أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيئان الرفع والنصب والمختص شيئان الخفض والجزم وبيان ذلك أي الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وأن الخفض يختص بالاسم وأن الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال فعلمنا أنه مشترك بينهما وخص الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم

الاعراب لفظي فتسميتها علامة يكون مجازا وأما على ما عليه المصنف من أن الاعراب معنوي فهي علامات وأنواع حقيقة (وقوله وقد بينها) أي تلك الأحوال (وأقسامه) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله الإعراب هو تغيير الخ كأنه قيل له قد علمنا حقيقة الإعراب على القول بأنه معنوي فما عدد أقسامه وأسماؤها فأجاب عنه بقوله وأقسامه والمراد بالأقسام هنا حقيقتها وهي الأنواع والجزئيات لا الأجزاء (فإن قلت) لم جعلتم الأقسام هنا بمعنى الانواع وفي قوله سابقا وأقسامه ثلاثة بمعنى الأجزاء فما الفرق (قلت) علامة القسمة النوعية صحة إطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها واسم المقسوم هنا هو الإعراب فيطلق على كل واحد منها فيقال في الرفع إعراب وهكذا وكانقسام الحيوان إلى فرس وإنسان فيطلق على الإنسان أنه حيوان وعلى الفرس أنه حيوان وعلامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل قسم وجزء منها واسم المقسوم هناك هو الكلام ولا يصح إطلاقه على كل جزء منها فلا يقال الفعل وحده كلام والحرف وحده كلام، لو عبر هنا بأنواعه وفيما مر بأجزائه لكان أولى ثم إن المقسم الاعراب من حيث هو لا بخصوص كونه ضمة وفتحة الخ وإلا لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قول الأزهري بالنسبة إلى الاسم الخ) جواب عن إشكال وارد على المصنف وهو أنه لا يصح أن يكون أربعة بالنسبة إلى الاسم فقط لأنها بالنسبة إليه ثلاثة الرفع والنصب والجر ولا بالنسبة إلى الفعل لأنها بالنسبة إليه ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم فأجاب بقوله بالنسبة إلى الاسم والفعل لكن إنما تكون أربعة بالنسبة لهما إذا جعلت الرفع والنصب قسمين فقط لم تنظر لكونهما تارة يوجدان في الاسم وتارة في الفعل وإلا إذا نظرت إلى ذلك فتكون ستة الرفع والنصب قسمان في الاسم وقسمان في الفعل وذلك أربعة أقسام والجر والجزم فهي ستة (أربعة) دليل انحصار القسمة في هذه الأربعة أنه ليس في الامكان إلا حركة أو سكون والحركة لها ثلاثة مخارج الشفة وهي مخرج الضمة ووسط اللسان وهو مخرج الكسرة والحلق وهو مخرج الفتحة والسكون وهو سلب الحركة قسم مستقل (رفع ونصب) بدل مفصل من مجمل ثم أن لكل واحد من هذه الأربعة معنى لغة واصطلاحا فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي هو نفس الضمة ونفس ما ناب عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي هو نفس الفتحة ونفس ما ناب عنها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنها وعلى أنه لفظي هو نفس السكون ونفس ما ناب عنه وقدم الرفع لأنه عمدة ولا يخلو منه كلام ثم أتى بالنصب لأنه قد يقع موقع العمدة ثم الجر لأنه خاص بالإشراف وهو الاسم ولم يبق للجزم مرتبة إلا التأخير (وقول الأزهري على سبيل الاجمال) أي طريق هو الاجمال ومعنى اجمالها عدم تعيين ما تكون فيه (وقوله وأما على سبيل الخ) أشار بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف للأسماء في جواب شرط مقدر (وقوله المعربة) قيد الأفعال بالمعربة وأطلق في الأسماء مع أن المراد بها أيضا المعربة لأن الأصل في الأسماء الإعراب ولذلك أطلق فيها والأصل في الأفعال البناء فلذلك قيدها وإلا فالكلام في المعربات وجمع المصنف الأفعال مع أن الذي يعرب منها إنما هو نوع واحد وهو الفعل المضارع باعتبار أفراده أو مشاكله للأسماء. (فإن قلت) ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل (قلت) الاسم خفيف والفعل ثقيل والجر ثقيل والجزم خفيف فأعطينا الخفيف للثقيل لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل وخفة السكون (وقوله والحاصل أن هذه) أراد بهذا تأكيد رفع ما يقال أنك قلت أنواع الاعراب أربعة ثم جعلتها وكيفية والجواب أن يقال ما كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل جعلها قسمين فقط ولذلك

قال والمشترى شيآن وصح الآخبار فى كلامه بالمثنى الذى هو شيآن عن المفرد الذى هو المشترك لأن المبتدا هنا مقرون بأل الجنسية فيصدق بالواحد والمتعدد وكذا يقال فى قوله بعد والمختص شيآن (وقوله علامات الخ) المراد بالجمع بالنسبة للجزم ما زاد على الواحد لأنه ليس له علامتان والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب معرفة علامات الاعراب)

أعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط كزيد وعمرو والعلم يتعلق بالمركب كزيد قائم ولذلك يقال عرفت الله ولا يقال علمته والعلامات من قبيل المركب فالمناسب حينئذ التعبير بالعلم لا بالمعرفة . وأجيب عنه بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد وهو قول الأكثر أو يقال أنه نزل العلامات منزلة الجزئى تسهيلا على الطالب فإن إدراكها سهل كإدراك الجزئى (قول الأزهرى أقسام) قدره لان هذه علامات لاقسام الاعراب لا للاعراب نفسه لان الاعراب ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج إلى علامة تميزه والعلامة إنما يؤتى بها لتمييز الاشياء المشتركة بعضها مع بعض ويدل هذا المضاف الذى قدره قول المصنف فأما الضمة فتكون علامة الخ فالضمة علامة من علامات أحد أقسام الاعراب الذى هو الرفع وهكذا وإضافة أقسام الذى قدره الازهرى للإعراب على معنى اللام بناء على أن الاعراب معنوى أو للبيان بناء على أنه لفظى تقديره علامات هى أقسام الاعراب فتكون العلامة هى نفس الاعراب ويلزم عليه إضافة الشىء إلى نفسه وهى جائزة عند الكوفيين ومؤولة عند البصريين (وقوله التى هى الرفع الخ) نعت لأقسام والفصل بالإعراب لا يضر لانه مضاف اليه والمضاف إليه كالشىء الواحد (وقوله من حيث هو) أى لا يفيد كونه فى الاسم لانها بالنسبة إلى الاسم وحده ثلاثة الضمة والواو والالف ولا بالنسبة إلى الفعل وحده لانها بالنسبة إليه اثنان الضمة والنون وهذا إذا لم تنظر إلى كون الضمة تارة تكون فى الاسم وتارة فى الفعل . وإلا فهى خمسة وجميع ما قيل فى الرفع يقال فى النصب وإنما لم يقيد الخفض والجزم فيما يأتى بالحيثية لأنهما خاصان فلا يمكن فيهما ما قيل فى الرفع والنصب (وقوله على الاصل) هذه العبارة تقتضى أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية والامر ليس كذلك والاولى أن يقول وهى الاصل (وقوله نيابة) مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تنوب نيابة ولا يصح جعله حالا من الواو والالف والنون إلا بالتأويل بنائبة لانه مصدر ووقوع المصدر حالا مع كثرته موقوف على السماع (وقوله لاصالتها) أى أرجحيتها ووجه الاصالة أن الحركات لا تتغير معها الذات غالبا وغيرها من العلامات تتغير معه الذات مطلقا (وقوله فهى بنتها الخ) أى لتولدها منها وهذا مبنى على أن حروف العلة مركبة من الحركات فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ابن جنى فى الخصائص وهو ضعيف والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها فيقال إنها أوتى بالواو ثانية لانها فرع فى النيابة عنها) وقوله لانها أخت الواو فى المد الخ أى نظيرتها فى كون كل منهما حرف مد ولين (قوله لضعف شبهها الخ) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى لشبهها الضعيف (قوله فى الغنة) متعلق بشبهها وهو بيان لوجه الشبه وأشار به إلى رد ما قد يقال إن النون شبيهة بحروف العلة التى من جملتها الواو فى أنها إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة فالقياس تقديمها على الالف فأجاب بان ذلك الشبه ضعيف لا يستحق به التقديم والغنة صوت يخرج من الانف يشبه صوت الرياح فى الاشجار الملتفة والاولى فى علة تأخير النون كونها علامة فى خصوص الافعال (وقوله مواضع تختص بها الخ) إن قلت التعبير بالجمع يقتضى أن كل واحد من هذه العلامات الاربع له ثلاثة مواضع فأكثر مع أن الواو إنما لها موضعان والالف إنما لها موضع واحد قلت أجيب عنه بجوابين أحدهما أنه جمع باعتبار أفراد كل نوع فالالف علامة والمثنى صادق بأفراد ثانيها أنه غلب ما له ثلاثة مواضع على ما له موضعان أو موضع واحد ولو قال ولما فرغ من تعداد العلامة شرع فى ذكر مواضعها ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع والمقابلة مسوغة لوقوعه على الذى له موضع واحد

علامات لا بد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله (باب معرفة علامات) أقسام «الاعراب» التى هى الرفع والنصب والخفض والجزم «للرفع» «من حيث هو» «أربع علامات الضمة» «على الأصل» «والواو» والألف والنون نيابة عن الضمة قدم الضمة لاصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهى بنتها وثالث بالألف لانها أخت الواو فى المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة فى الغنة عند سكونها ولكل واحدة من هذه العلامات الاربع مواضع تختص بها (فأما الضمة فتكون علامة الرفع فى أربع مواضع)

الأول « فى الاسم المفرد سواء كان المذكر نحو جاء زيد والفتى والقاضي أو المؤنث نحو جاءت هند وحبلى « و » الثاني (فى جمع التكسير) سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والاسارى أو المؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام الأول التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان الثاني التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة وتخم الثالث التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد الرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغير الشكل كرجل ورجال الخامس التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل السادس التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضمة (و) الموضع الثالث فى جمع المؤنث السالم وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب وإلا فقد يكون جمعاً لمذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسراً نحو حبليات جمع حبلى

لكان ظهر (وقوله الأول الخ) الأولى إسقاطه ويترك قول المصنف على حاله ويكون قول المصنف فى الاسم المفرد بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل لأنه على كلامه يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه وكذا يقال فى قوله الثاني وما بعده لو أراد السلامة من ذلك لقال بعد قول المصنف فى الاسم المفرد وهو الأول الخ ثم المفرد ثلاثة أقسام ففي باب معرفة علامات الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة وفى باب المبتدأ والخبر ما ليس جملة ولا شبيهه ولا بالجملة ولو كان مثنى أو مجموعاً فيقال له مفرد وفى باب النداء واسم لا ما ليس بمضاف وله شبيه بالمضاف (وقوله نحو جاء زيد الخ) كرر الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الأعراب لفظيا أو تقديريا فى المذكر أو فى المؤنث وهكذا يقال فى جمع التكسير (وقوله والاسارى) بضم الهمزة وفتحها جمع أسرى بفتح فسكون الذى هو جمع أسير مشتق من الإسار وهو الحبل الذى يربط به المأسور فأسارى جمع الجمع كما فى القاموس (وقوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر التى لا تزال على بكارتها ثم أن التكسير لغة إزالة التئام الشيء يقال تكسر الإناء بمعنى تفرقت أجزاؤه واصطلاحا ما تغير فيه بناء الواحد بزيادة أو نقص أو تغير شكل أو بزيادة مع تبديل الشكل أو نقص مع تبديل الشكل أو بالجمع تغيرا لم تلحق معه علامة الجمع وقد مثل الأزهرى لجميع أنواع التغيرات من باب اللف والنشر المرتب وخرج بقولنا لم تلحق معه علامة الجمع جمع المذكر السالم وما ألحق به ولا فرق بين أن لا يتغير مفرده إلا بزيادة العلامة كالزيدون فان مفرده زيد وإنما تغير بزيادة علامة الجمع أو يتغير بزيادة العلامة مع نقص حروف كتغيير الاعلال فى نحو قاضون جمع قاض وأصله قاضى فلما جمع قلت فيه قاضيون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لدفع التقائهما فالمفرد تغير بزيادة العلامة ونفس الياء التى هى لام الكلمة لكن هذا التغيير غير معتد به فهو جمع مذكر سالم ويخرج جمع المؤنث السالم لانه تغير بالعلامة التى هى الالف والتاء (وقوله صنو وصنوان) الصنو فرع يخرج من أصل الشجرة وهو المسمى بالزبيب وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان وهو العنقود ويفرق بينهما بأن الجمع بنون فيه النون ويعرب بالحركات الظاهرة على النون وأما المثنى فنكسر نونه ويعرب بالالف رفعا وبالياء جرا أو نصبا (وقوله نحو تخمة وتخم) بضم التاء وفتح الخاء فيهما والتخمة فساد الطعام فى المعدة بسبب إدخال طعام آخر قبل هضم الأول (وقوله أسد وأسد) المفرد بفتحتين والجمع بضمتين وقد تسكن سين الجمع كما فى الأزهرية وكذا يقال فى رسل (قوله نحو غلام وغلمان) أى فالجمع زيد فيه الالف والنون بعد الميم ونقص منه الالف التى كانت بعد اللام فى المفرد وتغيير الشكل ظاهر فالالف الموجودة فى الجمع غير الالف التى كانت فى المفرد لاختلاف محلهما (وجمع المؤنث) (قول الأزهرى وهو ما الخ) يحتمل أن تكون ما واقعة على المفرد أو على الجمع فإن جعلناها واقعة على المفرد فلا يصح بالنسبة لقوله وهو لأن الضمير عائد على الجمع فيصير التقدير وهو أى جمع المؤنث السالم مفرد الخ ولا معنى لكون الجمع مفردا وأن جعلناها واقعة على الجمع لا يصح بالنسبة لقوله جمع إذا الجمع لا يجمع « واجيب باختيار الثانى ويكون نائب فاعل جمع إسماً ظاهراً متلبساً بضمير يعود على ما والتقدير وهو أى جمع المؤنث السالم الجمع الذى جمع مفرده بألف وتاء الخ واحترز بمزيدتين عما إذا كانت الالف أصلية نحو قضاة جمع قاض فالالف فى الجمع أصليه لكونها منقلبة عن ياء لان أصله قضية تحركت الياء الخ فهى لام الكلمة وعما إذا كانت التاء أصلية نحو أبيات جمع بيت فلا يقال له جمع مؤنث سالم وإنما يقال له جمع تكسير (وقوله وتقييد) أى تقييد المصنف وأما على تعريفه هو فما ذكره من غير الغالب داخل فى تعريفه نعم متقيد على كلامه وكلام المصنف غالب وإلا فقد يكون للمفرد كاذرعات وعرفات (وقوله إصطبل) بكسر الهمزة الموضع الذى تربط فيه الدواب المسمى فى العرف بالاروى (وقوله نحو حبليات

(والرابع في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه كنون النسوه نحن يتربصن أو نون التوكيد نحو ليسجنن وليكونا أو ينقل أعرابه كألف الإثنين نحو يضربان أو واو الجمع نحو تضربون أو ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو يضرب ويخشى (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين) الأول (في جمع المذكر السالم) نحو جاء الزيدون وسمي سالما لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا أو جرا (و) الموضع الثاني (في الأسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال) نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال فترفع بالواو نيابة عن الضمة واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك وأسقط المصنف الهن تبعا للفراء الزجاجي لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة وأما (الألف فتكون علامة للرفع)

تغييره بقلب ألف المفرد ياء. (والفعل المضارع) (قول الأزهري ومما يوجب بناءه الخ) قيل صواب تخصيص الشيء في الكلام المصنف مما ينقل اعرابه لأن كلامنا في المعربات. وأجيب بأنه ذكره للمبتدىء ربما يتوهم إعرابه مع التنوين ثم إدخال الكاف على النون يقتضي أن هناك شيئا آخر يوجب بناء المضارع غير النونين وليس كذلك وأجيب بأن الكاف استقصائية لا تدخل شيئا (وقوله نحو يضرب ويخشى) مثل بمثالين إشارة إلى إنه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري وكان ينبغي أن يزيد مثالا ثالثا إذا كان المانع الاستثقال نحو يرمي ويدعوا في (جمع المذكر السالم) حده تقريبا على المبتدىء هو ما جمع بواو ونون في حال الرفع وبياء ونون في حالة الجر والنصب وهو نوعان اسم وصفة ويشترط في الاسم أن يكون علما مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب كزيد وعمر وعامر فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل لأنه غير علم ومحله إذا لم يصغر وإلا فيجمع ولا نحو زينب لأنه علم مؤنث ولا نحو لاحق لأنه علم المذكر غير عاقل ولا نحو طلحة لوجود هاء التأنيث ولا نحو بعلبك من المركب المزجي وبرق نحره من المركب الإسنادي وأما المركب الإضافي فيجمع صدره فيقال غلام وزيد وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز ويشترط في الصفة أن تكون لمذكر فقط عاقل خال من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء فلا يجمع نحو حائض لأنه صفة المؤنث ولا نحو جريح[1] وصبور لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا نحو صاهل لأنه صفة لغير عاقل ولا نحو علامة لوجود التاء ولا نحو سكران وغضبان لأن مؤنثهما هو سكرى وعضبى لا يجمع بألف وتاء لكن محل هذا الشرط الأخير إذا لم يدل الوصف على التفضيل وإلا فيجمع هذا الجمع كأفضل وإلى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة أشار في الألفية بعامر ومذنب فقال:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

(فإن قلت) الأولى أن يقول المصنف والمجموع بالواو والنون ليشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار إليها بقوله في الألفية وبه عشرونا. وبابه الحق الخ (قلت) أجيب بأن كلام المصنف حذفت الواو مع ما عطف أي في جمع المذكر السالم وما ألحق به أو يقال خص جمع المذكر السالم ولأنه الأصل وإلا فلا خصوصية له كما علمت ثم كان يسمى جمع المذكر السالم تسمى الجمع الذي على هجاءين والجمع الذي على حد المثنى (وقوله مع قطع النظر الخ) يقال قطعنا النظر عن الزيادة هنا ورعيناها في صنوان لأنا فقول الواو والياء هنا أتى بهما في مقابلة الحركة في المفرد والنون في مقابلة تنوين المفرد فلم يؤديهما الجمعية بل لها ولشيء آخر وهو المقابلة بخلاف الزيادة في صنوان فإنها المحض جمع لأنه معرب بالحركات مع التنوين كالمفرد (وفي الاسماء الخمسة) الكلام فيها من وجوه أربعة عددها وأصولها ومعانيها وشروط اعرابها بالحروف أما عددها فقال المصنف تبعا للفراء والزجاجي إنها خمسة وقال الجمهور إنها ستة بزيادة الهن هو الذي في الالفية حيث قال كذاك وهن وإنما اسقطه المصنف لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما قال الأزهري والأكثر يكون أن معربا بالحركات منقوصا وفي الالفية والنقص في هذا الاخير أحسن وزاد بعضهم سابعا وهو في حكاية النكرة في الوقف فتقول في حكاية من قال جاء رجل منو ومن قال رأيت رجلا ومن قال مررت برجل مني وزاد بعضهم ذو الطائية الموصلة في لغة من أعربها وأما أصولها فأصل أب وأخ وحم وهن عند من زاده أبو وأخو وحمو وهنو لحذفوا لام الكلمة التي هي الواو في جميعها لكثرة الاستعمال وأما فوك فأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه وضمها عند الفراء واتفقوا على سكون الواو وأصالتها بدليل فوية وأفواه فحذفت لامه وهي الهاء اعتباطا فان لم تبدل عينه ميما أعرب هذا الاعراب وإن أبدلت أعرب بالحركات الظاهرة وفي الالفية والفم حيث الميم منه بانا. وأما ذو فأصله ذوى وهل فعل وزنه بسكون العين أو فعل بفتحها قولان ثم

(١) قوله ولا نحو جريح الخ هو محترز شروط لم تذكر حاصلها أنهم يريدون في شروط الصفة أن لا تكون من باب فعلان فعلى ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فكان الأولى أن يزيد ذلك ويتذكر هذه المحترزات على طبقها اه مصححه

حذفت عينه أو لامه وأما معانيها فلايشكل منها إلا الحم وهو لغة أقارب الزوج مطلقا وخصه العرف بأبيه ثم بقية هذه الأسماء بكسر الكاف المضاف إليها الحم والكاف فيما عدا الحم بحسب المخاطب وأما شروط إعرابها بالحروف فأن تكون مكبرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم واستغنى عن هذه الشروط لكونه ذكرها كذلك كما قال الأزهرى فلو صغرت أعربت بالحركات نحو هذا أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك ولو كانت مثنا نحو أبوان أو جمعت جمع مذكر سالما نحو أبون أعربت إعراب المثنى والجمع بالحروف على غير هذه الصفة وأن جمعت جمع تكسير نحو أخوة أعربت بالحركات وان لم تضف أعربت بالحركات أيضا نحو أن له أبا ولو أضيف للياء أعربت إعراب المضاف لياء المتكلم بالحركات المقدرة فيما قبل الياء منع اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو هذا فهما أضيفت لما عدا الياء أعربت بالحروف أضيف الظاهر أو ضمير فتمثيل المصنف بها مضافة للكاف لاتخصص وشرط الإضافة إنما هو فيما عدا ذو وفوها الأزمان للاضافة فاشتراطها فيهما من باب تحصيل الحاصل ثم كما تكون الإضافة ملفوظا بها كذلك تكون مقدرة كقوله . خالط من سلمى خياشيم وفا الأصل وفاها فهو منصوب بالألف معطوف على خياشيم (فى تثنية الأسماء خاصة) اعترض بأن التثنية مصدر ثنى تثنية والمصدر فعل الفعل وفعل الفاعل معنى من المعانى والألف لاتكون علامة فى المعنى وإنما هى علامة فى اللفظ هو المثنى وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر الذى هو التثنية وأراد اسم المفعول الذى هو المثنى كما يأتى الأزهرى فى فصل المعربات وإضافة التثنية للاسماء من إضافة الصفة للموصول أى فى الأسماء المثناة والمثنى حقيقة هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فالاسم جنس يصدق بكل اسم ويخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فلا يثنى الفعل ولا يجمع وعلة المنع فيه أن مدلوله جنس يصدق بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا فمدلوله ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر وهذا معنى التثنية والجمع فلافائدة حينئذ فى تثنيته أوجمعه وأما الزيدان يقومان والزيدون يقومون فيقال لمن صدر منه القيام مرة أومرتين أو أكثر ولو كان مثنى أومجموعا لجاز أن تقول زيد قاما إذ صدر منه القيام مرتين وزيد قاموا إذا صدر منه القيام مرات وهو باطل وخرج بالدال على اثنين مادل على واحد مع الزيادة كرجل رجلان كسكران وصف لمن يمشى على رجليه فهو مرفوع بضمة ظاهرة فى آخره على النون ويخرج به أيضا مادل على أكثر من اثنين نحو صنوان أريد به الجمع وخرج بزيادة فى آخره مادل على اثنين لا بالزيادة كزوج وشفع وخرج بصالح للتجريد اثنين واثنتان فهما ملحقان بالمثنى ويخرج بعطف مثله عليه القمران للشمس والقمر والعمران لأبى بكر وعمر فليس ماذكر مثنى حقيقة ويشترطوا فى الاسم الذى يثنى شروطا ثمانية جمعها من قال :

والذى ثنى قل ثمان من الشروط فزت بالبيان
أولها الإعراب والتنكير وعدم التركيب والنظير
وأن يكون مفردا وأن لا يغنى عنه غيره ع نقلا
كذا اتحاد اللفظ المعنى الذى شروط مجموعه للمحتذى

فيخرج بالمعرب المبنى كأسماء الاشارات والموصولات وأما ذان وتان واللذان واللتان فهو على صورة المثنى لامثنى حقيقى لأن مفردها مبنى ويخرج العلم الباقى فى علميته ويثنى إلا إذا قدر تنكيره والدليل على التنكير دخول الألف واللام على المثنى ويخرج المركب الاسنادى فلا يثنى اتفاقا والمزجى كبعلبك فلا يثنى على الأصح وأما المركب الإضافى فيثنى صدره وهو المضاف والنظير آخر البيت الثانى بالرفع عطف على الإعراب لا بالجر عطفا على التركيب مدخول لعدم لأنه شرط وجودى لا عدمى ويخرج به مالا نظير له

في تثنية الأسماء الخاصة نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة (وأما النون فتكون علامة الرفع) في الفعل المضارع

فهو

إذا اتصل به ضمير تثنية وهو الألف نحو يضربان وتضربان بالتحتانية والفوقانية (أو ضمير جمع) المذكر وهو الواو نحو يضربون وتضربون بالتحتانية والفوقانية (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) وهى الياء التحتانية نحو تضربين وتسمى الأفعال الخمسة وهى مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (وللنصب) من حيث هو (خمس علامات الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون) قدم الفتحة لأنها الأصل وأعقبها بالألف لأنها تنشأ عنها وثلث بالكسرة لأنها أخت الفتحة فى التحريك وأعقبها بالياء لأنها بنت الكسرة وختم بحذف النون لبعد المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) الأول (فى الإسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتى (و) الموضع الثانى (فى جمع التكسير) نحو رأيت الزيود والهنود والأسارى والعذارى (و) الموضع الثالث فى (الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شىء) مما تقدم فى علامات الرفع نحو لن يضرب وان يخشى (وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الخمسة) المتقدمة فى علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حماك وفاك وذا مال أما الكسرة فتكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب بالياء وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأما الياء فتكون للنصب فى التثنية) نحو رأيت الزيدين فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ماقبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لانه مثنى (و) فى (الجمع) المذكر السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة

فى الوجود كالشمس والقمر وأما قولهم القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس وهو ملحق بالمثنى كامر ويخرج غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذى على حدة ويخرج ما إذا استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان ولم يقولوا سوا آن ويخرج ما إذا اختلفا فى اللفظ وأما الأبوان للأب والأم فهو من باب التغليب فهو ملحق بالمثنى ويخرج ما إذا اتفقا فى اللفظ واختلفا فى المعنى كالمشترك نحو عين إذا أريد بإحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى (فان قلت) لم أعرب المثنى والجمع على حدة بالحروف (قلت) لأنهما فرعان عن الأفراد والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فاعطى الفرع للفرع والأصل للأصل وإذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع الأولى أن يقول إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة ليشمل ما إذا كانا ضميرين أو حرفين (قول الأزهرى وتسمى الأفعال الخمسة) منهم من سماها ثلاثة نظرا لمجرد الصيغ من غير نظر لتاء ولا ضمير ولا حرف ومنهم من سماها خمسة نظرا إلى أن يفعلان ويفعلون إما أن يكونا بالياء أو بالتاء من غير نظر لحرف ولا ضمير وتفعلين ولا يكون إلا بالتاء ونوع ذلك خمسة ومنهم من جعلها ثمانية ومنهم جعلها عشرة أنظر بيانها فى حاشيتها على المكودى وكسرت النون بعد الألف تشبيها لها بنون المثنى وفتحت بعد الواو تشبيها بنون الجمع (وللنصب خمس علامات) وقول الأزهرى من حيث هو) أشار به إلى ما مر مثله فى الرفع من أن المصنف إن أراد أنها خمسة بالنسبة إلى الإسم فقط فلا يصح لأنها بالنسبة إليه أربعة إن أراد بالنسبة إلى الفعل فقط فهى بالنسبة إليه اثنان وإن أراد بالنسبة لهما تفصيلا فهى ستة فأجاب بأن ذلك إجمالا من غير اعتبار واحد منهما (قوله قدم الفتحة) تقدم وجهه وما فى الذى بعده فى الرفع فما قيل فى الرفع يقال مثله فى النصب وبعضه فى الجر والجزم فلا حاجة للاعادة (وقوله مواضع) جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية الخارجية لأن الألف ليس له إلا موضع واحد والكسرة كذلك والياء لها الوضعان ولا يقال اطلق الجمع على ما زاد على الواحد لأن ذلك غير مطرد بالنسبة للألف والكسرة كما علمت (وقوله الأول) تقدم ما فى مثل هذا ومثل بثلاثة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون مضافا أو غير ظاهر الإعراب أو مقدرة وكان ينبغى أن يأتى بأمثلة للمؤنث مثل ما ذكر فى المذكر (وقوله الذى دخل عليه إلخ) هكذا غالب النسخ وفى بعضها إذا دخل عليه ناصب والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى وزاد المصنف ذلك للإيضاح وإلا فمعلوم أنه لا ينصب إذا دخل عليه عامل النصب ولم يقيد بذلك فى الرفع لأن العامل معنوى فلا يظهر دخوله (وما أشبه ذلك) قيل هذا لا فائدة فيه مع قوله قبل نحو الأولى للأزهرى أن يحذف نحو من قوله نحو رأيت حماك الخ لانه استوفى أمثلة الخمسة فلم يبق ما يدخل تحت نحو (قول الأزهرى وقيل مفعول مطلق إلخ) الاول قول الجمهور والثانى قول الزمخشرى وابن الحاجب والجرجانى فارقين بينهما بأن الشىء إن كان موجودا قبل الفعل ثم أوقعت الفعل عليه كزيدا من ضربت زيدا فمفعول به وإن وجد بالفعل كالسموات فإنما وجدت بخلق الله لها فهو مفعول مطلق ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة (فان قلت) لم نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهلا نصبوه بالفتحة على الاصل (قلت) فعلوا ذلك ليطابق الفرع وهو جمع المؤنث أصله الذى هو جمع المذكر لانه منصوب بالياء ولم يعربوه بالحروف كأصله لانه فى آخره حروف تصلح للاعراب بها (وقوله المفتوح ماقبلها الخ) بهذا فرقوا بين المثنى

لأنه جمع مذكر سالم وأطلق الجمع لكونه على حذف أنه المثنى إذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر لأنه السالم أخوه فى الإعراب فالحروف (وأما حذف النون علامة للنصب فى الأفعال الخمسة التى رفعها بثبوت النون) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلا ولن تفعلا أو ضمير جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لن تفعلى فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (وللخفض) من حيث هو (ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) بدأ بالكسرة لأنها الأصل وثنى بالياء لأنها بنتها وختم بالفتحة لأنها أخت الكسرة فى التحريك ولكل واحدة من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الأول (فى الاسم المفرد المنصرف) (وهو الاسم المتمكن الأمكن نحو مررت بزيد وسمى منصرفا فالدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى تنوين التمكين (و) الثانى فى (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت بزيود هنود وسيأتى أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفا نحو مررت بالهندات إذا لم يكن علما فان كان علما جاز فيه الصرف وعدمه (وأما اليا فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الأول (فى الأسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (والثانى فى التثنية مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندين الذى فالزيدين والهندين مخفوضان بالباء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث فى (الجمع) المذكر السالم نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالباء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة وأما الفتحة فتكون علامة الخفض فى الإسم الذى لا ينصرف وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو مررت بمساجد

والجمع لا يقال لم كسروا نون المثنى وفتحوا نون الجمع المشار إليهما ببيتين من قول الألفية ونون مجموع وما به التحق ٥ الخ مع قوله ٥ ونون ما ثنى والملحق به ٥ لا بالقول المثنى خفيف لدلالته على اثنين فقط والجمع ثقيل لدلالته على ثلاثة فأكثر والفتح خفيف والكسر ثقيل فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل (قوله وتقدم أنها الخ) لم تقدم له هذه العبارة بنفسها وإنما تقدم ما يفيدها (وقوله مواضع) جمع باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالفتحة ليس لها موضع واحد (المفرد والمنصرف) (قول الأزهرى وهو الاسم المتمكن الخ) هذا تعريف المنصرف من حيث هو ـ سواء كان مفردا أو جمع تكسير . واعلم أن الإسم ثلاثة أقسام متمكن أمكن أى معرب منصرف وهو الذى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف كزيد ورجل والثانى متمكن غير أمكن أى معرب غير منصرف وهو الذى أشبه الفعل فيما يأتى فيعرب ولا ينون كمساجد والثالث غير متمكن ولا أمكن وهو المبنى الذى أشبه الحرف فى أحد الوجوه المشار إليها بقول الألفية . كالشبه الوضعى البيتين وذلك كالمضمرات وأسماء الإشارات «وقوله لدخول تنوين الخ» المراد بالدخول اللحوق لأن الدخول حقيقة إنما يكون أولا والتنوين إنما يكون آخرا وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الإسم أى التنوين المسمى بالصرف فيؤخذ منه أن التنوين هو الصرف وهو خاص بتنوين التمكين ولا يقال لغيره من سائر التنوينات أنه تنوين الصرف وأشار فى الألفية بقوله :

الصرف تنوين أتى مبينا ... معنى به يكون الإسم أمكنا

وقيل الصرف التنوين مع الجر وقيل هو تنوين التمكين والعوض والمقابلة (وقوله وسيأتى أن غير المنصرف) أى من النوعين الاسم المفرد وجمع التكسير . وقوله ولا يكون الخ أشار بهذا إلى وجه تقييد النوعين قبله دونه بأنه لازم للتنوين فتقييده بذلك من باب التحصيل الحاصل وهذا مبنى على أن تنوين المقابلة يقال له تنوين الصرف وقد علمت أن الحق خلافه فعدم التقييد حينئذ ظاهر (وقوله إذا لم يكن علما الخ) هذا تقييد لقوله ولا يكون إلا منصرفا بدليل ما بعده وقد يقال إن الكلام فى الجمع وإذا صار علما فهو مفرد فلا حاجة لهذا التقييد إلا باعتبار أصله (وقوله فان كان علما الخ) أى فإن صار علما وذلك كهندات بغير المسمى به عرفات اسم لموضع الوقوف (وقوله جاز فيه الصرف وعدمه أعلم أن العرب فى هذا النوع المسمى به ثلاث فرق فرقة نونته وأعربته بالكسرة إجراء له مجرى أصله وهى اللغة المشهورة وفرقة أعربته إعراب ما لا ينصرف فحذفوا تنوينه ونصبوه وجروه بالفتحة وفرقة حذفت تنوينه ونصبته بالكسرة فالفرقة الأولى راعت أصله فقط وهو الجمعية والثانية راعت الحالة الراهنة وهى العلمية دون الجمعيـــة فمنعته من الصرف للعلمية والتأنيث والثالثة راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت تنوينه فكأنها مركبة منهما واللغات الثلاث إنما تجرى فى المسمى به الغير المقرون بأل وأما المقرون بها فالاتفاق على أنه يعامل معاملة الجمع فينصب ويخفض بالكسرة فصواب الأزهرى أن يمثل بغـــير المقرون بأل ليتأتى له التقييد بقوله إذا لم يكن علما لأنه فى المقرون بأل لا يختلف الجمع مع المسمى به (وقوله المعتلة) سميت بذلك لأنها حالة إضافتها لغير الياء آخرها واو رفعا وألف نصبا وياء جرا وهى حروف العلة (فى الاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه الاسم الذى لا ينصرف لا اللفظ

الذى ذكره المصنف فيصدق بالمفرد ظاهر الإعراب كزينب أو مقدرة كحبلى وجمع التكسير كذلك كمساجد وعذارى وهذا مفهوم المنصرف فى الموضعين السابقين والاسم الذى لا ينصرف ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها بمجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة بالوصف قد كملا

والمراد بالعجمة الخروج عن الأصل وبيانه أن الأصل فى الاسم أن يكون مفرداً مذكرا نكره عربى الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الآحاد ولا شبيه بالفعل فى وزنه فإن خرج الاسم عن الأصل لفقدا ثنين مما ذكر أو فقد واحد قامت مقام اثنين منها منع من الصرف الذى هو التنوين لأنه صار شبيها بالفعل ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان إحداهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى أما التى من جهة اللفظ فهى اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه وأما من جهة المعنى فهى احتياجه فى حصول الفائدة إلى الفاعل وما يحتاج فرع عن الاسم الذى لا يحتاج فإذا شابه اسم فعلا فى مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو ما يقوم مقامها فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان فى الفعل فلو كانت العلتان فى الاسم من جهة اللفظ فقط أو من جهة المعنى فقط فلا أثر لها فمثال الأول احتمال تصغير إجال جمع جمل ففيه علتان من جهة اللفظ الجمع والتصغير ومثال الثانى حائض ففيه علتان فرعيتان من جهة المعنى فقط الوصفية والتأنيث كذا قالوا فيجران بالكسرة حينئذ منونين ◦ قلت الحق أن التأنيث من العلل اللفظية يأتى والعلل المعنوية منحصرة فى علتين العلمية والوصف وهما لا يمكن اجتماعها فى لفظ واحد ثم إن هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وهى صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقاً وباقيها لا بد فيه من وجود علتين إحداهما معنوية ولا تكون إلا العلمية أو وصفا والأخرى لفظية وهى مع العلمية أحد أمور ستة التركيب المزجى أو التأنيث بغير ألف أو العجمة أو وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل وأما مع الوصف فلا تكون لعلة أخرى إلا أحد أمور ثلاثة الوصف من العدل أو الوزن أو زيادة الألف والنون وقد ذكر الأزهرى جميع ذلك مع أمثلتها على هذا الترتيب فأشار للأول بما فيه علة واحدة وهى صيغة منتهى الجموع بمصابيح ومساجد فهما مخفوضان بفتحة نيابة عن الكسرة لأنهما من الاسم الذى لا ينصرف منع من صرفه صيغة منتهى الجموع وهى علة واحدة قامت مقام علتين إحداهما من جهة اللفظ وهى كونه جمعا والأخرى من جهة المعنى وهى كونه لا نظير له فى الآحاد قاله بعض وأتى بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون بعد الألف حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة كمصابيح ولا فرق بين أن يكون أولها ميما كهذا المثال أم لا كقناديل وإلى منع صيغة منتهى الجموع أشار فى الألفية بقوله :

وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا

وسميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع لأن جمع التكسير إذا كان على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه بعد ذلك جمع تكسير مرة أخرى لأن هذه الصيغة غاية وأقصى جموع التكسير وإن كان جمع التكسير على غير هذه الصيغة فيمكن جمعه جمع تكسير مرة أخرى كأصل بضم الهمزة والصاد جمع التكسير لأصيل وأصل الجمع يجمع على آصال وآصال يجمع على أصائل وهو منتهى الجموع فلا يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى وأما هذه الصيغة فتجمع جمع سلامة كصواحب الذى هو على هذه الصيغة جمع على صواحبات جمع مؤنث سالما (وقوله أو كان مختوما بألف الخ) أشار بهذا إلى النوع الثانى مما فيه علة واحدة ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين ألف التأنيث الممدودة والمقصورة وإلى مانع ألف التأنيث مطلقا أشار فى الألفية بقوله :

وألف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

ومصابيح أو كان مختوما بألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى

أو كانت فيه العلمية والتركيب المزجى نحو معديكرب أو العلمية والتأنيث نحو زينب وفاطمة أو العلمية والعجمة نحو إبراهيم أو العلمية ووزن الفعل نحو أحمد ويزيد أو العلمية وزيادة الألف والنون نحو عثمان أو العلمية والعدل نحو عمر

فصحراء وحبلى ممنوعان من الصرف لوجود علة واحدة وهى ألف التأنيث إذا قامت مقام علتين إحداهما لفظية وهى التأنيث والأخرى من جهة المعنى وهو لزوم التأنيث (وقوله أو كانت فيه العلمية والتركيب الخ) هذا شروع منه فيما يكون فيه علتان فمعد يكرب ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهى التركيب ومعنوية وهى العلمية وقيد التركيب بالمزجى احترازاً من الإضافى فحكم المضاف إليه ما كان عليه من الصرف كبكر من أبى بكر أو منع الصرف كهريرة من أبى هريرة والمضاف الأول فيهما مصروف تقديراً وأما المركب الاسنادى المجعول علما فحكمه الحكاية لأنه مبنى ومحل كون المركب المزجى معرباً مالم يكن مختوما بويه كسيبويه ومالم يركب تركيب خمسة عشر فالمختوم بويه يبنى على الكسر والتالى على الفتح وإلى منع العلمية مع التركيب المزجى أشار فى الألفية بقوله :

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكربا

(وقوله أو العلمية والتأنيث الخ) مثل بمثالين إشارة إلى أن التأنيث بغير ألف تارة يكون معنويا وهو المختوم بهاء التأنيث سواء كان ما هى فيه علما لمؤنث كفاطمة أو المذكر كطلحة وتارة يكون لفظيا وهو الذى ليس فيه التاء وشرط منع العارى من التاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كزينب أو يكون محرك الوسط كسقر اسم لجهنم أعاذنا الله منها فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع أو يكون أعجميا كجوز اسم لبلد ويكون اسم ذكر فى الأصل ثم سميت به امرأة الآن كزيد فإن لم يوجد واحد من هذه الأربعة كهند فيجوز فيه وجهان الصرف وعدمه والمنع أولى وإلى قسمى التأنيث وجميع ما ذكر أشار فى الألفية بقوله:

كذا مؤنث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجوز أو أسقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع أحق

ففاطمة وزينب فى كلامه ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهى العلمية ولفظية وهى التأنيث اللفظى الأول والمعنوى فى الثانى (وقوله أو العلمية أو العجمية الخ) فإبراهيم ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهى العجمية ومعنويه وهى العلمية وجميع الأنبياء من غير العرب الأربعة وهم المشار إليهم بحروف شهصم فالشين لشعيب والهاء لهود والصاد لصالح والميم محمد ﷺ وعليهم أجمعين فلا تمنع هذه الأربعة من الصرف وزيد شيث ونوح ولوط لجميع ما يصرفه من أسماء الأنبياء سبعة وإلى منع العلمية مع العجمة أشار فى الألفية بقوله :

والعجمى الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع

(وقوله أو العلمية ووزن الفعل الخ) فأحمد ويزيد ممنوعان من الصرف لعلتين لفظية وهى وزن الفعل ومعنوية وهى العلمية وكان ينبغى له أن يبدل أحد المثالين بنحو شمر اسم فرس ليشير به إلى أنه لا فرق بين أن يكون الوزن خاصا بالفعل ولم يستعمل الإسم إلا شذوذاً كشمر فهو فعل ماض أو لم يكن خاصا بالفعل ولكنه غالب فيه كأحمد ويشترط فى هذا الثانى أن يكون فى أول الاسم حرف زائد مثل حروف المضارعة التى تزاد فى أول الفعل المضارع ففى أول أحمد الهمزه وفى أول يزيد الياء وإلى منع العلمية مع وزن الفعل أشار فى الألفية بقوله :

كذاك ذو وزن يخص الفعل أو غالب كأحمد ويعلى

(وقوله أو العلمية وزيادة الألف الخ) فعثمان ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهى الزياده ومعنوية وهى العلمية وإلى منع العلمية مع زيادة الألف والنون أشار فى الألفية بقوله :

كذاك حاوى زائدى فعلا ن كغطفان وكأصبهانا

(وقوله والعلمية والعدل الخ) فعمر ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهى العدل ومعنوية وهى العلمية

وعمر معدول عن عامر وإنما ادعينا العدل لأنا وجدنا عمر ممنوعا من الصرف وليس فيه إلا العلمية وهى لا تؤثر وحدها فقدرنا العدل لئلا يلزم هدم قاعدتهم من أن العلة الواحدة لا تؤثر إلى منع العلمية مع العدل أشار فى الألفية بقوله :

والعلم امنع صرفه ان عدلا   كفعل التوكيد أو كثعلا

(وقوله أو كان فيه الوصف والعدل الخ) هذا شروع منه فى الوصف مع أحد العلل الثلاث التى أولها معه العدل ثم أنه ذكر ألفاظ الوصف التى فيها ولم يأت بمثال تتنزل عليه ومثالها قوله تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وما بعده صفة الأولى أجنحة مخفوضة بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة فى مثنى والظاهرة فى غيرها وجميعها ممنوع من الصرف لوجود علتين معنوية وهى الوصف ولفظية وهى العدل لأنها معدلة عن أصول أعدادها المكررة فمثنى معدول للاختصار عن اثنين اثنين وثلاث معدول ومختصر من ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة وأما قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهى أحوال منصوبة وإلى منع العدل مع الوصف فى مثنى وما بعده أشار فى الألفية بقوله :

ومنع عدل مع وصف معتبر   فى لفظ مثنى وثلاث وأخر

(وقوله أو الوصف ووزن الفعل الخ) فأفضل ممنوع من الصرف لوجود علتين معنوية وهى الوصف ولفظية وهى ووزن الفعل الغالب فيه وإلى هذا أشار فى الألفية بقوله :

ووصف أصلى ووزن أفعلا   ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

(وقوله : أو الوصف وزيادة الخ) فسكران فيه أيضا علتان لفظية وهى زيادة الألف والنون ومعنوية وهى الوصفية وإلى هذا الإشارة بقول الألفية :

وزائدا فعلان فى وصف سلم   من أن يرى بتاء التأنيث ختم

(وقوله مالم تضف الخ) هذا تنكيت على المصنف حيث أطلق وقد يقال إن كلام المصنف فى غير المتصرف والمضاف والمقرون بأل منها منصرف تقديرا على ما هو الحق من أقوال وإلى هذا التقييد أشار فى الألفية بقوله : مالم يضف أو يك بعد أل ردف (والجزم علامتان) الجزم لغة القطع واصطلاحا ذهاب الحركة أو الحرف من آخر الفعل المعرب (قول الأزهرى وهو سقوط الخ) أن قلت إذا كان السكون اصطلاحا الحذف أيضا لأنه مراد للسقوط فالأولى للمصنف أن يقول والجزم الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة ولحذف الحرف (قلت) صرح بالمقصود زيادة فى التقريب على المبتدى المقصود بهذه المقدمة (وقوله فى الخط) أى من الخط فيكون سندع مرفوعا وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو المحذوفة من الخط تبعا لحذفها فى اللفظ منع من ظهورها أى الضمة الاستثقال (وقوله لالتقاء الساكنين الخ) هنا نسختان نسخة بالإثبات ونسخة بالنفى بزيادة لا النافية وكلاهما صحيح فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها فى اللفظ كأنه قال وإنما حذفت لدفع التقاء الساكنين ونسخة النفى راجعة للخط كأنه قال حذفت فى الخط تبعا للفظ لا لأنها حذفت فى الخط لالتقاء الساكنين وأما حذفها فى اللفظ فلذلك والأولى نسخة الإثبات ليفيد علة حذفها فى اللفظ أيضا (وقوله فان النون حذفت الخ) أصله قبل التوكيد لتبلوون على وزن تنصرون الواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع ثم تقول استثقلت الضمة على الواو الأولى وهى لام الكلمة فحذفت الضمة أو تقول تحركت الواو وانفتح ماقبلها فى الأصل فقلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان على كل فحذفت الأولى التى هى لام الكلمة لذلك ولم تحذف الثانية لأنها كلمة برأسها ولام الكلمة جزء كلمة وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة فصار تبلون على وزن تفعلون ثم أكد بنون التوكيد الشديد فصار تبلونن فالتقى ثلاثة أمثال نون الرفع ونون التوكيد وفيها نونان فحذفنا نون

أو كان فيه الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث ورباع أو الوصف ووزن الفعل نحو أفضل أو الوصف وزيادة الألف والنون كسكران ولها شروط تطلب من المطولات فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة مالم تضف أو تل أل فانها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل نحو مررت بأفضلكم وبالأفضل (وللجزم علامتان السكون) وهو حذف الحركة (أو الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم واحترزت بقوله للجازم من نحو سندع الزبانية فان الواو حذفت فى الخط تبعا لحذفها فى اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى النونات ولكل من السكون والحذف

مواضع تختص بة (فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) إذ دس عليه جازم ولم يتصل بآخره شىء نحو لم يضرب فيضرب مجذوم بلم وعلامة جزمه السكون والمراد الصحيح الآخر ما لم يكن فى آخره ألف ولا واو ولا ياء (وأما الحذف فيكون علامة الجزم) فى موضعين الأول (فى الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما كان فى آخره حرف علة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون فالمحذوف من آخر يدع الواو والضمه قبلها دليل عليها والمحذوف من آخر يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها (و) الموضع الثانى فى الأفعال الخمسة (التى رفعها بثبوت النون) وهو كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لم يضربا ولم تضربا أو ضمير جمع المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربى فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

(فصل) فى ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامة الاعراب إلى هنا تمرينات للمبتدىء على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين. وحاصله أن يقال (المعربات قسمان قسم يعرف بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون (وقسم يعرف بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف فالذى يعرب بالحركات إجمالا (أربعة أنواع) نوع من الأفعال وثلاثة من الأسماء فأنواع على الأسماء الثلاثة (الاسم المفرد) نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وجميع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال وجمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الأفعال (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شىء) نحو يضرب ولن يضرب (وكلها) أى مجموع الأنواع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام فى بعضها أى مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال

الرفع لتوالى الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف إحداهما لأن الواو أتى بها للدلالة على الجمعية والنون أتى بها للتوكيد فحركتا الواو بحركة تناسبها وهى الضمة وكيفية إعرابه أن تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالى الأمثال والواو نائبة عن الفاعل (وقوله مواضع) جمع باعتبار الأشخاص كما مر نظيره وإلا فالسكون ليس له إلا موضع واحد والحذف ليس له إلا موضعان (وقوله وعلامة جزمها الخ) أنهم اختلفوا هل حرف العلة محذوف عند الجازم بمذهب سيبويه إلى الأول فقال إن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفيا بها فصارت صورة المجزوم والموقوف واحدة فحذفوا حرف العلة للفرق بين صورة المجزوم والموقوف فحرف العلة حينئذ محذوف عند الجازم لا به وذهب ابن السراج إلى الثانى وقال إن الحركة فى الأفعال لا تقدر لأن الاعراب فى الأفعال فرع فلا حاجة لتقديره فيه فالأفعال المعتلة عنده مبنية فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة فحذف الحرف لأن الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضله أخذها وإلا أخذ من قوى البطن فيكون حرف العلة محذوفا بالجازم لا عنده (فصل) الفصل لغة هو الحاجز بين شيئين واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل مشتركة مع ما قبلها فى الحكم فإن كانت غير مشتركة فيعبرون عنها بباب فقط وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل من نمط ما قبله (قول الأزهرى فى ذكر حاصل أى محصل مما تقدم) أى فكأنه قال لما ذكر علامات الإعراب تفصيلا أراد أن يذكرها إجمالا ثم كأنه قيل للأزهرى ولم فعل هذا فقال تمرينات واختبار للطالب هل حصل شيئا من باب معرفة علامات الإعراب أم لا وقد كان الراعى يعترض على المصنف كثيرا فى زيادة هذا الفصل لقوله إن هذه المقدمة صغيرة لا فائدة فى التكرار فيها ثم ظهر له بعد أن الصواب ما فعله المصنف فصيحة للطالب وقد كان بعض الفضلاء يختم بمعرفة علامات الإعراب من جمل الزجاج الذى هو كالجزومية ثلاث مرات ويقول إن علم العربية مبنى على هذا الباب فإن حصله المبتدى سهل عليه غيره (قوله على عادة المتقدمين الخ) غالب المتقدمين يذكرون الشىء أولا مجملا ثم يذكرونه ثانيا مفصلا فيكون أوقع فى النفس وبعضهم يذكر الشىء مفصلا ثم يذكره مجملا كما فعل المصنف اختبارا هل حصل للقارىء شيئا مما مر أم لا (المعربات قسمان) المعربات مبتدأ وقسمان خبره (فإن قلت) يلزم عليه الإخبار بالمثنى عن الجمع (قلت) هو كذلك ولكن لابد من التأويل ثم لك تجعل التأويل فى المبتدأ بأن تقول أن ال فيه للجنس فيصدق باثنين ولك أن تجعل التأويل فى الخبر بأن تقول هو جمع باعتبار تعدد كل قسم لأن كل قسم تحته أنواع فهو فى المعنى على حد قوله تعالى فإذا هم فريقان يختصمون (قول الأزهرى أو بالسكون) أشار به إلى أن قول المصنف بالحركات شامل للحركات الوجودية ولعدمها وهو السكون (وقوله بالحذف) أى حذف هذه الأحرف الأربعة فى الفعل للجازم وحذف النون فقط للناصب وأشار بذلك إلى الحروف فى كلام المصنف إما وجودية وإما عدمية (وكلها) (قول الأزهرى أى مجموع الخ) اعلم أن لكل عند المناطقة قسمان جميعى ومجموعى فإن كان الحكم

ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل (وخرج عن ذلك) الأصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نحو رأيت الهندات) وكان حقه أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومسجد وكان حقه أن يخفض بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم وكان حقه أن يجزم بالسكون والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا ثلاثة من الأسماء ونوع واحد من الافعال (٣٩) فأنواع الأسماء الثلاثة (التثنية) نحو جاء الزيدان (وجمع المذكر السالم نحو الزيدون) (والأسماء الخمسة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (و) نوع الافعال (الافعال الخمسة وهى يفعلان) بالياء المثناة تحت (وتفعلان) بالتاء المثناة فوق (ويفعلون) بالياء المثناة تحت (وتفعلون) بالتاء المثناة فوق وتفعلين بالتاء المثناة فوق لا غير (فأما التثنية) بمعنى المثنى من إطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفع بالالف نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين) وأما الاسماء الخمسة فترفع بالواو نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (وتنصب بالألف نحو) رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال (وتخفض بالياء) نحو نظرت إلى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال (وأما الافعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يفعلان وتفعلان وتفعلون وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) أى بحذف النون نحو لن يفعلا ولم تفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلو ولن تفعلى ولم تفعلى . وحاصل علامات الاعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والأحرف الثلاثة وحذفها للجازم والنون وحذفها للناصب والجازم

على كل فرد فهو جميعى كقوله تعالى : كل نفس ذائقة الموت وإن كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعى كقولك كل بنى تميم يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم وبعض أفرادهم وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك لأن منهم الضعفاء والنساء والصبيان وجعل الأزهرى كلام المصنف من الكل المجموعى لتخلف الأحكام فى بعضها كما يأتى فى قول المصنف وخرج الخ ولا يصح ما قال من أن الكل مجموعى إلا أن قطعنا النظر عن قول المصنف بعد وخرج الخ والصواب أن الكل فى كلام المصنف جميعى بدليل قوله وخرج الخ لأنهم لا يخرجون إلا ما دخل وإلى هذه الكلية أشار فى الألفية بقوله

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر . كسرا كذكر الله عبده يسر . واجزم بتسكين

(وقوله هذا هو الأصل أى هذا المذكور من الرفع بالضمة والنصب بالفتحة وهكذا هو الأصل (أشياء) جمع شىء وأصله شيأء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف فقدموا الهمزة الأولى لام الكلمة على الفاء والعين فصار أشياء فهو ممنوع من الصرف لالف التأنيث الممدودة (جمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه جمع المؤنث الخ وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين لا هذا اللفظ المذكور عند المصنف وهكذا يقال فى نظائره إلى آخر هذا الفصل وإلى نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حملا على الجر بها أشار فى الالفية بقوله .

وما بتا وألف قد جمعا . يكسر فى الجر وفى النصب معا

(والاسم الذى لا ينصرف) أى يصدق عليه ذلك وإليه الإشارة بقوله فى الالفية :

. وجر بالفتحة ما لا ينصرف . الخ (الاخر) هو لزيادة الإيضاح لأن المعتل عند النحاة لا يطلقونه إلا على المعتل الآخر نعم أهل التصريف يطلقونه على المعتل بالفاء أو العين أو اللام وإلى كون الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره أشار فى الالفية بقوله واحذف جازما . ثلاثهن الخ (والافعال الخمسة) سماها خمسة باعتبار ما مر وإلا فيصح أن يقال هى أقل أو أكثر كما مر (ترفع بالف الخ) وإلى هذا أشار فى الالفية بقوله . بالالف أرفع المثنى وكلا . مع قوله :

وتخلف اليا فى جميعها الالف . جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وكون المثنى معربا بالحروف هى اللغة المشهورة ومنهم من يلزم الالف فى الأحوال كلها ويعربه بالحركات المقدرة عليها إعراب المقصور عليه خرج أن هذا الساحران ومنهم من يلزمه الالف ويعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا مثل زيد (فيرفع بالواو) وإليه أشار فى الالفية بقوله .

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب . سالم جمع عامر ومذنب

(وأما الأسماء الخمسة) إلى حكمها أشار فى الألفية بقوله :

وارفع بواو وانصبن بالالف . واجرر بياء ما من الاسماء أصف

(وأما الافعال الخمسة) إلى رفعها بالنون أشار فى الالفية بقوله :

واجعل لنحو يفعلان النونا . رفعا وتدعين وتسألونا

وإلى حكم نصبها وجزمها بحذفها أشار فى الالفية بقوله . وحذفها للجزم والنصب سمه . فقد استوفى

المصنف أبواب النيابة . فإن قلت لم جعلوا النصب فى الأفعال الخمسة على الجزم فنصبوها بحذف النون ولم يفعلوا ذلك فى الأفعال المعتلة بل نصبوها بالفتحة الظاهرة فى الواو والياء والمقدرة فى الألف . قلت . أجيب بتعذر الإعراب بالحركات فى الأفعال الخمسة بخلافه فى الأفعال المعتلة وتأمله والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب الأفعال)

قدم الكلام على الافعال وإن كان شرف الاسم يستدعى تقديمه لان الكلام فى الفعل قصير وفى الاسم طويل لتنوعه إلى مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات وعادتهم غالباً تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره قول الأزهرى الاصطلاحية قيد به لاجل قول المصنف ثلاثة احترازا من الافعال اللغوية فلا تنحصر فى ثلاثة لان الفعل لغة الحدث وهو المعنى الصادر من الشخص كالقيام والاكل والشرب . الافعال . أظهر فى موضع الإضمار تقريبا على المبتدى . وهو على حذف مضاف تقديره أنواع الافعال الثلاثة لاصيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة لان منها ثلاثيا وغيره وصيغهن كثيرة مختلفة كما هو معلوم ودليل حصر القسمة فى الثلاثة أن الزمان إما ماض وإما حال وإما مستقبل وفى المعنى قيل

هل الدهر إلا اليوم أو أمس أو غد . كذا الدهر فيما بيننا يتردد

وأما أحسن قول بعضهم .

ما مضى فات والمؤمل غيب . ولك الساعة التى أنت فيها .

فوضعوا الفعل الماضى ليدل على الزمان الماضى ووضعوا المضارع للحال والاستقبال ووضعوا الامر للمستقبل فقط وكون الافعال ثلاثة هو مذهب الجمهور وقال الكسائى اثنان وسيتبين . ماض . أصله ماضى بياء منونة فنفعل به مامر فى قاض وقدمنا الماضى ثم أعقبه بالمضارع ثم بالامر اقتداء بقوله تعالى إنما أمرنا لشىء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون فقدم الله سبحانه وتعالى الماضى وهو أردنا ثم أتى بالمضارع وهو نقول ثم بالامر وهو كن فقدمه لانه أصل للمضارع لان المضارع هو الماضى لكن زيدت عليه حروف المضارعة وما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة وما يقال قدمه لان زمانه سابق ظاهر لانه لم يصر ماضيا حتى كان مستقبلا ثم حالا وذكر المضارع بعده لشرفه بالإعراب ولاخذ الأمر منه وتقدم حد الفعل على الإطلاق وأنه كلمة دلت على معنى فى نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان وأما حد كل نوع بخصوصه فالماضى قال الأزهرى هو مادل على حدث الخ فخرج بعلى حدث مادل على الذات فقط وضعا كزيد وعمرو وخرج بمقترن بزمان مادل على حدث ولم يدل على الزمان كالمصدر واسم الفعل بمعنى الماضى كهيهات فانه دل على البعد ولم يدل على الزمان كما صرح به غير واحد وإن قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجا بقوله وقبل تاء التأنيث وهكذا يقال فى الفعل المضارع والأمر وخرج بزمان ماض المضارع وخرج بقوله وقبل تاء التأنيث المضارع المقرون بلم نحو لم يضرب فانه وإن دل على جميع ماذكر ولكنه لا يقبل تاء التأنيث فلا حاجة حينئذ لزيادة وضعا فى التعريف لان ماخرج به خرج بقوله وقبل تاء التأنيث فليس قوله وقيل الخ علامة للماضى بعد تمام تعريفه خلافا لمن زعم ثم أن المعتبر كون الفعل يقبل التاء باعتبار الاصل فلا يرد أفعل فى التعجب وخلا وعدا وحاشى فى الاستثناء فان جميعها لا يقبل الياء مع أنها أفعال ماضوية لان الافعال تقبلها باعتبار أصلها فلما خصت ماذكر عارض قبول التاء عارض وهو أن فاعل أفعل فى التعجب عائد على ماوما بمعنى شىء مذكر وفاعل أدوات الاستثناء عائد على البعض المفهوم من الكلية السابقة والبعض مذكر وقوله والمراد بالماضى الاول الخ هو المعروف بالفتح المذكور فى كلام المصنف (وقوله الإصطلاحى) هو المقابل للمضارع والامر وقوله بالتالى أى فى كلامه وهو المأخوذ فى تعريف الاصطلاحى (وقوله اللغوى) مراده به ماوقع (وقوله فلا دور

الدور

(باب الأفعال) الاصطلاحية (والافعال) جمع فعل وهى « ثلاثه » لارابع لها « ماض » وهو مادل على حدث مقترن بزمان ماض وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت .

قوله وقوله والمراد بالماضى إلى قوله وقوله فلا دور ليس فى نسخ الشرح التى بأيدينا اه مصححه

الدور وهو توقف اللاحق على السابق والسابق على اللاحق كتوقف ا على ب و ب على ا بأن لا يوجد أحدهما إلا بعد وجود الآخر وهو محال وذلك منتف هنا كما علمت (ومضارع) قول الأزهرى (أى مشابه) أشار به إلى وجه تسميته مضارعا بأنه شبيه بالاسم فى اللفظ والمعنى أما اللفظ فان المضارع جار على اسم الفاعل فى مطلق الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فان المضارع يحتمل الحال والاستقبال كما أن اسم الفاعل محتمل لذلك فيضرب مثل ضارب فى اللفظ والمعنى و (قوله على حدث) خرج به ماخرج فى الماضى وقوله (مقترن بأحد الخ) معنى الاقتران أن الواضع وضع المضارع ليدل على أحد الزمانين لا بعينه فهو مشترك بينهما اشتراكا لفظيا حقيقة فيهما كما أن الاسم يكون موضوعا بلفظ واحد للمعانى العديدة كالعين الباصرة والماء والجارية والذهب وخرج به مالا يدل على الزمان من المصادر واسم الفعل بمعنى المضارع كوى بمعنى أعجب وخرج به أيضا الماضى والأمر لأن الأول دل على الزمان الماضى والثانى على خصوص المستقبل وخرج بقوله وقبل الخ اسم الفاعل فان جميع مايذكر فيه لكنه لا يقبل لم فلا يحتاج حينئذ لزيادة وضعا فى التعريف لأن ماخرج به خرج بقبول لم ولا يخرج المضارع المقرون بلم لأن دلالته على الماضى عارضة مادام مصحوبا بلم والحال المقابل للماضى والمستقبل القدر المشترك بين الزمانين بأن أخذ طرفا من الماضى وطرفا من المستقبل وبعبارة أخرى فى الحال الماضى وبداية المستقبل فقولك زيد يكتب الآن وجود هذا اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا لجميعها قال بعض المحققين (وأمر) هو لغة ضد النهى واصطلاحا عرفه الأزهرى بقوله مادام على طلب الخ خرج بعلى طلب حدث الماضى والمضارع الغير مقرون بلام الأمر ولا الناهية لكونهما لا يدلان على الطلب وخرج بفى زمن الاستقبال الخ مادل على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب من فعله نحو ضربا زيدا واسم الفعل بمعنى الأمر نحو صه بمعنى اسكت ثم أن قوله فى زمن الإستقبال متعلق بمحذوف صفة لحدث أى حدث يقع فى زمن الإستقبال ولا يتعلق بطلب لأن الطلب حاصل فى الحال والحدث يقع بعده مثاله اضرب زيدا فالطلب واقع فى الحال والضرب يقع بعد ذلك ولابد من زيادة فى التعريف بغير واسطة ليخرج المضارع المقرون بلام الأمر نحو ليضرب والمقرون بلا الناهية نحو لا تضرب فان الأول دل على طلب الفعل والثانى دل على طلب الترك ويقبلان الياء لكن دلالة الأول بواسطة اللام والثانى بواسطة لا الناهية وإلى أنواع الأفعال الثلاثة مع علاماتها أشار فى الألفية بقوله فعل مضارع يلى لم كيشم * وماضى الأفعال بالتامز وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم (فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أى مبنى على الفتح وعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لافرق بين الثلاثى والرباعى والخماسى والسداسى وهو مبتداه فضرب وسائر الأفعال الماضوية مبنية لا يسأل عن علة بنائها لأنه الأصل نعم يرد سؤالان أحدهما أن يقال لم بنى على حركة دون السكون مع قول الألفية * ولا أصل فى المبنى أن تسكنا * ثانيهما أن يقال لم كانت الحركة خصوص فتحة على مذهب الجمهور فقل مجيبا عن الأول بنى على حركة لمزيد التى حصلت على فعل الأمر بوقوعه موقع المضارع فى كون كل من الماضى والمضارع يقع صلة وصفة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء مثال مايجمع وقوع الماضى ذلك الذى طلع على سطح بنى نزل وقد كره أن جاءنى أكرمته فطلع ماض صلة وبنى صفة ونزل خبر وكره حال وجاء شرط وأكرم جواب الشرط والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل أن يبنى على الحركة وقل فى جواب الثانى وبنى على خصوص فتحة لخفتها وثقل الفعل ولو بنى على الضم أو الكسر لاجتمع ثقلان ثقل الفعل وثقل الضم والكسر (قوله فإنه يسكن) اعلم أنهم اختلفوا فقيل الماضى مبنى على الفتح دائما ثم تارة يكون الفتح ملفوظا به وتارة يكون مقدرا وذلك إذا وليه ضمير رفع متحرك نحو ضربت أو واو الجمع نحو ضربوا فتقول فى ضربت مبنى على الفتح المقدرة فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون

(ومضارع) أى مشابه وهو مادل على حدث مقترن بأحد زمانى الحال والاستقبال وقبل نحو لم يضرب (وأمر) وهو مادل على طلب حدث فى زمن الإستقبال وقبل ياء المخاطبة نحو اضربى فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة (نحو ضرب ويضرب واضرب وأما أحكامها) فالماضى مفتوح الآخر أبدا على الأصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج مالم يتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يسكن نحو ضربت ومالم يتصل به واو الجماعة فإنه يضم نحو ضربوا على خلاف الأصل

العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل وهو التا كالجزء من فعله وفى ضربوا مبنى على الفتح المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهى الضمة وهذا القول هو الحق وهو صريح قول المصنف أبدا وقيل مبنى على الفتح إن كان ظاهرا وعلى السكون فى ضربت وعلى الضم فى ضربوا وهو مظاهره حيث عبر بيسكن ويضم وخلاف الأصل (والأمر مجزوم أبدا) « قول الأزهرى عند الكسائى » كان ينبغى للأزهرى أن يبين مذهب الجمهور أن الأفعال ثلاثة ويبين أن مذهب الكوفيين ورئيسهم الكسائى أن الأفعال فعلان بإسقاط الأمر ثم يستشعر سؤالا يرد على ما للكسائى بأن يقال له ما تقول فى المسمى عند الجمهور الأمر كاضرب فيجيب بأنه عند الكسائى والكوفيين مضارع مجزوم بلام الأمر مقدرة إلى آخر كلامه ليسهل الأمر على الطالب وإلا فكلامه باعتبار أوليته يقتضى على أن الكسائى يوافق على أن الأفعال ثلاثة إلا أن الأمر عنده معرب وليس كذلك كما علمت (فإن قلت) ما الموجب حتى حمل الأزهرى كلام المصنف على ما للكسائى دون الجمهور « قلت » موجبه تعبير المصنف بمجزوم الذى هو من القاب فيقتضى أنه معروب ولم يعربه إلا الكسائى ومن تبعه وما كان ينبغى للأزهرى حمله على هذا مع تصريح المصنف بأن الأفعال ثلاثة والصواب أن عبارة المصنف مؤولة بأن تؤول بمجزوم بصورته صورة مجزوم أو على حذف مضاف أى مثل مجزوم وقوله عند الاحتياج اليها الخ بأن كان ما بعد المضارعة ساكنا كما فى مثاله فان كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة المحذوف محركا نحو لتقم فإذا حذفت التاء واللام بقى قم فالقاف محركة فلا يحتاج إلى الهمزة ولا يؤتى بها (وقوله مبنى على السكون الخ) وحينئذ فلا يسأل عن علة بنائه ولا على بنائه على السكون لأنهما أصلان والسكون إما لفظى كاضرب أو تقديرى كاضراب الرجل « إحدى الزوائد » جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى وتذكير العدد الأربع قاله الشنوانى ونوقش وسميت فى هذا الأخير زوائد لأن حروف المضارع تزيد على حروف الماضى بواحد منها وإنما زيدت ليحصل الفرق بين الماضى والمضارع وزيدت فى المضارع دون الماضى لأن الماضى فى التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع والمجرد سابق على المزيد فأعطى السابق للسابق واللاحق للاحق وخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن الزيادة تستلزم الثقل وهذه الأحرف أخف ولذلك يحذف ما عدا التاء للجازم وأما التاء فقد تكون بدلا من الواو كما فى أتعد فأصله او تعدوا أما الهمزة فهى بصورة الألف التى تحذف للجازم (قول الأزهرى أحرف المضارعة) يصح فتح الراء فيكون إضافة أى أحرف من إضافة السبب إلى المسبب أى الأحرف التى هى سبب المضارعة والمشابهة للاسم ويصح كسر الراء فيكون صفة لمحذوف والأصل بأحرف الكلمة المضارعة والمشابهة للاسم يجمعها (قول الأزهرى حروف الخ) هذا المضاف لا يصح تقديره لوجهين أحدهما أنه يغير لفظ المصنف لإن هذه الكلمة هى قول المصنف قولك مرفوع فاعل يجمعها فان قدر هذا المضاف صار مجرورا وهم لا يجيزون نحو هذا ثانيهما أنه يتحد لفظ المجتمع بالكسر والمجتمع بالفتح لا الحروف هى مجموع أنيت وأنيت هو مجموع الحروف قال هذا الثانى الفيشى وعبر المصنف كما فى غالب النسخ بأنيت بتقدم الهمزة لحسن اللفظ والمناسبة وبيانها ما ذكره الراعى من أن بعض أولاد ملوك سبتة أعادها الله للاسلام طلب من الشيوخ أبى اسحاق الغافقى شارح الجمل أن يعلمه ويلقى عليه على الصبيان الصغار فقرأ معه كتاب الجمل الذى هو كالآجرومية حتى وصل لقوله يجمعها قولك نأيت بتقدم النون على الهمزة فقال له التلميذ ياسيدى ينبغى أن تقدم الهمزة على النون لما فى ذلك من حسن اللفظ والمناسبة أما حسن اللفظ فنأى معناه بعد وانى معناه قرب والتفاؤل بالقرب حسن وأما المناسبة فهى أن يكون لكل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله فإن الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده والنون لمعنيين للمتكلم ومعه غيره أو المعظم

نفسه

(والأمر مجزوم ابدا) عند الكسائى بلام الأمر مقدرة فأصل اضرب عنده لتضرب حذفت اللام تحقيقا ثم التاء خوف الإلتباس بالمضارع فى حالة الوقف ثم أتى بهمزة الوصل عند الإحتياج اليها وعند سيبويه الأمر مبنى على السكون إن كان صحيح الآخر نحو اضرب وعلى حذف الآخر إن كان معتلا نحو أحش وأعزو وارم وعلى حذف النون إن كان مسندا لضمير تثنية نحو اضربا أو ضمير جمع نحو اضربوا أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو اضربى وهذا هو المذهب المنصور (والمضارع ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع المسماة بأحرف المضارعة (يجمعها) حروف (قولك أنيت بمعنى أدركت وحروف أنيت الهمزة

نفسه فهو ضعف الهمزة والياء الأربعة معان للمفرد المذكر الغائب نحو زيد يقوم للمذكرين الغائبين نحو الزيدان يقومان ولجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يقومون ولجماعة النسوة الغائبات نحو الهندات يقمن فهي ضعف النون وأما التاء فهي ضعف الياء لثمان معان للواحد المخاطب نحو تقوم يازيد وللواحدة المخاطبة نحو تقومين ياهند وللمذكرين المخاطبين نحو تقومان يازيدان والمخاطبتين نحو تقومان ياهندان ولجماعة الذكور والمخاطبين نحو تقومون يازيدون ولجماعة الأناث المخاطبات نحو تقمن ياهندات وللمفردة المؤنثة الغائبة نحو هند تقوم وللغائبين نحو الهندات تقومان فلما سمع الشيخ هذا من التلميذ قال له مثلك لاينبغي أن يشغل غيره بل غيره هو الذى يشغله فلم يعد للقراءة معه انتهى (وقوله بشرط أن تكون الخ) هذا جواب عما يقال لايصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لأنها قد تكون أول الماضي فأجاب بأن الذى يختص بالمضارع منها هي الزوائد فى أول الكلمة التى لها معنى من تكلم أو خطاب أو غيبة وأما زوائد أكرم ونرجس ويرنأ وتعلم فلا تدل على ذلك (وقوله أو المعظم نفسه) التعظيم إما حقيقة كقوله تعالى ونريد أن نمن أو ادعاء كقوله شخص نفعل وليس هناك أحد معه (وقوله بخلاف نون نرجس) يقال نرجست الدواء إذا جعلت فيه النرجس وهو نور معلوم (وقوله بخلاف ياء يرنأ الخ) بهمزة مفتوحة آخر الفعل يقال يرنأت الشيب إذا خضبته باليرنأ وهي الحناء المعلومة (وقوله بخلاف تاء تعلم الخ) يقال لهذه التاء تاء المطاوعة (وقوله أو محلا) أشار به إلى أحرف المضارعة خصوص التاء لكن قد يحذف وإليه الإشارة بقوله فى الألفية :

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر   فيه على تاء كتبين العبر

الأصل تتبين العبر فحذفت تاء المضارعة على قول وهو كثير (وقوله المجرد من النونين) أى العارمن نون الأناث ومباشرة نونى التوكيد فان لحقت المضارع نون الإناث بنى على السكون نحو يتربصن وإلى باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا وإلى هذا أشار فى الألفية بقوله :

وأعربوا مضارعا إن عريا   من نون توكيد مباشر ومن   نون أناث كيرعن من فتن

فإن لم تباشرها بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل بقى الفعل على إعرابه والفاصل إما ملفوظ به كما تقدم لتبلون فان الفاصل هو واو الجمع وهو ملفوظ به ومنه لاتتبعان وتارة يكون مقدرا نحو هل تقومن يازيدون أصله تقومون مرفوع بثبوت النون ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى ساكنان فحذفنا الواو لذلك والضمة قبلها دالة عليها فالفاصل وهو الواو مقدر (فان قلت) لم حذفوا واو الجمع هنا ولم تحذف فى لتبلون (قلت) لأن ماقبل الواو هنا مضموم والضم يدل على الواو المحذوفة وهنالك فى الحالة الراهنة مفتوح فليس ثم مايدل عليها (وقوله بالتجرد الخ) ماذكره من أن الرفع للمضارع معنوى وهو التجرد المشار إليه بقوله فى الألفية

ارفع مضارعا إذا يجرد   من ناصب أو جازم كتسعد

هو قول الفراء وهو الحق وقيل إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ونسب لسيبويه وقال ثعلب رافعه مشابهته للإسم وقال الكسائى رافعه حرف المضارعة فهذه أقوال أربعة (وقوله فينصبه) زاد هذا مع قوله بعد فيجزمه احترازا من الناصب المهمل كأن فى قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فى قراءة من قرأ برفع يتم فالناصب وهو أن مهمل فوجوده كلا وجود واحترز من الجازم المهمل كلم فى قوله لم يوفون بالجازم فالجازم فى اللفظ كالعدم فلذا بقى المضارع على رفعه بثبوت النون وهذا التقييد مأخوذ من المصنف لأن ناصب اسم فاعل من نصب وجازم اسم فاعل من جزم والوصف حقيقة فى المتلبس بذلك المعنى (عشرة) (قول الأزهرى على ماهنا) ليس المراد أن النواصب أكثر من عشرة والمصنف

بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم بخلاف نون نرجس والياء المثناة تحركت بشرط أن تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء يرنأ والتاء المثناة فوق بشرط أن تصلح للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعة لدلالة الزوائد فى أولها على المعانى المذكورة وأكرم ونرجس ويرنأ وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد فى أولها على المعانى المذكورة (وهو) أى المضارع المجرد من النونين ومن الناصب الجازم (مرفوع أبدا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه) ناصب فينصبه (أو جازم) فيجزمه ولكل من النواصب والجوازم عدد يحصره (فالنواصب) للمضارع وفاقا وخلافا (عشر) على ماذكر هنا

اقتصر فى هذه المقدمة على عشرة بل المراد أن المصنف تبع الكوفيين فى أنها عشرة وأما البصريون فيقولون النواصب أربعة لاغير ولذا قال الأزهرى قبل وفاقا وخلافا (وقوله المتفق عليها أربعة الخ) بل المتفق عليه واحد وهو أن فقط والثلاثة أيضا فيها خلاف لكن لما كان الراجح فى هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها (وقوله أو محلا) وذلك فيما إذا كان المضارع مبنيا باتصال نون الاناث به أو مباشرة نون التوكيد كما مر وفى بعض النسخ والماضى محلا واعترض على هذه النسخة الفيشى وقال للصواب أنه الإعراب فى الماضى لا لفظا ولا محلا ويمكن الجواب بما يأتى (وقوله وهى موصول حرفى) حقيقته كل حرف أول مابعده بمصدر والحرف آلة السبك والموصولات الحرفية ستة جمعها من قال

موصولنا الحرفى إن أن ولو ٭ وكى ومافى الذى خلف حكوا

(وقوله يسبك مع منصوبها الخ) فيه مسامحة لأن المنسبك هو ما بعدها لكن لما كانت هى آلة السبك صح ذلك ومحل تعين كونها مصدرية إذا وقعت بعد غير علم ولا ظن كمثال الأزهرى فان وقعت بعد علم تعين أنها مخففة من المشددة فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى علم أنه سيكون منكم مرضى فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها وفى الالفيه :

وإن تخفف أن فاسمها استكن ٭ والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن وقعت بعد مايفيد الظن جاز فيها وجهان كقوله تعالى وحسبوا أن لاتكون فتنة قرىء بالرفع على أن إن مخففة وبالنصب على أنها ناصبة وهو الأولى وفى الألفية :

لابعد علم والتى من بعد ظن ٭ فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد

وقد تكون مفسرة زائدة (وقوله حرف نصب الخ) سميت حرف نصب لعملها النصب وحرف مصدر لتأويل مابعدها بمصدر وحرف استقبال لأن المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه أن عينته للاستقبال (ولن) هى بسيطة وقال الفراء هى لا النافية قلبت ألفها نونا وقال الكسائى هى مركبة من لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا ثم الألف لالتقاء الساكنين (قول الأزهرى لنفى المستقبل الخ) أى لنفى وقوع الحدث فى الزمان المستقبل والنفى بها تارة يكون له غاية كالآية التى مثل الازهرى بها أو يكون لاغاية له كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وإلى النصب بأن ولن وكى الآتية أشار فى الالفيه بقوله ٭ وبلن انصبه وكى كذا بأن ٭ (وإذن) (قول الازهرى وهى حرف الخ) كونها حرفا هو الاصح عند الجمهور وقيل اسم وتنونها تنوين عوض والاصل إذا جئتنى أكرمك ثم حذف جملة جئتنى وعوض منها التنوين نظير مامر فى يومئذ فالناصب إن مضمرة بعدها والصحيح أنها بسيطة وقيل إنها مركبة من إذ نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت الهمزة تخفيفا والجمهور يكتبونها بالالف وقال بعض أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالالف لانها بمنزلة أن ولن وقيل تكتب بالنون إن عملت وبالالف إن أهملت (وقوله جواب) معنى كونها حرف جواب أنه يجلب بها كلام قبلها ملفوظ به أو مقدر ولا تقع فى كلام مستانف وتسميتها وحدها للجواب مجازا وإلا فالجملة بتمامها الجواب وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف ورده غير واحد (قوله وشرط النصب الخ) هذه الشروط فى وجوب نصب المضارع فان وجدت كلها وجب نصبه ولا يجوز رفعه وإن فقدت كلها أو بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه وليست الشروط فى الصحة فقط نعم بعض العرب أجاز إهمالها مع توفر الشروط قال فى التصريح وهو القياس (وقوله فى صدر الجواب) فان تأخرت نحو أكرمك إذن أو توسطت نحو أنا أكرمك الغيت فيهما ورفع المضارع (قوله والفعل بعدها مستقبل) فلو كان حالا فإنها تعمل كقولك لمن يحدثك إذن تصدق يعنى الآن فيجب الرفع (وقوله متصل بها) فلو فصل بغير مايجوز الفصل به تعين رفع المضارع نحو إذن زيد يكرمك (وقوله ولا يضر فصله الخ) وإلى عمل إذا النصب مع

(والمتفق عليها أربعة) وهى أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون نصب المضارع لفظا أو محلا وهى موصول حرفى تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك عجبت من أن تضرب والتقدير عجبت من ضربك فان حرف مصدر ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (و) الثانى «لن» وهو حرف لنفى المستقبل نحو لن نبرح فلن حرف نفى ونصب ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «و» الثالث «إذن» وهو حرف جواب وجزاء نحو إذن أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك فان حرف جواب وجزاء ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به فى محل نصب وشرط النصب بإذن أن تكون فى صدر الجواب والفعل بعدها مستقبل متصل بها ولا يضر فصله منها بالقسم .

(و) الرابع (كى) المصدريةوهى الداخلةعليها لام التعليل لفظانحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو كى لاتأسوا فى غير القرآن إذ قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها فاللام حرف تعليل وجر وكى حرف مصدرى ونصب ولا حرف نفى وتأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون فان لم تقدم على كى لام التعليل لفظا ولا تقديرا فكى تعليلية والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا . والنواصب المختلف فيها ستة والاصح أن الناصب بعدها أن مضمرة (و) هى (لام كى) التعليلية وأضيفت إلى كى لأنها تخلفها فى إفادة التعليل نحو جئتك لأزورك فانه لا يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئتك كى أزورك فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازا وتسمى هذه اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجحود) أى لام النفى وهى الواقعة فى خبر كان المنفية بما أو خبر يكون المنفية بلم نحو ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمومة بعد لام الجحود وجوبا وسميت اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالسكون المنفى والنفى يسمى جحوداً (و) الثالثة (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو حتى يرجع إلينا موسى أو التعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبا بأن مضمرة بعد حتى وجوبا (و) الرابع والخامس (الجواب بالفاء المفيدة للسببية) (والواو) المفيدة المعية الواقعتين

توفر الشروط الثلاثه وجواز الفصل بالقسم أشار فى الألفية بقوله :

و نصبوا باذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا أو قبله اليمين

واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد للتوكيد فى المعنى أن الفصل بلا النافية كالقسم وأجازه بعضهم بهما معاً (وكى) (قول الازهرى المصدرية) احترازا من التعليلية وحاصل كلامه فيهما أنه وجدت أن لام التعليل قبلها لفظا تعين كونها مصدرية ناصبة بنفسها ولا يجوز كونها تعليلية لأن التعليلية حرف جر واللام حرف جر وحرف الجر لا يدخل على مثله وإن لم تدخل اللام فى اللفظ فان قدرت قبلها فهى مصدرية وإلا فهى تعليلية والناصب أن مقدرة بعدها وفيه تفصيل آخر أنظره فى المطولات فى الشعر فى قوله ٥ كيما أن تغزوا وتخدعها ضرورة فى هذا النسخ جوازا بدل وجوبا وهى خلاف الحق كما علمت (ولام كى) (قول الازهرى جوازاً) محل جواز الإضمار لم يقترن الفعل بلا وإلا وجب إظهارا إن نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس لئلا يعلم أهل الكتاب والأصل لأن لا ثم قلبت الهمزة ياء وأدغمت النون فى اللام وإلا وجوب إظهار أن مع الفصل بلا وجواز الإظهار والإضمار دون فصل أشار فى الألفية بقوله :

وبين لام جر التزم . إظهار أن ناصبة وإن عدم لا فان أعمل مظهراً أو مضمراً

ويساوى لام كى لام العقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ففرعون التقط موسى ليكون له ولدا شفيقاً فآل أمره إلى أن صار عدوا (ولام الجحود) (قول الازهرى هى لام النفى) أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجحود على مطلق النفى وإلا فالجحود لغة خاصة بنفى ما علم فلا يقال له جاحدا إلا إذا كان عالما بالشىء ونفاه ومراده هنا اللام الواقعة بعد السكون المنفى بما أو لم سواء كان بعد العلم أم لا ولذا قال ابن النحاس الاولى تسميتها بلام النفى وإليه الإشارة بقول بعضهم :

وكل لام قبله ما كان أو لم يكن فللجحود بانا

وخبر كان الواقعة بعد ما ويكن الواقعة بعد لم محذوف والتقدير والله أعلم فى الآية الاولى ما كان الله مريدا بتعذيبهم وفى الثانية لم يكن الله مريدا لغفرانهم وإلى نصب المضارع بالسكون المنفى وحذف أن وجوبا أشار فى الألفية بقوله . وبعد نفى كان حتما أو اضمرا (وحتى) (قول الازهرى الجارة الخ) قيد به لان حتى كما يأتى أقسام ابتدائية وعاطفة وجارة والعذر للمصنف فى إطلاقه إن حتى إذا أطلقت فى هذا الباب فلا تنصرف إلا رللجا (وقوله والتعليل) بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها وما قبلها سببا فيما بعدها وعلامة التعليلية صحة وقوع كى موقعها ولا بد أن يكون المضارع بعدها مستقبلا فلو كان حالا وجب الرفع نحو مرض زيد حتى لا يرجونه يعنى الآن فيرجو مرفوع بثبوت النون وأما قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول قرىء بالنصب وبالرفع فعلى قراءة النصب فقول الرسول والذين آمنوا معه يقولون ذلك وإلى كون المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وشرطا الاستقبال أشار له فى الألفية بقوله :

وبعد حتى هكذا إضمار أن حتما كجد حتى تسر ذا حزن

وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب استقبلا

(والجواب بالفاء) فيه قلب كما سيذكر بعد عند قول الأزهرى المفيدة للسببية أى مع العطف بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها (وقوله المفيدة للمعية) بأن تفيدان ما بعدها مصاحب لما قبلها ووقعا فى زمن واحد (وقوله الواقعتين) بالتثنية وهى الصواب وفى بعض النسخ الواقعة بالافراد وهى غير ظاهرة (وقوله)

بعد الأمر نحو أقبل فأحسن اليك أو أحسن اليك وبعد النهي لاتخاصم زيداً فيغضب أو يغضب وبعد العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب علما أو تصيب علما بعد التخصيص نحو هلا أكرمت زيداً فيشكر أو يشكر وبعد التمني نحو ليت لى مالا فأتصدق منه وأتصدق منه وبعد الترجي نحو لعلى أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني وبعد نحو الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحاً أو وأعمل صالحاً وبعد الاستفهام نحو هل زيد فى الدار فأمضي اليه أو وأمضي اليه وبعد النفي المحض نحو لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد الفاء والواو فى هذه الامثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبا ولو قال الفاء والواو فى الجواب لكان أوضح لأن الجواب منصوب لاناصب (و) السادسة (أو) التى بمعنى إلا نحو لاقتلن الكافر أو يسلم أو إلى نحو لألزمنك أو تقضيني حقى فيسلم وتقضى منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوبا والحاصل أن أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام وكى التعليلية وحتى بعد ثلاثة من حرف العطف وهى الفاء والواو وأو

بعد الأمر) أشار بهذا إلى أنه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء أو الواو ينصب بل محل نصبه إذا وقع بعد طلب أو نفي محضين وإلى ذلك أشار فى الألفية بقوله .

وبعد فاجواب نفي أو طلب ＊ محضين أن وسره حتم نصب والواو كالفاء أن تفد مفهوم مع ＊

فان كان النفي غير محض وهو المنتقض نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا وجب رفع تحدثنا والطلب المحض هو ما كان بالفعل فان كان بغيره كاسم الفعل نحو صه فأحدثك أو بالمصدر نحو سكوتا فينام الناس لم يجز النصب عند غير الكسائى بل يجوز وجهان الرفع والجزم وفى الالفية :

والأمر إن كان بغير افعل فلا　　تنصب جوابه وجزمه أقبلا

وهذه المسألة تسمى عندهم بمسألة الاجوبة التسعة المذكورة عند الازهرى مع أمثلتها وهى الامر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والنفي ومنهم من جعلها ثمانية باسقاط الترجي ولأجل الخلاف فيه خصه فى الألفية بالذكر حيث قال :

والفعل بعد الفاء والرجا نصب　　كنصب ما إلى التمني ينتسب

(وقوله أقل فأحسن الخ) فأحسن منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول بما قبله والتقدير ليكن منك أقبال على فإحسان منى اليك أو مع إحسان منى اليك والاحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الاقبال وبعد الواو ومقارن للاقبال وهكذا تؤول جميع الإمثلة ليصلح العطف والمعية فيؤول مثاله فى النهي بلا تقع مخاصمة زيد فاغضا به أو مع إغضا به وفى العرض بليقع عندنا نزول فاصابتك الخير أو مع إصابتك الخير وفى التحضيض ليقع مع إكرام زيد فشكره أو مع شكره فى التمني ليت كون مال عندى فتصدق منه أو مع تصدق منه وفى الترجي لتقع مراجعة الشيخ فافهامى أو مع إفهامى وفى الدعاء ليقع توفيق لعمل صالح أو عمل صالح وفى الاستفهام هل كون زيد فى الدار فامضاء إليه أو إمضاء النفي فلا يقع قضاء على زيد أى حكم عليه بالموت فموته أو مع موته والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض طلب برفق ولين والتحضيض طلب بحث وإزعاج فلو كانت الفاء لمجرد العطف ولم تفد السببية أو لم تفد الواو المعية وجب رفع المضارع بعدهما فمثال الفاء قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومثال الواو ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب عطف على تأكل إذا كان النهي عنهما مجتمعين ومفترقين وبالرفع إن جعلت الواو للاستئناف أى ولك شرب اللبن نعم إذا كان النهي عنهما مجتمعين فقط تعين النصب حينئذ لأن الواو أفادت المعية (وقوله لكان أوضح) الصواب أن يقول لكان صحيحا لأنه يقتضى أن نسخة المصنف صحيحة واضحة إلا أن هذا أوضح منها مع أن نسخة المصنف فاسدة (وقوله لاناصب) والكلام فى النواصب لافى المنصوبات وما فى المعرب هنا غير ظاهرة (واو) هو فى محل رفع عطفا على الجواب أو على أول النواصب وليست فى محل جر عطفا على الفاء والواو مدخولة الجواب لأنها لا يجاب وكان الاليق بالمصنف تقديمها ليرتفع الابهام (قول الأزهرى بمعنى إلا) الفرق بين أو التى بمعنى إلا أن التى بمعنى إلا والتى بمعنى إلى لايقع ما بعدها غالبا إلا دفعة واحدة كالاسلام والتى بمعنى إلى يحتمل وقوعه كذلك أو شيئا فشيئا وهى عاطفة مصدرا مؤولا على مصدر كذلك وتقدير المثال الأول ليكن منك قتل للكافر أو إسلام منه وتقدير المثال الثانى ليقع لزومى لك أو قضاء حق وقد تكون بمعنى كى التعليلية نحو لأطيعن الله أو يغفر لى وإلى النصب بعد أو بأقسامها أشار فى الألفية بقوله :

كذلك بعد أو إذا يصلح فى　　موضعها حتى أو إلا أن خفى

فشمل قوله حتى التى بمعنى إلى والتى بمعنى كى وأما التى بمعنى إلا فصرح بها (وقوله وهى اللام) أطلق فيها فيشمل لام كى ولام الجحود به يسقط قول من قال وحروف الجر أربعة وهو قال ثلاثة (وقوله وكى التعليلية

والجوازم ثمانية عشر) جازما وهى قسمان ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذى يجزم ([illegible] ستة (وهى لم) نحو لم [illegible] لم حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه إلى المضى ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (و) الثانى (لما) مرادفة للم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف يجزم المضارع وينفى معناه ويقلبه إلى المضى ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون (و) الثالث (ألم) نحو ألم نشرح فنشرح مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون (و) الرابع (ألما) وهى أختها نحو ألما أحسن إليك فألما حرف تقرير بجزوم بألما وأحسن مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون (والخامس لام الامر) نحو لينفق ذو سعة مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لام (الدعاء) وهى لام الامر فى الحقيقة لكن سميت لام الدعاء تأدبا نحو ليقض علينا ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة (فى النهى) نحو لا تخف فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ولا المستعملة فى (الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة ولكن سميت دعائية تأدبا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف دعاء وجزم تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون والذى يجـــزم فعلين

هى التى لا يقدر الكلام قبلها وقدمرت فى كلام الأزهرى وتضمر أن وجوبا فى سبع مسائل لا مع لام كى وتضمر جوازا (والجوازم ثمانية عشر) (قول الأزهرى ستة) جعلها ستة باعتبار أن لم ولما قسمان ولام الدعاء ولام الأمر قسم واحد ولا فى النهى وفى الدعاء قسم واحد كما بينه الأزهرى ومن جعلها ثمانية جعل لام الدعاء قسما بنفسه ولا فى الدعاء كذلك وباعتبار الحقيقة إنما هى أربعة لأن ألم زيدت عليها همزة الإستفهام والما أصلها لما زيدت عليها الهمزة كذلك ولم يجعلها فى الألفية إلا أربعة حيث قال

بلا ولام طالبا ضع جزما   فى الفعل هكذا بلم ولما

(وهى لم) (قول الأزهرى وينفى معناه) أى يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفاعل ونفيها تارة يكون متصلا بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد وأما أن يكون منقطعا كقولك لم يقم زيد فصح أن تقول ثم قام (وقوله وتقلبه) أى تقلب زمن المضارع إلى الماضى فيصير دالا على الزمان الماضى بعد أن كان للحال والإستقبال (ولما) قول الأزهرى المرادفة (للم) احترازا لما التى بمعنى حين نحو ولما جاء أمرنا ومن التى بمعنى إلا كما فى قوله تعالى (إن كل نفس لما عليها حافظ) أى ألا عليها حافظ فى قراءة من شدد الميم وقد يقال أن القيد للبيان لان هاتين لا يقع بعدهما المضارع (وقوله فيما تقدم الخ) أشار بهذا إلى أن لما تشارك لم فى أمور وتفارقها فى أمور فما يشتركان فيه ما تقدم من حرفية وجزم ونفى وقلب ومما يفترقان فيه أن لما لا يدخل عليها أداة شرط بخلاف لم قال الله تعالى فإن لم تفعلوا ومنها أن النفى بلما لا يكون زمانه إلا متصلا بالحال بخلاف النفى بلم كما مر ومنها أن مجزوم لما يحذف اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يجوز ذلك مع لم إلا فى الضرورة ولإشتراكهما فى أمور وافتراقهما فى أمور قيل الأولى للأزهرى أن يعبر باختها بدل المرادفة تستلزم الإشتراك فى كل شىء والأختية لا تستلزم ذلك (وألم) أصلها لم زيدت عليها همزة الإستفهام وكذلك ألما أصلها لما (قول الأزهرى حرف تقرير) فيه مسامحة لأن التقرير مأخوذ من الهمزة لا غير كما أن المسامحة فى تسميتها بجملتها حرف جزم مع ان الجازم لم وكل ما قيل فى ألم يقال فى الما والتقرير أن يكون المخاطب عالما بثبوت أمر أو نفيه ثم تذكره له بصيغة الإستفهام ليثبت (ولام الأمر) أى مسمى لام الأمر وهى شكل وليس الجزم بالإسم الذى هو لام (والدعاء) اعلم أن الطالب إن كان من الأعلى للأدنى فهو أمر وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء وقد مثل الأزهرى لهما معا وإن كان من مثلك فهو القياس وفى السلم :

أمر مع استعلا وعكسه دعا   وفى التساوى فالقياس وقعا

ومثل هذا يقال فى النهى لأن الطلب ماطاب الفعل والترك (ولا) قول الأزهرى المستعملة الخ أشار بهذا المقدر لأمرين الأول أن الأصل فى لا النفى ثم استعملت فى النهى والثانى لبيان قول المصنف النهى متعلق بمحذوف لكن الأولى تقدير المحذوف نكرة ويكون حالا من لا وخرجت لا النافية والزائدة فلا يجزمان إلا شذوذا (وقوله الذى يجزم فعلين الخ) أى إصالة وإلا فقد يكون الجواب غير فعل كالجواب بفها نحن من قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به الآية وأول الفعلين يسمى فى الإصطلاح فعل الشرط لانه علامة على وجود الثانى والشرط لغة العلامة وثانيهما يسمى جواب الشرط تشبيها له بجواب السؤال ويقال له أيضا جزاء وكون الأداة هى الجازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور واعتراض بأن الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط نزل الشرط والجواب منزلة شىء واحد وقيل أن الجازم عمل فى الشرط والشرط عمل فى الجواب كما أن الإبتداء عمل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر وأطلق فى الفعلين فيشمل كونهما معا مضارعين كما فى قوله تعالى (وإن تعودوا نعد) ويشمل كونهما معا ماضيين كما فى قوله تعالى (وإن عـــدتم عدنا) وما إذا كان مضارعا نحو (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه) ومضارعا

اثنا عشر جازما (و) هي (أن) الشرطية بكسرة الهمزة وسكون النون وهي حرف يجزم المضارع لفظا والماضي محلا ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس لم نحو إن قام زيد قمت فإن حرف شرط جزم وقام فعل الشرط في محل جزم بلن وزيد فاعل قام وقمت جواب الشرط (و) الثاني (ما) الشرطية نحو وما تفعلوا (٤٨) من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بما وعلامة جزمه السكون والثالث من الشرطية نحو من يعمل سوءا يجز به فمن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم بمن ويجز جواب الشرط وهو مجزوم أيضا بمن وعلامة جزمه حذف الألف من آخره والرابع منهما نحو قوله تعالى مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين فمهما اسم شرط جازم وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء وتا مفعول به في محل نصب وبه جار ومجرور متعلق بتأتنا ومن آية بيان لمهما في موضع نصب على الحال من الهاء في به ولتسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام كي والفاعل مستتر وجوبا ونا مفعول به وبها جار ومجرور متعلق بتسحر فما الفاء رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها في المحل رفع إن قدرت حجازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين نصب خبرما وجملة فما نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس (إذما كقول الشاعر موصولة وإنك إذما تأت ما أنت آمر . به تلف من إياه تأمر آتيا . فإذما حرف الشرط على الأصح وتأت فعل الشرط وهو مجزوم بإذما وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء أيضا

ثم ماضيا وهو قليل نحو قوله ﷺ من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وإلى الأقسام الأربعة أشار في الألفية بقوله :

وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين

إلا أن الشرط كان ماضيا والجواب مضارعا فانه يحسن رفع الجواب وإن كان الشرط مضارعا والجواب كذلك فرفع المضارع الواقع جوابا قبيح إليها اشار وفي الألفية بقوله :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن

(وقوله) (اثنا عشر جازما) بزيادة كيفما على ما للكوفيين والذي للبصريين أنها أحد عشر بإسقاط كيفما وهو الذي في الالفية إذ قال .

واجزم بأن ومن وما ومهما أي متى إيان أين إذما وحيثما أنى

(وإن قول الأزهري وهي حرف الخ) أما أن فهي حرف اتفاقا وكذلك إذما لكن على الاصح وباقي الادوات أسماء وفي الألفية.

وحرف إذما كان وباقي الأدوات اسما

(وقوله المضارع لفظا) هذا إن كان معربا فان كان مبنيا جزمت محله (وقوله الماضي محلا) قال بعض منع جزمها المحل الماضي أنه لو قدر نافعلا معربا محله لكان مجزوما معربا وإلا فالماضي مبني لفظا ومحلا وبه يجاب عن اعتراض الفيشي السابق (وما) هي في الأصل موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهي في هذه الآية في محل نصب مفعول مقدم بتفعلوا لان قاعدة إعراب اسم الشرط غالبا أن فعل الشرط إن كان فعلا متعديا غير مشغول فنصب فاسم الشرط معمول له كما في هذه الآية وإن كان فعل الشرط متعديا مشغول بغير ضمير اسم الشرط كالآية الممثل بها لمن بعد فاسم الشرط في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر وإن كان فعل الشرط مشغولا بضمير عائد على اسم الشرط جاز في اسم الشرط وجهان كونه في محل نصب مبتدأ وما بعده خبر وكونه في محل نصب معمول لمحذوف يفسر ما بعده كمهما في آية وقالوا مهما وفي الآية هنا حذف الواو مع ما عطفت والتقدير والله أعلم وما تفعلوا من خير وشر وخص الخير بالذكر لشرفه (ومن) هي في الأصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط ومن في الآية مبتدأ لكون ما بعدها متعديا اشتغل بالعمل في سوأ والخبر شرط فقط على الصحيح وقيل الجواب وقيل هما معا (ومهما) هي بمعنى ما وهي اسم على الأصح بدليل عود الضمير في به عليها وهي في الآية في محل رفع بالإبتداء بمعنى شيء تأتنا الخ ويصح كونها في محل نصب مفعول بمحذوف يفسر من معنى ما بعده تقديره والله أعلم أيما تحضر تأتنا به فأيما مفعول بتحضر قدم لصدارته وأيما تفسير لمهما (وقوله في موضع نصب خبرما) هذا إن قدرت ما حجازية فان قدرت ما تميمية فنحن مبتدأ وما بعده خبر (وإذما) (قول الأزهري كقول الشاعر وإنك إذما الخ) البيت من الطويل وإعرابه إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها والجملة من الشرط أو الجواب أو هما معا خبرها وتأت فعل مضارع فاعل ضمير المخاطب وما من ما أنت موصولة في محل نصب مفعول تأت من الإتيان وأنت مبتدأ وآمر خبره الجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما والعائد المجرور بالباء وتلف مضارع ألفي متعديا إلى إثنين ومن

(و) السادس (أى) نحو قوله تعالى أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعو وما صلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأيا وعلامة جزمه حذف النون وفله الفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور خبر مقدم والأسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت الأسماء وجملة فله الحسنى فى موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (متى) نحو قوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ٭ متى أضع العمامة تعرفونى ٭ فمتى اسم شرط جازم (٤٩) وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والأصل تعرفوننى بنونين الأولى نون الرفع والثانى نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله فأيان ما تعدل به الريح تنزل فأيان اسم شرط جازم وما زائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية فى محل نصب على

موصولة مفعول أول وتأمر مضارع أمر وفاعله ضمير المخاطب وإياه مفعول مقدم بتأمر وآتيا مفعول ثان لتلف والجملة لا محل لها صلة من والعائد ضمير إياه وباقى البيت أعربه الأزهرى وفيه الشاهد (وأى) معناها بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت لعاقل كانت لعاقل وإن أضيفت لغير عاقل كانت لغير عاقل وإن أضيفت لظرف الزمان كانت ظرف زمان وإن أضيفت لظرف المكان كانت لظرف مكان وهكذا (قول الأزهرى وما صلة) أى زائدة وعبر بذلك تأدبا والتقدير والله أعلم أى اسم تدعو (ومتى) هى ظرف الزمان عام فإن ضمنت معنى الشرط عملت فلا تعمل الاستفهامية نحو متى نصر الله (قول الأزهرى نحو) (قوله أنا ابن جلا الخ) البيت من الوافر وأنا مبتدأ وابن خبره وجلا مضاف إليه ما قبله علم منقول من الفعل والفاعل المقدر فيكون محكيا ولا يصح أن يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن غير خاص بالفعل أو غالب فيه ومن شروط ما يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل أن يكون الوزن خاصا بالفعل أو غالبا فيه كما مر ويصح أن يكون جلا غير علم بل باق على فعليته فهو فعل ماض وفاعله ضمير عائد على موصوف محذوف ومفعول جلا محذوف أيضا والتقدير أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها وعرفها وطلاع مبالغة فى طالع يصح جره عطفا على محل جلا على الوجه الأول ويصح أن يكون بالرفع فيكون معطوفا على ابن والثنايا جمع ثنية وهى العقبة الصعبة ومتى فى محل نصب مفعول مقدم بأضع ومعنى أضع أجعل وباقى البيت أعربه الأزهرى والعمامة المراد بها البيضة من حديد تجعل على الرأس فى الحرب والمعنى أنى فى الوقت الذى أجعل فيه العمامة على رأسى فى الحرب تعرف شجاعتى وصحة ما ادعيته لأن الولد تابع لأبيه غالبا ويحتمل أن يكون المعنى متى أنزل العمامة على رأسى بالموت تعرف فضائلى فيكون كقول ابن رشد عند الممات تظهر البركات (وأن) (قول الأزهرى بفتح الهمزة) وكسرها لغة لبعض العرب وهى ظرف زمان ضمن معنى الشرط مبنية على الفتح وناصبها أما بعدها (قوله فأيان الخ) هذا شطر بيت من الطويل وما زائدة للوزن وتنزل مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر فى آخره منع منه اشتغال المحل بحركة القافية (وأين) ظرف مكان ضمن معنى الشرط وهى فى الآية خبر مقدم عن تكونوا والواو اسمها ولا حاجة لكلام بعض هنا (وأنى) ظرف مكان ضمن معنى الشرط (قول الأزهرى نحو قوله فأصبحت أنى الخ) البيت من الطويل وأصبح من أخوات كان والتاء المفتوحة اسمها وأنى ظرف مكان خبرها وتجد مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لمفعول واحد وحطبا مفعوله وجزلا غليظا نعت لحطب وتأججا مضارع وفاعله ضمير عائد على النار والجملة صفة نار أى تتوقد وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد الخفيفة حذفت إحدى التاءين عملا بقوله :

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر ٭ الخ وأبدلت نون التوكيد فى الوقف ألفا لقول الألفية .

وأبدلنها بعد فتح ألفا ٭ وقفا الخ

فهو مبنى لمباشرة نون التوكيد وقيل تأججا ماض لا حذف فيه والألف للتثنية عائد على الحطب والنار وقيل الألف للإطلاق والفاعل ضمير يعود على النار والأصل تأججت فحذفت تاء التأنيث ضرورة

المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله فأصبحت أنى تأتها تستجر بها . تجد حطبا جزلا ونارا تأججا — فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادى عشر

حيثما) نحو قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان فحيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضا والثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس اجلس

(وحيثما) هي ظرف مكان ضمن معنى الشرط (قول الأزهري نحو حيثما تستقم الخ) البيت من الخفيف ونجاحا مفعول يقدر وغابر الأزمان من إضافة الصفة للموصوف أي في الزمان الغابر والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا (وكيفما) أي على ما للكوفيين من أنها جازمة وهي موضوعة للدلالة على الحال ثم ضمنت معنى الشرط وقال البصريون لا تعمل لمخالفتها لأدوات الشرط لوجوب موافقة جوابها لشرطها في المعنى كمثال الأزهري فلا يجوز كيفما تجلس أذهب وإذا في الشعر خاصة معطوف على الثمانية عشر لأن الثمانية عشر تمت بدونها أو معمول لمحذوف تقديره وأزيدك على الثمانية عشر إذا في الشعر وخرج بالشعر النثر فإنها لا تعمل فيه والفرق بينها وبين سائر الأدوات حتى عمل سائرها في النثر دونها أن إذا تفيد التحقيق دائما وغيرها من الأدوات الجازمة لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه قول الأزهري واستغن ما الخ البيت من الكامل واستغن أمر من استغنى مبني على حذف الياء وما ظرفية مصدرية وربك فاعل باغنى وخصاصة فاعل تصبك والخصاصة الفقر والحاجة فتجمل روي بالجيم أمر من تجمل أي أظهر الجمال ولا تشتك لمخلوق بربك أو كل الجميل وهو الشحم المذاب وأظهر أنك تأكل كل إدام وروي فتحمل بحاء مهملة أمر من تحمل أي تكلف المشاق العظيمة بالصبر فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا وعلى كل فهو أمر مبني على السكون المقدر المانع على ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية وهي الكسر والمعنى واستغن مدة غناء الله لك وإذا ابتلاك بالفقر فاصبر (وقوله كقول عائشة الخ) أي بنت أبي بكر الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ذلك لما اشتد وجع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت ابنته إن أبا بكر الخ وقالت ذلك خوفا أن يتكلم الناس في أبيها ومعنى أسيف رقيق القلب والشاهد في وقوع يقوم مرفوعا بضمة ظاهرة بعد متى وتسمع بضم الياء من أسمع وفاعله عائد على أبي بكر ومفعوله الأول الناس والثاني محذوف تقديره صوته أو قراءته ويحتمل أن يكون يسمع بفتح الياء والميم من سمع فيكون الناس بالرفع فاعلا ومفعوله محذوف أي صوته والله أعلم.

(باب مرفوعات الأسماء)

لما فرغ من الأفعال وأقسامها شرع في الأسماء وأقسامها ثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات وقدم المرفوعات لأنها عمد ومعنى كونها عمدا أنه لا يمكن خلو كلام من مرفوع وأتى بعدها بالمنصوبات لأن المجرورات منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا. إضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المرفوعات أو الإضافة للبيان وتقديرها المرفوعات التي هي الأسماء أو الإضافة على معنى من أي الأسماء وعلى كل فقد احترز عن مرفوعات الأفعال فإنها تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا الخ وجمع مرفوعات هنا ومنصوبات ومخفوضات فيما يأتي بالألف والتاء مع أن مفردها مذكر وهو مرفوع ومنصوب ومخفوض على الحق لأن هذه الثلاثة صفة ما لا يعقل وهو لفظ وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس قال تعالى الحج أشهر معلومات جمع معلوم صفة لمذكر غير عاقل وهو أشهر جمع شهر قاله ابن هشام (الفاعل) قدمه بناء على أنه أصل المرفوعات وقيل المبتدأ هو الأصل ووجه الأول بأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي وما كان عامله لفظيا أقوى ووجه الثاني بأن ابتدائية المبتدأ ثابتة تقدم أو تأخر والفاعل أن تقدم بطل كونه فاعلا اصطلاحا ولما رأى بعضهم أن حجة كل من القولين قوية قال كل منهما أصل وإلى

فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد في بعض النسخ (وإذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر.
استغني ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل. فإذا اسم شرط جازم وتصبك فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وخصاصة فاعل وتجمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب وإنما عملت إذا وإن كانت شرطا غير جازم حملا على متى كما أهملت متى حملا عليها كقول عائشة رضي الله تعالى عنها إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه الجوزي في جامع المسانيد كما قال ابن مالك.
(باب مرفوعات الأسماء خاصة) المرفوعات من الأسماء (سبعة وهي الفاعل) نحو قام زيد (و) الثاني المفعول الذي لم يسم فاعله نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع المبتدأ وخبره نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان وأسم) أخواتها نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر إن) (و) خبر (أخواتها) نحو إن زيدا قائم (و) السابع التابع للمرفوع الأقوال

الأقوال الثلاثة أشار السيوطى فى الفريدة بقوله :

واختلفوا فيما له التأصل ۞ فى الرفع هل مبدأ أو فاعل

وجـــه كل باتجاه يجلو ۞ من ثم قال لبعض كل أصل

وأتى بعده بنائبه لأنه عوض منه ثم بالمبتدأ لأنه فاعل معنى ثم بالخبر لاحتياج المبتدأ إليه غالباً ثم اسم كان لأنه مبتدأ فى الأصل ثم خبر إن لأن أصله خبر المبتدأ وأخر التوابع لأنها لاتكون إلا المتبوع (وهو) أى التابع لايقيد كونه تابع المرفوع (أربعة أشياء) يجعل عطف البيان داخلا فى البدل بناء على قول الرضى إن عطف البيان وبدل الكل من الكل مترادفان دائماً ومذهب الجمهور إنهما مترادفان إلا فى موضعين وهذا الأخير هو المشار إليه بقوله فى الألفية :

وصالحـــاً لبدلية يرى ۞ فى غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكرى ۞ وليس أن يبدل بالمرضى

ودليل حصر التوابع فيما ذكر أن التابع لايخلو إما أن يكون بحروف مخصوصة أم لا الأول عطف النسق والثانى إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أم لا الأول التوكيد والثانى إما أن يكون مقصوداً بالحكم أم لا الأول البدل والثانى إما أن يكون مشتقاً أم لا الأول النعت والثانى عطف البيان (قول الأزهرى على هذا الترتيب) بأن قدم المصنف الفاعل ثم المفعول الذى لم يسم فاعله وهكذا ثم إن المصنف رتب التوابع على حسب ما ظهر له وإلا فإن اجتمعت التوابع فى تركيب فإنه يجب تقديم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق والمثال الجامع لها على ترتيبها جاء الرجل العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو ولم يرتبها أيضاً فى الألفية لافى الأبواب ولا فى قوله ۞ نعت وتوكيد وعطف وبدل ۞ (وقوله مقدماً الخ) الأولى أنه بكسر الدال اسم فاعل حال من المصنف المعلوم ويكون قوله الأول بالنصب مفعوله وهذا الكلام مستغنى عنه بما قبله .

﴿ باب الفاعل ﴾

(قول الأزهرى رسمه ببعض الخ) اسم هو التعريف بالأمر الخارج عن الماهية ولاشك أن كونه مرفوعاً خارج عن الماهية لايقال الرافع ليس خاصة للفاعل لأنه يشمل جميع المرفوعات وكذلك تقديم الفاعل عليه لأنه يشمل اسم كان لأنا نقول الخاصة عندهم قسمان ما يختص بالشىء ولا يكون لغيره كالضاحك للإنسان وما يختص بالشىء لخروج بعض الاشياء دون بعض كالماضى للإنسان فالمشى لا يختص به لكنه يخرج ما يمشى وهذا الثانى هو المراد هنا فتكون الخاصة التى هى الرفع والتقديم إضافة لخروج شىء دون شىء والتعريف بالخاصة الإضافية صوبه السيد وبه يسقط اعتراض من اعترض على الازهرى فى قوله خواصه ولو أراد المصنف حده بالذاتيات لقال اسم أو ما فى تأويله أسند إليه فعل أو ما فى تأويله على طريقة فعل أو فاعل (هو الاسم) أطلق فيه فيشمل الاسم الصريح نحو قام زيد والمؤول نحو قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أو لم يكفهم أنا أنزلنا فيؤول أن تخشع بخشوع وأنزلنا بانزالنا (المرفوع) أى لفظاً أو تقديراً أو محلا مثال الاول قام زيد ومثال الثانى قام الفتى والقاضى وغلامى ومن المقدر الفاعل المجرور فى اللفظ بمن الزائدة كقوله تعالى ماجاءنا من بشير وبالباء الزائدة نحو وكفى بالله شهيداً فبشير ولفظ بالله كلاهما مجرور لفظاً وفى التقدير هما فاعلان مرفوعان بضمة مقدرة فى آخرهما المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من الاولى والباء فى الثانية ومثال المحلى وهو ما كان الفاعل مبيناً كما إذا كان اسم إشارة أو موصولا نحو قام هذا وجاء الذى جاريته ذاهبة ورفع الفاعل

(وهو أربعة أشياء) أولها النعت نحو جاء زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتى تفصيلها فى أبوابها مفرقة على الاثر على هذا الترتيب بعينه مقدماً الأول فالأول

(باب الفاعل)

رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدى فقال (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله (المذكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله

الصادر منه وهو قام وقام مذكور قبل زيد فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسما ولا يكون مع الفعل إلا مرفوعا ولا يكون إلا مؤخرا عن الفعل (وهو) أى الفاعل على (قسمين) قسم (ظـــاهر) وقسم (مضمر فالظاهر) يرفعه الماضى والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الامر ثم الظاهر على عشرة أقسام الأول المفرد المذكر (نحو قولك قام زيد ويقوم زيد و) الثانى المثنى المذكر نحو قولك (قام الزيدان ويقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون ويقـــوم الزيدون) والرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك قام الرجال ويقول الرجال (والخامس المفرد المؤنث نحو قولك (قامت هند وتقوم هند و) السادس مثنى الهندان ويقوم الهندان و) السابع جمع مؤنث السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم الهندات) والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود والتاسع المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة نحو قولك (قام أخوك ويقوم أخوك

للفرق بينه وبين المفعول وخص الفاعل بالرفع لأن الرفع أو لأنه عمدة والفاعل أول لأن رتبته سابقة على رتبة المفعول فأعطى الأول للأول وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول لفظا كقولك خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر من باب القلب وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جاريا على الأقوال فى رافعه فقال هشام الإسناد وقال خلف كونه فاعلا فى المعنى والصواب أن رافعه الفعل وما أشبهه من اسم الفعل واسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهه واسم التفضيل والمصدر واسمه والظرف والجار والمجرور والمعتمدين فقول الأزهرى بفعله الاولى أن يريد أو ما شبهه والعذر له أنه نص الفعل لكونه الاصل ولاقتصار المصنف عليه فى قوله المذكور قبله فعله ثم كون الفعل مذكور لنا حقيقة كقام زيد أو حكما كما فى قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجار لافأحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك فالفعل ليس مذكورا إلا أنه عوض منه استجارك والمعوض منه غيره كالمذكور ويخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور وبالمذكور قبله فعله غالب المرفوعات (فان قلت) هذا الرسم غير مانع لانه يشمل اسم كان وتابع المرفوع بالفعل نحو قام زيد العاقل (قلت) هذا الحد إنما هو للتقريب على المبتدى كما قاله الازهرى والشيخ المعلم هو الذى يبين له (قول الأزهرى الصادر منه الخ) صدوره منه إما حقيقة أو حكما لأن الفاعل أقسام ثلاثة فاعل معنى واصطلاحا كقام زيد وفاعل فى الإصطلاح فقط نحو مات زيد وما قام زيد وفاعل فى المعنى دون اللفظ نحو ما جاءنا من بشير لأن بشير فاعل معنى وفى اللفظ مجرور بمن الزائدة قاله غير واحد (وقوله فعلم منه) أى من تعريف الفاعل المشار إليه تعريفه بحنس المثال فى الالفية بقوله :

الفاعل الذى كمرفوعى أتى ٭ زيد منيرا وجهه نعم الفتى

واحترز الأزهرى بقوله مع الفعل من كونه مع غير الفعل كالمصدر فقد يكون مجرورا كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف إلى الفاعل وهو الله (وقوله ولا يكون إلا مؤخرا الخ) إلى هذا أشار فى الالفية بقوله وبعد فعل فاعل (ظاهر) يصح جره بدلا مما قبله ويصح رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما ظاهر والظاهر هو الذى لم يدل على تكلم ولا خطاب ولا غيبة ومضمر هو الذى دل على تكلم أو خطاب أو غيبه (فالظاهر) قول الازهرى يرفعه الماضى الخ ليس المراد أن كل ماض يرفع الظاهر بل التعجب وخلا وعدا وحاشا فى الاستثناء لا ترفع إلا الضمير المستتر وليس المراد أن كل مضارع يرفع الظاهر بل لا يكون فى قولك قام القوم لا يكون زيدا لا يرفع إلى الضمير المستتر (وقوله لا يرفعه الامر) أى استقلالا وأما تبعا فيرفعه نحو قوله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك اسم ظاهر معطوف على الضمير المستتر فى أسكن والعامل فى المعطوف هو وزوجك هو العامل فى المعطوف عليه المستتر وأنت توكيد له (قام الزيدان ويقوم الزيدون الخ) جرد الفعل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى المشار إليها بقوله فى الالفية :

وجرد الفعل إذا ما أسند ٭ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وهناك لغة أخرى تلحق الفعل المسند للمثنى الالف علامة على التثنية وأسند الجمع علامة الجمع وهى الواو والنون هذه اللغة يسميها النحاة لغة أكلونى البراغيث أو لغة قوم من العرب يقولون ذلك واليها الاشارة بقول الألفية ٭ وقد يقال سعدوا وسعدوا ٭ والفعل للظاهر بعد مسند

قول الازهرى نحو قامت هند الخ بلحاق تاء التأنيث دالة على تأنيث فاعله واليها الاشارة بقول الالفية

وتاء تأنيث تلى الماضى إذا ٭ كان لأنثى

وتلزم هذه التاء فى موضوعين أحدهما إذا كان الفاعل التأنيث مفردا كان نحو قامت هند أو مثنى نحو قامت الهندان على ما ألحق فى المثنى ثانيهما أن يكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مؤنث لا فرق بين كونه عائدا على حقيقى التأنيث نحو هند قامت أو مجازى التأنيث نحو الشمس طلعت وإلى لزوم التاء فى الموضعين أشار فى الالفية بقوله :

وإنما

و) العاشر المضاف لياء المتكلم نحو قولك (قام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك) فالفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم (و) الفاعل الظاهر (المضمر) إثنا عشر ضميرا وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا أو هو قسمان متصل ومنفصل وكل منهما إما المتكلم وحده أو معه غيره أو لمخاطب أو المخاطبة أو مثناهما أو لجمع الذكور المخاطبين أو لجمع الإناث المخاطبات أو المفرد الغائب أو المفردة الغائبة أو للمثنى الغائب مطلقا أو لجمع الذكور الغائبين أو لجمع الإناث الغائبات وحاصل كل من قسمي الإتصال والإنفصال إثنا عشر قسما ومجموعها أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ويلي إلا في الإختيار ويرفعه الماضي والمضارع والأمر وذلك نحو قولك ضربت بسكون الباء فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فإنها فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكر وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربتما) بضم التاء ومثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان ومؤنثا فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين والياء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين (وضربتن) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث وما ذكره من أن التاء في الجمع هي الفاعل وما اتصل به من حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب

وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر

وإن كان الفاعل مجازي التأنيث نحو طلعت الشمس أو كان الفاعل جمع مؤنث أو ما في معناه جاز فيه وجهان عملا بقول الألفية .

والتاء مع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

وإما مع المذكر السالم فيتعين التجريد (وقوله والعاشر الخ) جعلها عشرة تقريبا وإلا فأقسام الظاهر لا تنحصر في العشرة لأن المراد أنه إما أن يضاف أو لا وإن ضيف فتارة يضاف إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا أو مثنى أو مجموع وإلى ظاهر كذلك قاله الفيشي (والمضمر) (وقول الأزهري اختصارا) بيانه إن أكثر ما وضع عليه الضمير ثلاثة أحرف وأقله حرف واحد وأقل ما وضع عليه الظاهر ثلاثة أحرف وأكثره سبعة (وقوله اثنا عشر قسما) بجعل المثنى قسما واحدا لا فرق بين كونه لمذكر أو لمؤنث (وقوله ومجموعها) أي الأقسام وفي بعض النسخ ومجموعهما بضمير التثنية العائد على الحاصلين من ضرب قسمي المتصل والمنفصل في اثني عشر أقسام الضمير (فالمتصل) قول الأزهري هو الذي لا يبتدأ به الخ أي لا يصح جعله مبتدأ فيخرج به ضمير الرفع المنفصل وتبقى ضمائر النصب المنفصلة نحو إياي لأنها لا يبتدأ بها أيضا فأخرجها بقوله ولا يلي إلا الخ فلا يغني الأول عن الثاني نعم الثاني يغني عن الأول ولا يضر وليس المراد بالإبتداء وقوعه في أول الكلام حتى يستغنى بالأول عن الثاني وبه يسقط اعتراض الفيشي وإلى حقيقة المتصل في الألفية بقوله . وذو اتصال منه ما لا يبتدأ ٭ ولا يلي إلا اختيار أبدا واحترز بنفي الإختيار من الإضطرار فقد يلي المتصل إلا فيه كقول الشاعر .

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

(وقوله يرفعه الماضي) أي يرفع محله لأن الضمائر مبنية كما يأتي وليس المراد أنه لا يرفعه إلا ما ذكر بل كذلك يرفعه الصفات كضارب ومثل المصنف للماضي وسيمثل المضارع والأمر آخر الباب (وقوله وكان غير ألف الخ) يشمل ما غير الألف ما إذا كان صحيحا نحو ضربنا وما إذا كان معتلا بغير ألف نحو غزونا ورمينا ومفهومه أنه إذا كان ألفا نحو دعانا زيد ورمانا عمرو فالنون في محل نصب مفعول به وبقي على الأزهري قيد آخر وهو أن يكون ما قبل النون من أصول الكلمة احترازا من نحو قوله تعالى شغلتنا اموالنا فالنون في شغلتنا مفعولة لأن ما قبلها وهو تاء التأنيث وإن كان ساكنا لكنه ليس من أصول الكلمة (وضربت) (قول الأزهري بكسر التاء الخ) إنما ضمت التاء مع المتكلم مناسبة لحركة الفاعل المفرد وفتحت في خطاب المفرد المذكر وكسرت في خطاب المفردة المؤنثة فرقا بين المتكلم والمخاطب وخصوا المذكر بالفتح طلبا للتخفيف لأن خطاب المذكر أكثر من خطاب المؤنث لا ولأن المذكر أشرف من المؤنث والفتح أشرف من الكسر فأعطى الأشرف للأشرف (وضربتما) وقول الأزهري (والميم والألف) فيه مسامحة لأن الذي يدل على التثنية إنما هو الألف وزيدت الميم في المثنى لئلا يلتبس بخطاب المفرد المذكر إذ حركة التاء فيه وهي الفتحة قد تشبع فينشأ عنها الف وزيدت الميم في خطاب جمع الذكر الآتي ولم يؤت بالواو لئلا يلتبس بضرب الموضوع للمتكلم وحده إذ حركة التاء فيه وهي الضمة قد تشبع فينشأ عنها الواو وزيدت النون المشددة في جمع المؤنث مقابلة للميم في جمع المذكر قال الرضي جميع ذلك وقوله حروف دالة على التثنية والجمع الخ

(و)هو قولك زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل بضرب (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر جوازا تقديره هو عائد على هند مرفوع المحل على الفاعلية والتاء الساكنة المتصلة بالفاعل حرف دال على تأنيث الفاعل والزيدان ضربا فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية والهندان

ضربتا فالالف ضمير المثنى المونث الغائب عائداً على الهندان والتـاء علامة التأنيث وأصلها السكون ولكنها حركت لإلتقاء الساكنين وفتحت المناسبة الالف وهذا المثال ساقط من أصل المصنف رحمه الله (و) الزيدون (ضربوا) قالوا وضمير جماعة المذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والالف زائدة (و) الهنداب (ضربن) فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائدا على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع بعد إلا أو ما في معناها نحو قولك ما ضرب إلا أنا وما ضرب إلا نحن وماضرب إلا أنت وماضرب إلا أنت وماضرب إلا أنتما وما ضرب إلا أنتم وماضرب إلا أنتن وماضرب إلا هو وماضرب إلا هي وماضرب إلا هما وماضرب إلا هم وماضرب إلا هن وتقول إنما ضرب أنا وإنما ضرب نحن وكذلك الباقي هذا كله مع الماضي وتقول في المضارع مع الاتصال اضرب إلى آخره وفي الإنفصال ما يضرب إلا أنا وإنما يضرب أنا إلى آخرها ومع الامر ولا يكون إلا متصلا اضرب اضربا اضربوا اضربي اضربن وما أشبه ذلك (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) أي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه يذكر بعض خواصه تقريباً على المبتدىء فقال (وهو الاسم)

الصريح

هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ دالة على التذكير والتأنيث والتثنية وهي غير صواب لأنه ليس هناك حرف بعد التاء في خطاب غير المثنى والجمع إنما يفرق فيه بين خطاب المفرد المذكر والمؤنث بفتح التاء وكسرها وضرب (قول الازهري تقديره هو) اعلم أن المستتر ماله صورة في الذهن لا يمكن النطق به والمقدر يمكن النطق به إذا علمت الفرق بينهما ظهر لك أن الازهري أطلق الإستتار في قوله مستتر وأراد به التقدير بدليل قوله تقديره ومثل هذا يقال في هند ضربت المذكور بعد وضربا (قول الازهري وهذا المثال ساقط الخ) وجه سقوطه مامر من أن الأقسام إثنا عشر بجعل المثنى المذكر والمؤنث قسما واحدا (وضربوا) (قول الازهري والألف زائدة) أي في الخط بعد الواو لتطرفها وإنما تزداد بشروط ثلاثة أن تكون بعد واو الجمع متطرفة مع الفعل فخرج بالأول نحو يغزو ويدعو والثاني نحو ضربوك وبالثالث نحو الزيدون ضاربون ولا يقال إنها غير متطرفة لأنا نقول النون منزلة منزلة التنوين قالوا ووقعت آخر أفلا تلحق الالف هذه الثلاثة (قوله أو ما في معناها) الذي في معناها ما هو إنما (وقوله ما ضرب إلا أنا الخ) إعراب هذا المثال كما بعده أن تقول ما نافية وضرب فعل ماض وإلا أداة إستثناء ويقال فيها حرف إيجاب ويقال لها أبطال للنفي السابق وأنا فاعل وكذلك نحن وهكذا هو الجاري على ألسنة المعربين وفي الحقيقة أن الضمير المنفصل الواقع بعد إلا بدل من مقدرة تقديره ما قام أحد إلا أنا وهذا هو الإستثناء المفرغ الآتي المشار إليه بقول الالفية :

وإن يفرغ سابقاً إلا لما بعد يكن كما لو الا عدما

(وقوله وتقول في الفعل المضارع مع الإتصال اضرب ونضرب الخ) تمامه تضرب وتضربين وتضربان وتضربون وتضربن وفي الغائب يضرب وتضرب والتاء للتأنيث ويضربان ويضربون ويضربن (قوله مع الامر ولا يكون الخ) ليس المراد أن الامر يرفع كل ضمير متصل كان المتكلم أو مخاطب أو غائب بل لا يرفع إلا الذي للمخاطب مستترا وبارزا ولذلك خصصه الازهري بالامثلة الخمسة التي للمخاطب .

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

هذه عبارة المتقدمين وتبعهم أبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم وعبر ابن مالك بالنائب عن الفاعل وعبارته أحسن من عبارتهم من وجوه منها أنها أخصر من عبارتهم ومنها أنها جامعة لكل ما ينوب وعبارتهم غير جامعة لانها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولا به مع أنه يكون غير مفعول به بأن يكون واحدا مما أشار له في الالفية بقوله .

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بنيابة جرى

ومنها أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لانها تشمل المفعول الثاني من نحو أعطى زيد درهما مع أنه غير مقصود وأن أجيب عنه بأن الكلام في المرفوعات (قول الازهري الذي صدر منه الفعل الخ) الذي صدر منه الفعل هو الذات وليست مراده بل المراد اللفظ الذي يقال له فاعل في الاصطلاح ولما كان اللفظ واقعا على الذات صح ذلك والمراد بالصدور مطلق التعليق فيصدق بمن صدر منه كضرب زيد وبنحو ماضرب زيد (قوله ورسمه ببعض خواصه الخ) يأتي هنا مامر في الفاعل وهو الاسم أطلق في الاسم فيشمل

المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله) لقيامه مقامه فى رفعه وعمديته ووجوب تأخيره . عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف عمرو الذى هو فاعل ضرب لغرض من الاغراض فبقى الفعل محتاجا إلى ما يسند إليه فأقيم المفعول به مقام الفعل فى الإسناد إليه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا فالتبس بالعمل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما من الآخر فأبقى الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه فى الماضى والمضارع (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب أو تقديرا كقيل وبيع وشد (وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أو تقديرا نحو يقال ويباع ويشد وسكت عن فعل الامر

لصريح نحو ضرب زيد والمؤول به نحو قل أوحى إلى أنه استمع فيؤول أنه استمع باستماع (المرفوع) أطلق فيه فيشمل المرفوع لفظا كضرب زيد أو تقديرا كضرب موسى أو محلا فى المبنى كضرب هذا (الذى يذكر معه فاعله) بأن ترك ولم يقصد الآن لا لفظا ولا تقديرا فيخرج بالاسم الجملة والفعل والحرف إلا أن قصد لفظ واحد من هذه الثلاثة نحو كتب قام زيد أو كتب ضرب أو كتب فى والأصل كتبت قام زيد أى هذا اللفظ ثم حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهكذا يقال فيما بعده وكذلك إن جعلت الثلاثة أعلاما فيصح نيابتها ليصيرورتها أسماء حينئذ ويخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور وأما الجار والمجرور الواقع نائبا فى نحو قوله تعالى ولما سقط فى أيديهم فهو فى محل رفع يخرج بالذى لم يذكر الخ سائر المرفوعات (قول الأزهرى وقيامه مقامه الخ) لو قال لقيامه مقامه فى جميع أحكامه لكان أخصر وأشمل لأن الاحكام لا تنحصر فيما ذكر بل أحكامها سبعة وإلى هذا العموم أشار فى الألفية بقوله ينوب مفعول به عن فاعل ٭ فيما له (وقوله والأصل الخ) أشار به إلى أن صيغة المبنى للفاعل أصل لصيغة المبنى للمفعول وهو مذهب البصريين وقال الكوفيون كل منهما أصل ونسب لسيبويه (وقوله لغرض من الأغراض) كالخوف على الفاعل أو منه والأغراض أحد عشر جمعها أبو حيان فى قوله :

وحذفه للخوف والابهام ... والوزن والتحقير والاعظام
والعلم والجهل لاختصار ... والسجع والوفاق والايثار

انظر حاشيتنا على المكودى تستفد (وقوله فى الإسناد إليه الخ) الاولى فى جميع أحكامه لا فى خصوص الاسناد كما ذكر مثله إلا أن الاسناد فيهما مختلف لأن الاسناد للفاعل من جهة صدور الفعل منه أو قيامه به وإلى النائب من جهة وقوعه عليه أو فيه (وقوله فالتبس الخ) توطئة لقول المصنف فان كان الفعل ماضيا الخ (وقوله فى الماضى والمضارع الخ) خص رافع النائب بالفعل تبعا للمصنف وإلا فكما يرفعه الفعل يرفعه اسم المفعول نحو زيد مضروب عبده وفى الالفية :

فهو كفعل صيغ للمفعول فى . معناه أى وعمله (فان كان الفعل ماضيا) (قول الازهرى أو تقديرا) راجع الضم والكسر بالنسبة لقيل وبيع لان كل منهما مقدر وفيهما راجع للكسر فقط بالنسبة لاشد لان الضم ملفوظ به وأصل قيل قول بضم القاف وكسر الواو تقول استثقلت الكسرة تحت الواو فنقلت إلى القاف بعد سلب حركتها ثم قلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأصل بيع بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت كسرة الباء بعد سلب حركتها وبقيت الياء ساكنة واعلم أن فى فاء الفعل الثلاثى المعتل العين المبنى للمفعول ثلاث لغات إخلاص الكسر فى الفاء والاشمام فيها والعمل فى الفعل فيما مر الثالثة إخلاص الضم فتقول فى قال وباع قول وبيع استثقلت الكسر تحت العين فيهما فحذفت الكسرة وبقيت الواو ساكنة فى الاول وقلبت الياء واوا فى الثانى فصار بوع وإلى اللغات الثلاث أشار فى الالفية بقوله :

واكسر أو اشمم فا ثلاثى أعل ... عينا وضم جاكبوع فاحتمل

وأصل شد شدد بضم الشين وكسر الدال الاولى اجتمع مثلان فى كلمة وأدغم أحد المثلين فى الآخر (وإن كان مضارعا) (قول الازهرى أو تقديرا) هذا راجع للفتح فقط والا فالضم ملفوظ به وأصل يقال ويباع يقول ويبيع بضم الاول وفتح ما قبل الآخر فيهما ثم تقول تحركت الواو والياء فى الاصل وانفتح ما قبلهما فى الحالة الراهنة بعد النقل ويشد أصله يشدد بضم الياء وفتح الدال الاولى فادغم أحد المثلين فى الآخر وجوبا وإلى هذا الحكم فى الماضى والمضارع أشار فى الالفية بقوله :

وأول الفعل أضمن والمتصل . بالآخر اكسر فى مضى كوصل . واجعله من مضارع منفتحا

لأنه لا يبنى للمفعول (هو) أى المفعول الذى لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم فى الفاعل (فالظاهر) المسند إليه الماضى (نحو قولك ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى أيضاً نائب الفاعل (والمسند إليه المضارع) نحو قولك يضرب زيد بضم أوله وفتح ما قبل آخره وإعرابه يضرب فعل مضارع مبنى لما لم يسمى فاعله وإن شئت قلت مبنى للمفعول وللمجهول زيد نائب عن الفاعل مفعول لما لم يسمى فاعله (و) لا فرق فى الفعل بين أن يكون مجردا كما مر أو مزيدا نحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء وإعرابهما على وزن ما مر قبلها وقس ما بقى على أقسام الظاهر المقدمة فى باب الفاعل (و) المفعول الذى لم يسم فاعله (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (اثنا عشر نحو قولك ضرب) بضم الضاد وكسر الراء وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول ونا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه فى موضع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المفتوحة ضمير المخاطب فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق (٥٦) وإعرابه وضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله (ضربتما) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقا فى موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله والميم والألف علامة على التثنية (وضربتم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضربتن) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث المخاطبات والحاصل أن الفعل فى الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر وأن التاء فى الجميع مفعول لما لم يسم فاعله إلا أنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج إلى تميز كل منهما عن الآخر فضموها فى المتكلم وفتحوها فى المخاطب المذكر وكسروها فى المخاطبة المؤنثة وزادوا الميم والألف فى خطاب المثنى مطلقا والميم وحدها فى خطاب الجمع فى التذكير والنون المشددة فى خطاب الجمع فى التأنيث ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله فى الحاضر (و) تقول فى الغائب (ضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازا مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره هو وهو ضمير المفرد الغائب (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء الساكنة فى آخره تأنيث ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازا فى ضربت تقديره هى وهى ضمير المفردة المؤنثة الغائبة (وضربا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره وإعرابه ضرب فعل مبنى لما لم يسم فاعله والالف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب فى موضع رفع على أنه مفعول لما يسم فاعله وأخل بضربتا المثنى المؤنث (وضربتا) وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والتاء حرف تأنيث والالف ضمير المثنى المؤنث الغائب فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل

(وقوله لانه لا يبنى للمفعول) علة عدم صحة بنائه للمفعول أمران أحدهما فساد اللفظ لايقاعه فى اللبس وذلك نحو أكرم أمر من أكرم لو بنيته للمفعول ضممت الاول فان كسرت ما قبل الآخر التبس بالماضى وإن فتحته التبس بالمضارع ثانيهما فساد المعنى وذلك أن الامر يدل على الإنشاء والمبنى للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان (نحو قولك ضرب زيد) (قول الازهرى وإعرابه) أى [illegible] المثال على القواعد الكلية التى لا تختلف وإلا فضرب لا إعراب فيه (ويضرب زيد) (قول الاز[illegible] أو للمجهول الخ) أى المجهول فاعله ثم إن هذه التسمية غير مطردة لان الفاعل قد يكون غير مجهول وأجيب بأن المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل جهل أم لا (قولك ضربت) أصله ضربنى فلان ثم حذف فلان الفاعل وأقيم المفعول وهى الياء المقامه وهى لا تصلح لان تكون فى محل رفع فأتينا بضمير مرادف لها فى المعنى يكون فى محل رفع وهو التاء ثم غيرت الصيغة (ضربنا) أصله ضربنا فلان فحذف فلان الفاعل وأقيم مقامه بعد تسكين ما قبله لان نا يصلح للرفع والنصب والجر وفى الالفية للرفع والنصب وجر نا صلح. ولا يكون فى محل رفع إلا أن سكن ما قبله كما مر (وضربت) أصله ضربك بفتح الكاف فلان (وضربت) أصله ضربك فلان بكسر الكاف (وضربتما) أصله ضربكما فلان (وضربتم) أصله ضربكم فلان (ضربتن) أصله ضربكن فلان (قوله الازهرى ومناسبة كل بما اختص به الخ) قد مر ذلك فى باب الفاعل بعبارة قريبة لأن المناسبة ذكره هنالك (وضرب أصله زيد ضربه فلان (ضربت) أصله هند ضربها فلان (وضربا) أصله الزيدان ضربهما عمرو (قول الازهرى وأخل بضربتا الخ) قال الفيشى فيه نظر لأن الألف هى الضمير

وأما التاء فهى للتأنيث وضربنا مثل ضربا وأصله الهندان ضربهما عمرو (وضربوا) أصله الزيدون ضربهم عمرو (وضربن) أصله الهندات ضربهن عمرو ففعل بجميع ما مر عدا ضربنا الثانى ما فعل بضربت الأول من حذف ضمير النصب والإتيان بما يرادفه من ضمائر الرفع (قول الأزهرى ماضرب إلا أنا الخ) أصله ماضرب فلان إلا إياى ثم حذف فلان الفاعل وأنيب الضمير المنصوب منابه وهو لا يصلح أن يكون فى محل رفع فيؤتى بضمير مرفوع منفصل مرادف له فى المعنى وهو أنا وهكذا يقال فى جميع الضمائر المنفصلة (وقوله وقس عليه ما أمكن الخ) ليس المراد أن بعضها يمكن فى المضارع وبعضها لا يمكن بل كلها ممكنة بل المراد قس ما أمكنك استحضاره والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب المبتدأ والخبر)

جمعهما فى باب واحد لأن الخبر لازم للمبتدأ وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر لأن المبتدأ على قسمين رافع للخبر ووصف رافع لمكتفى به عن الخبر نحو أقائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل أغنى عن الخبر وفى الألفية

وأول مبتدأ والثانى . فاعل سد فى أسار ذان ؟

وسمى الجزء الأول مبتدأ لأن الجملة ابتدئت به لفظا أو تقديرا أو رتبة إن تأخرت لأن رتبته التقديم وسمى الجزء الثانى خبرا من تسمية الجزء باسم الكل إذ مجموعهما هو الخبر الذى حصلت به الفائدة أو لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة (قول الأزهرى وهو) أى ماذكر من مبتدأ والخبر وما ذكر يصدق بالمثنى فلذلك صح عوده على المثنى وهما المبتدأ أو الخبر والأخبار عنه بالمثنى وهما الثالث والرابع (وقوله الصريح هو الذى لا يحتاج فى كونه اسما إلى تأويل فيصدق بالظاهر نحو زيد والمضمر نحو أنت والمؤول هو الذى يحتاج فى كونه اسما إلى تأويل وسيمثل الأزهرى لهما معا (وقوله لفظا أو محلا) أطلق اللفظ على مايشمل المقدر نحو موسى قائم بدليل مقابلته المحل والفرق بين التقديرى المحلى أن الأول الكلمة معه معربة ولا موجب لبنائها والمانع من ظهور الإعراب فيها كون الحرف الأخير الذى يكون الإعراب عليه لا يقبل الحركة أصلا لكونه ألفا كموسى يخشى أو يقبلها ثقيلة لكونها ياء نحو يأتى القاضى أو واوا كيدعو كما مر وأن الثانى المحلى المانع فيه قائم بجملة الكلمة وهو المبنى نحو هذا (وقوله بالابتداء) سيعرفه الأزهرى بعد وأشار بهذا إلى القول الصحيح من أن رافع المبتدأ الابتداء ورافع الخبر المبتدأ كما سيذكره وإلى ذلك أشار فى الألفية بقوله :

ورفعوا مبتدأ بالابتدا . كذاك رفع خبر بالمبتدا

وهذا مذهب سيبويه وقيل إن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وقيل الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر وقيل الابتداء رفعهما معا فهذه أقوال أربعة وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جاريا على الأقوال الأربعة (وقوله أى المجرد) ليس المراد أن العوامل كانت فيه ثم أزيلت كما يقتضيه التعبير بالمجرد بل المراد أنه خال منها فعبارة المصنف بالعارى أحسن من تفسير الأزهرى له لأنها لا إيهام فيها (وقوله غير الزائد الخ) هذا مخرج اللفظية فلا يضر وجوده ثم أن القيد يحتمل أن يكون بيانا لمراد المصنف بناء على جعل أل فى العوامل للكمال لأن الزائد غير كامل ويحتمل أن يكون اعتراضا عليه بناء على جعل أل للاستغراق والحرف الزائد أو شبهه هو الذى لا يتعلق بشىء وقد مثل الأزهرى للزائد بحسبك درهم فحسبك فى اللفظ مجرور بالباء وفى التقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد ودرهم خبره وقال السيوطى تبعا لشيخه الصواب أن درهم مبتدأ وحسبك خبر لأن درهم هو المخبر عنه فى المعنى بالكفاية ومثل شبه الزائد كقوله

(وضربوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى للمفعول والواو ضمير جماعة المذكرين الغائبين فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والألف حرف زائد (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة وإعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والنون ضمير جماعة الاناث الغائبات فى موضع رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله وهذا كله فى المتصل وتقول فى المنفصل ماضرب إلا أنا وماضرب إلا نحن وماضرب إلا أنت وما ضرب إلا أنت وما ضرب إلا أنتما وماضرب إلا أنتم وماضرب إلا أنتن وماضرب إلا هو وماضرب إلا هى وماضرب إلا هما وماضرب إلا هم وماضرب إلا هن وكذلك تقول إنما ضرب أنا وإنما ضرب نحن إلى آخره والفعل فى الجميع مضموم الأول مكسور ماقبل الآخر وقس عليه ما أمكن فى المضارع فلا نطول بذكره .

« باب المبتدأ والخبر » وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول « المرفوع » لفظا أو محلا بالابتدا (العارى) أى المجرد (عن العوامل اللفظية) غير الزائد وما أشبهها

فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير الزائد للزائد أو شبهها وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل واسم كان وأخواتها لكونها عاملها لفظياً وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء والابتداء عباره عن الاهتمام بالشيء وجعله أولا لثان بحيث يكون الثانى خبرا عن الأول وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ وأن تصوموا خير (٥٨) لكم فان تصوموا فى تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخير خبره والتقدير صومكم خير لكم (والخبر) الأصل (هو الإسم المرفوع) المبتدأ (المسند إليه) أى إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر نحو قولك زيد قائم فزيد المبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ وتارة يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك الزيدان قائمان فالزيدان مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف وقائمان خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضا (و) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون (فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضا نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك الزيود قيام وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو هند قائمة وتارة تكونان مثنيين لمؤنث نحو الهندان قائمتان وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهنود قيام «والمبتدأ» من حيث هو «قسمان» قسم «ظاهر» وقسم «مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك «والمبتدأ» المضمر اثنا عشر» ضميرا منفصلا (وهى أنا) المتكلم وحده (نحن) المتكلم مع غيره أو معظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وأنت) بكسر التا المخاطبة (وأنتما) بضم الياء المثنى مطلقا (وأنتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات المنفصلة

---

* لعل أبي المغوار منك قريب * فلعل حرف ترج وجر وأبى مجرور فى اللفظ وبلعل بالياء النائبة عن الكسرة فى التقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو الغائبة عن الضمة المقلوبة ياء لأجل الحرف الشبيه بالزائد وهو لعل وقريب بالرفع خبر المبتدأ أليست لعل من أخوات أن وإلا لقال لعل أبا بالألف والفرق بين الزائد وشبهه وإن كان كل منهما لا يتعلق أن الزائد لا يتوقف عليه المعنى فوجوده وعدمه سيان وشبه الزائد يتوقف المعنى عليه ألا ترى أن لعل فى المثال السابق تفيد الترجى فالقرب إلى الآن لم يقع فلو حذفتا وقلت أبو المغوار منك قريب لتوهم أن القرب وقع مع أنه إلى الآن لم يقع فيختل المعنى بحذفها (وقول الأزهرى فخرج بالاسم الفعل الخ) محل خروجهما إذ بقيا على معناهما ولم تنسب إليهما وإلا بأن نسبت إليهما نحو قام فعل ماض ومن حرف جر فهما حينئذ اسمان فتعرب قام أو من مبتدأ ولك فيه وجهان إما أن تقول أنه محكى قصد لفظه وإما أن تعربه بالضمة المقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية لا الضمة الظاهرة خلافا لبعضهم وفى الكافية :

وإن نسبت لأداة . فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

ما بعده خبر (وقوله الفاعل) كما يخرج الفاعل يخرج النائب وخبر أن وسائر المرفوعات (وقوله والابتداء عبارة) أى معبر به فهو إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ثم فسر معنى الاهتمام بقوله واجعله أولا لثان فيكون وجعله بالجر عطفا على الاهتمام عطف تفسير ولا نلتفت إلى ما فى الفيشى وغيره والمراد بالشيء فى قوله عن الاهتمام بالشيء وجعله أولا المبتدأ أو بالثانى فى لثان الخبر (وفى قوله يكون الثانى خبر عن الأول الخ، مراده بقوله خبرا مخبر به ولو حكما ليدخل الفاعل الذى سد مسد الخبر فيما إذا كان المبتدأ وصفا كما مر فلا يعترض على الأزهرى بأن تعريفه للابتداء غير جامع لقصوره على المبتدأ الذى له خبر (وقوله والتقدير صومكم الخ) أو صيامكم ثم لا فرق بين أن يكون السابك ملفوظا به كالآية أو مقدرا نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منصوب بأن مضمرة مؤول بمصدر مبتدأ أى سماعك وخير خبره وأشار فى الألفية إلى المبتدأ بالمثال حيث قال :

مبتدأ زيد وعاذر خبر . إن قلت زيد عاذر من اعتذر ؟

والخبر (قول الأزهرى الأصلى) وهو المفرد (فإن قلت) الخبر كما يكون مفردا يكون جملة كما يأتى فلم خصه الأزهرى بالمفرد. قلت حمله على خصوص المفرد لأجل قول المصنف هو الإسم لأنه لا يصدق حقيقة إلا بالمفرد ويكون المصنف على هذا الحل ساكتا عن تعريف الخبر الواقع جملة والصواب حذف قوله الأصلى ليكون كلام المصنف شاملا للخبر المفرد وللجملة ويكون قول المصنف الإسم شاملا الإسم حقيقة وهو المفرد والإسم تأويلا وهو الجملة والظرف والجار والمجرور إن تعلقا باسم فهما من قبيل المفرد وإن تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة (المرفوع) أى لفظا وتقديرا أو محلا وتدخل الجملة فى محل (المسند إليه) أى المسند هو أى الخبر إلى المبتدأ وخرج به جميع المرفوعات وإلى تعريف الخبر أشار فى الألفية بقوله. والخبر الجزء المتم الفائدة. «والمبتدأ» قول الأزهرى من حيث هو» أى لا بقيد كونه ظاهرا ولا مضمرا وإن اعتبرت أحدهما لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره «وهى أنا» حاصل الضمائر المرفوعة

(وهو) للمفرد الغائب ، وهي للمفردة الغائبة ، وهما للمثنى الغائب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغائب فيها إذا وقعت مبتدآت أن نخبر عنها بما يطابقها في المعنى (نحو قولك أنا قائم فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره ، ونحن قائمون ، فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه إعراب لأنه ضمير ومحله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وما أشبه ذلك من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان وأنتم قائمون وأنتن قائمات وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخل فيه إعراب والصحيح في أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أن الضمير هو أن فقط وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد ،والخبر ، من حيث هو (قسمان) قسم ،مفرد ، وقسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا فإنه في هذا الباب يسمى مفردا ،فالمفرد نحو قولك زيد قائم ، والزيدان قائمان والزيدون قائمون فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك ، أربعة أشياء ، في الجملة وشيئان في شبهها فالشيئان في شبه الجملة هما (الجار والمجرور والظرف) هو التامان ، و ، الشيئان في الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمر (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره فالجار والمجرور نحو قولك زيد في الدار والظرف نحو قولك زيد عندك والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف المحذوف

المنفصلة اثنا عشر الاثنان الأولان للمتكلم وخمسة بعدهما للمخاطب والخمسة الأخيرة للغائب ويؤخذ من المصنف حيث ذكر الظاهر معرفة والظاهر لا يكون إلا معرفة أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة ولا يجوز أن يكون نكرة إلا بمسوغ وفي الألفية ولا يجوز الابتدا بالنكرة . مالم تفد الخ ، وقوله بما يطابقها الخ ، أي يساويها في المثنى تذكيرا وتأنيثا إفرادا وتثنية وجمعا ومن غير الغالب أن لا تقع مطابقة كما إذا أخبر عن المبتدأ باسم التفضيل مضافا إلى نكرة نحو أنت بكسر التاء أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال وأنتن أفضل نسوة أو كان مجردا من الإضافة نحو أنت بكسر التاء أفضل وأنتما أفضل وأنتم أفضل وأنتن أفضل فيلزم في اسم التفضيل في الوجهين عدم المطابقة عملا بقول الألفية :

وإن لمنكور يضف أو جردا ... ألزم تذكيرا وأن يوحدا

وكما إذا أخبرت بمصدر نحو أنت عدل وأنتما عدل وأنتم عدل وأنتن عدل وقوله مبني سيأتي في باب النعت وجه بناء الضمائر من حيث هي وقوله هو ان فقط والألف زائدا في إنا للإشباع وأنما حركت النون فرقا بين الضمير والناصبة المخففة والزائدة وقال الكوفيون الجميع هو الضمير وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقا وأما هو وما بعده فالمختار أن الضمير هو الهاء في الجميع وقيل الجميع أيضا قسمان مفرد وغير مفرد وإلى هذا التقسيم أشار في الألفية بقوله . ومفردا يأتي حمله قول . الأزهري هنا احترازا من المفرد في باب الإعراب ، ومنه في المنادى واسم لا وقد تقدم جميع ذلك ثم المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما تحمل ضميرا يعود على المبتدأ كمثال المصنف ومثال الأزهري والجامد فارغ من الضمير نحو زيد أخوك إلا أن أول بالمشتق فيتحمل ضميرا نحو زيد تميمي أي منسوب إلى تميم وإلى قسمي المفرد أشار في الألفية بقوله والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن (وغير المفرد قول الأزهري هو الجملة الخ) في هذا إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يقول شيئان بدل أربعة أشياء والعذر للمصنف أن الجملة لما كانت شاملة للاسمية والفعلية وشبهها قسمان أيضا صح ذلك الجار والمجرور قول الأزهري التامان الخ التام منهما هو الذي تتم به الفائدة غير ملاحظة المتعلق به المقدر فلا يجوز الاخبار بالناقص نحو زيد بك أو زيد مكانا ولم يقيدهما المصنف لأنهما إذا أطلقا لا ينصرفان إلا للتمام (مع فاعله) الأولى أن يقول مع مرفوعه ليشمل النائب عن الفاعل نحو زيد يضرب أبوه واسم كان زيد كان أبوه قائما ويجاب بأنه يطلق عليهما فاعل مجازا (قول الأزهري الظاهر) مثاله زيد قام أبوه (وقوله أو المضمر) نحو زيد قام (مع خبره) الأولى أيضا أن يقول مع مرفوعه ليشمل الخبر ويشمل الفاعل الذي أغنى عن الخبر نحو عمرو ضارب به الزيدان فعمرو مبتدأ أول وضارب مبتدأ ثان والزيدان فاعل بالثاني أغنى عن الخبر والثاني وفاعله خبر عن المبتدأ الأول ثم الجملة الواقعة خبر إلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ والروابط قيل أمور عشرة غالبها الضمير كما في مثال المصنف ومنها اسم الإشارة ومنه قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير ومنها تكرار المبتدأ بعينه نحو الحاقة ما الحاقة ومحل كون الجملة تحتاج إلى الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وإلا فلا تحتاج لرابط نحو منطوقي الله حسبي فمنطوقي مبتدأ أول والله مبتدأ ثاني وحسبي خبر عن الثاني والجملة من الثاني وخبره خبر عن الأول ولا تحتاج لرابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى وإلى احتياج الجملة لرابط أشار في الألفية بقوله : حاوية معنى الذي سيقت له . وقال معنى ولم يقل ضميرا ليشمل الرابط بجميع ما يكون

الرابط به إلى كون الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لاتحتاج لرابط أشار فى الألفية بقوله .
وإن تكن إياه معنى اكتفى . بها ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية والإنشائية نحو اضربه لاتقع خبرا على مذهب الجمهور وإن وردت فتؤول بحذف القول (وقوله لاهما) أى وحدهما أو مع متعلق ففى المسألة ثلاثة أقوال أصحها ماقاله الأزهرى ولا ينبنى على هذا الخلاف شىء لأن المقدر لابد من اعتباره على كل (وقوله وأن تقديره الخ) معطوف على أن الخبر مدخول للصحيح لكن يجب تأويل الصحيح فى هذا الأخير بالأرجح لأن تقديره فعلا أو اسما كل منهما متفق عليه والخلاف إنما هو المختار وإن أبقيت العبارة على ظاهرها اقتضت أنه لايجوز تقديره فعلا وليس كذلك وإلى كون الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختيار تقديره مفردا أشار فى الألفية بقوله :

واخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

فلما قدم كائن على استقر علمنا أن المختار تقديره مفردا وكائن المقدر اسم فاعل من كان التامة ولا يجوز أن تكون ناقصة لأنه يكون الجار والمجرور والظرف خبرها ويتعلق بكائن آخر ويلزم التسلسل (فإن قلت) مافائدة افراد الجار والمجرور والظرف بالذكر مع أنه قدر عاملها اسما كانا من قبيل الاخبار بالمفرد وإن كان عاملها فعلا كانا من قبيل الاخبار بالجملة كما مر (قلت) لما لم يتمحضا لجهة واحدة افرادا وبالذكر وسميا بشبه الجملة (زيد قام أبوه قول الأزهرى والمضاف إليه الخ) يقتضى أن المضاف إليه له مدخل فى الخبرية كذلك والعذر له إنه كما كان رابطا صح أن يعد من جملة الخبر والمختار عند النحويين نحو زيد ضربته أن الخبر إنما هو الفعل والفاعل واما المفعول وسائر المنصوبات فإنما هى من تتمات الفعل والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر ﴾

لما علمت أن المبتدأ مرفوع بالابتدا . والخبر مرفوع بالمبتدأ أراد أن يبين لك بعض العوامل اللفظية المحترز عنها فيما مر التى تدخل على المبتدأ والخبر فتزيل عمل الابتداء ابتدأ ويصير العامل لها (قول الأزهرى وتسمى النواسخ الخ) جمع ناسخ مأخوذ من النسخ الذى هو الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته عن مكانه وتسميتها بذلك ظاهر لأنها أزالت عمل الابتداء والمبتدأ إنما أزالته لأنها عامل لفظى والابتداء معنوى واللفظى أقوى من المعنوى وقوله هنا أى من الكتاب قيل لاحاجة إليه لأنها فى كل كتاب ثلاثة وأما ماذكر فى غير هذا الكتاب من أفعال المقاربة ومن وما ولا ولات وأن المشبهات بليس فهو داخل فى أخوات كان قلت يجاب عن الأزهرى بأنه جعل مايتعدى إلى ثلاثة مفاعل كاعلم وأرى قسما رابعا فيكون عنه احترز وهو ظاهر وكونها ثلاثة باعتبار عملها وأما باعتبار ذاتها فهى قسمان أفعال وهى كان وظن وأخواتها وحروف وهى إن وأخواتها وقدم كان وأخواتها لأنها أفعال والأصل فى العمل للأفعال وقال كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلا لأن كان هى أم الباب ولذلك اختصت بأمور منها ما أشار إليه فى الألفية بقوله تزاد كان حشو الخ وقدم أن وأخواتها على ظن وإن كانت أفعالا لأن أحد الجزأين مع أن مرفوع وإن كان الرفع جديدا وأما ظن فالجزأين معا منصوبان تخرجا معا عن أصلهما (وقوله أى المبتدأ) أى الذى كان قبل دخولها يسمى مبتدأ يؤخذ منه أن الرافع جديد فهو غير الرفع الذى كان حيث كان مبتدأ هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون أن المبتدأ باق على رفعه وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول كان وكان غير عاملة ورد باتصال الضمير بها فى نحو كنته والضمير لايتصل إلا بعامله وقوله ويسمى اسمها أى يسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة ويسمى فاعلها مجازا كما أن المنصوب يسمونه خبرا حقيقة ومفعولا

لاهما وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر (و) الفعل مع فاعله نحو قولك (زيد قام أبوه) فزيد مبتدأ وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف إليه فى موضع رفع خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه (و) المبتدأ مع خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى موضع رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته والله تعالى أعلم

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

وتسمى النواسخ (وهى) هنا أقسام (ثلاثة) الأول (كان وأخواتها و) الثانى (إن وأخواتها و) الثالث (ظننت وأخواتها) وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف (فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أى الخبر ويسمى خبرها

مجازا

وإنما لم يسمو الاسم المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا لأن هذه الأفعال فى حال نقصانها تجردت عن الحدث الذى من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجى حروفا (وهى) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا وإلا فهى أكثر من ذلك الأول (كان) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى إما مع الدوام والاستمرار نحو وكان الله غفورا رحيما وأما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) والثانى (أمسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء نحو أمسى زيد غنيا (و) الثالث (أصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو أصبح البرد شديدا (و) الرابع (أضحى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالظاء المشالة وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهى للتحويل والانتقال نحو صار السعر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما أى الآن (و) التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر (مازال وما أنفك وما فتىء وما برح) مقرنة بما النافية أو شبهها كالنهى ونحوه

مجازا والتسمية فى كل اصطلاحية خالية عن المعنى والافزيد من قولك كان زيد قائما وضعه الواضع اسما للذات لا لكان لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الكاف والواو والنون لأن أصله كون وقائما ليس خبرا فى المعنى عن كان لأن كان فعل والافعال لا يخبر عنها فالإضافة فى كل لأدنى ملابسة وهى كونها تعمل فيه وإلى عمل كان أشار فى الالفية بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر . تنصبه (وقوله إنما لم يسمو الاسم المرفوع بها فاعلا) أى اصطلاحا وإلا فيسمى فاعلا مجازا كما أن المنصوب بها يسمى مفعولا مجازا كما علمت (وقوله تجردت الخ) بيانه أن كل فعل تام له مدلولان الحدث والزمان كضرب فى قولك ضرب زيد عمرا فانه يدل على الحدث وهو الضرب الصادر من الفاعل والواقع على المفعول ويدل على الزمان الماضى وهذه إنما دلت على الزمان دون الحدث فلذلك قيل لها نواقص وهذا الذى قاله الأزهرى هو قول سيبويه وأكثر البصريين ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بوجوه عشرة وقال الصواب أنها دالة على الحديث العام ومعنى نقصانها حينئذ أنها لا تكتفى بالمرفوع وهو الذى تقتضيه عبارته فى الألفية إذا قال :

. وذو تمام ما برفع يكتفى . (وقوله فصارت كالروابط) أى من حيث كونها تجمع على معمولين كما أن الحرف يربط اللازم ويوصله إلى المعمول (وقوله ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة بمعنى هنالك أى من أجل كونها مجردة عن الحدث وصيرورتها كالحروف الرابطة والموصلة لمعانى الأفعال إلى الاسماء سماها الخ والصواب أنها أفعال كما علمت (وقوله هنا) أى فى هذه المقدمة وإلا ففى غيرها المطولات أكثر ولم يذكر فى الألفية فى باب كان ما ذكره المصنف هنا نعم زاد فى الألفيه ما ولا ولات وأن المشبهات بليس وأفعال المقاربة (كان) (قول الأزهرى هى لا تتصاف الخ) حاصل ما حققوه هنا أن كان من قولك كان زيد قائما تدل على زمن معين وهو الماضى وعلى حدث مبهم وهو السكون ووجه ابهامه صدقه بالقيام والقعود والأكل والشرب مثلا وقد عينه الخبر الذى قائم مما يدل على حدث معين وهو القيام وعلى زمن مبهم لصدقه بالماضى والحال والاستقبال وقد عينته كان والحاصل أن الحدث المبهم فى كان عينه الخبر والزمن المبهم فى الخبر عينته كان والمراد بالخبر عنه والاتصاف من جهة المعنى وكذا يقال فى سائر هذه الأفعال فانه بعض وتأمله وهذا مبنى على دلالة هذه الأفعال على حدث لكنه مبهم وهو الحق كما علمت لكنه خلاف ما مر للازهرى (وظل) (قول الأزهرى بالظاء المشالة) أى التى شيلت عليها شكلة تشبة الألف للفرق بينها وبين الضاد (وبات قول الأزهرى بات زيد مفطرا) الاولى أن يدل مفطرا بنحو مصليا لأن الخبر لا فائدة فيه لأنه من المعلوم أن يبيت الإنسان معطرا (وصار) (قول الأزهرى والانتقال عطف تفسير على ما قبله) ثم تارة يكون من ذات إلى ذات نحو صار الطين ابريقا أو من صفة إلى صفة كمثال الأزهرى نحو صار الفقير غنيا (وليس) (قول الأزهرى لنفى الحال) أى لنفى زمن الحال والتكلم (وقوله عند الإطلاق) فسره بقوله والتجرد عن القرينة أى بأن كان التركيب خاليا عما يفيد الدلالة على الزمان الماضى والمستقبل ومفهوم أنه إذا كان التركيب قرينة تدل على الماضى كامس أو تدل على الحال كالآتى أو على المستقبل كغد عمل عليها ولا إشكال حينئذ (ومازال) (قول الأزهرى بما النافية) ليس الشرط تقدم خصوصا كما يوهمه بل الشرط تقدم النفى بما أو غيرها بل لا فرق بين أن يكون النفى بالحرف كما مثل أو بالاسم نحو غير منفك زيد عن القيام فمنفك اسم فاعل من انفك وزيدا سمها وعن القيام خبرها أو بالفعل نحو ليس ينفك زيد جالسا والنافى إما ملفوظ به كما ذكر أو مقدر كقوله تعالى تالله تفتؤ أى لا تفتؤ لكن لا يحذف إلا بشروط ثلاثة كون الفعل مضارعا فى جواب قسم والنافى لا ومثل تقدم النفى تقدم شبهه وهو النهى والدعاء فمثال النهى .

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو . ت فنسيانه ضلال مبين

وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر عنه على حسب مايقتضيه الحال نحو مازال زيد عالماً وانفك عمرو جالساً وما فتىء بكر محسناً وما برح محمد كريماً وما أشبه ذلك (٦٣) (و) الثالث عشر (مادام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهى لاستمرار الخبر نحو لا أصحبك مادام زيد متردداً اليك وسميت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد متردداً اليك (وما تصرف منها) أى والذى تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف (نحو كان) فى الماضى (ويكون) فى المضارع (وكن) فى الأمر (و) نحو (أصبح) فى الماضى (ويصبح) فى المضارع (وأصبح) فى الأمر (تقول) فى عمل الماضى من كان (كان زيد قائماً) (وأعرابه كان فعل ماض ناقص وزيد اسمها وقائماً خبرها وتقول فى عمل المضارع من كان يكون زيد قائماً وإعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيداً اسمها وقائماً خبرها وتقول فى عمل الامر من كان كن قائماً وإعرابه كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وقائماً خبره وتقول أصبح زيد قائماً ويصبح زيد قائماً وأصبح قائماً وإعرابه على وزن ماقبله والذى لاينصرف منها دام وليس تقول لاأكلك مادام زيد قائماً وليس عمرو شاخصاً وما أشبه ذلك من الامثلة (وأما) القسم الثانى من النواسخ وهو (إن وأخواتها فانها تنصب الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى خبرها (هى) ستة وقال
أحرف (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت

فصاح منادى مرخم صاحب على غير قياس لأن ترخيم الخالى من التاء شرطوا له أربعة شروط من جملتها العلمية وصاحب ليس بعلم وإنما هو صفة ولا ناهية وتزل مضارع زال من أخوات كان فيه ضمير مستتر اسمها واذكر بالنصب خبرها مثال والدعاء . ولازال منهلاً بجرعائك القطر . فلا حرف دعاء وزال من أخوات كان والقطر اسمها ومنهلاً من أنهل المطر إذا نزل خبرها وهو دعاء المحبوبة بدوام المطر الذى يدوم معه الخير (وقوله وهذه الخ) مبتدأ والافعال بالرفع نعت أو بدل والأربعة نعت للافعال وللملازمة متعلق بمحذوف خبر هذا (وقوله على حسب ما يقتضيه الحال) فان اقتضى الحال ثبوت مدلول خبرها لاسمها فى بعض الأزمنة دون بعض فعلى ما اقتضاه نحو مازال زيد عالماً أى منذ صلح للعلم وليس ذلك على سبيل الدوام فالحالة تشهد بأنه قبل قبوله للعلم لم يكن عالماً (ومادام) (قول الأزهرى لنيابتها عن الظرف) الظرف الذى نابت عنه مدة ومعنى نيابتها عنه أنها استعملت فى موضع يستعمل فيه الظرف وأشار الأزهرى بهذا إلى دفع ما قد يقال إن ما حرف والظرف لايكون إلا اسماً وحاصله أنها ليست ظرفاً بنفسها وإنما استعملت فى موضعه (وقوله لتأويلها مع الخ) فيه مسامحة لان المؤول هو مابعدها لكنها لما كانت آلة للسبك صح إسناد التأويل لها مجازاً فلو لم تكن قبلها ما فهى تامة بمعنى بقى والمنصوب بعدها حال نحو دمت صحيحاً وكذلك يعرب المنصوب حالاً إن تقدمها ما وكانت مصدرية وغير ظرفية نحو يعجبنى مادمت صحيحاً أى دوامك صحيحاً وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن فتحصل مما ذكر أن هذه الأفعال ثلاثة أقسام منها مايعمل بدون شرط وهى ثمانية كان وليس وما بينهما ومنها مايعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه وهو أربعة زال وبرح وفتىء وانفك ومنها مايعمل بشرط تقدم ما الظرفية المصدرية وهى دام خاصة وإلى تعداد هذه الأفعال وتقسيمها للاقسام الثلاثة أشار فى الألفية بقوله كـكان ظل بات أضحى أصبحا الأبيات الثلاثة (وماتصرف منها) لما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى وكان غير الماضى يعمل عمل الماضى نبه عليه بقوله وما معطوفه على كان ويصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك ومعنى التصرف هنا وفى باب المصدر تحول الفعل إلى أمثلة مختلفة وليس المراد به الاشتقاق لان المختار أن أصل المشتقات المصدر وفى الالفية . وكونه أصلاً لهذين انتخب .

(قوله الأزهرى والذى يتصرف منها الخ) اعلم أن هذه الافعال باعتبار التصرف وعدمه أقسام ثلاثة منها مالايتصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودام على الاصح ومنها مايتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته لانه ليس له أمر ولا مصدر ومنها مايتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقى فيستعمل منه جميع التصاريف إلا اسم المفعول لانه إنما يصاغ من التام وقد مثل المصنف للماضى ومثل الازهرى للمضارع والامر ومثل المصدر يعجبنى كون زيد قائماً فكون مصدر كان الناقصة وزيد اسمها وقائماً خبرها ومثال اسم الفاعل وما كل من يبدى البشاشة كائناً . أخاك . فكائناً اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على من اسمها وأخاك خبرها ومن أراد استيفاء مصادر هذه الأفعال فعليه بالشريف فى هذا المحل فقد بينها مع أمثلتها وإلى عمل غير الماضى أشار فى الالفية بقوله وغير ماض مثله قد عملا . وهذه الافعال تستعمل تامة مكتفية بالمرفوع إلا ثلاثة منها لاتستعمل إلا ناقصة وهى فتىء وليس وزال وإلى القسمين أشار فى الألفيه بقوله

وذو تمام ما برفع يكتفى . وما سواه ناقص فى . فتىء ليس زال دائماً قفى

(شاخصاً) معناه ذاهباً أو حاضراً فان الشخوص يكون بمعنى الذهاب وبمعنى الحضور (وترفع الخبر) يأتى فى تسميته الاسم اسماً والخبر خبراً ما مر فى كان وما ذكره من أن الخبر مرفوع بها هو مذهب البصريين

وقال الكوفون هو مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخولها واستدلوا على ذلك بأنها أضعف من الأفعال فلا تعمل فى منصوب ومرفوع وإلى عمل إن وأخواتها أشار فى الألفية بقوله :

لإن أن ليت لكن لعل   كان عكس مالكا من عمل

(وقوله لابد أن يطلبها عامل الخ) يجب تقييد العامل بغير القول فإن كان العامل قولا وجب الكسر وإلى ما تفتح فيه همزة ان وتكسر فيه أشار فى الألفية بقوله .

وهمز إن فتح لسد مصدر   مسدها وفى سوى ذاك اكسر

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله   وحيث أن ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أوحلت محل   حال كزرته وإنى ذو أمل

وقوله وإعرابها على وزن الخ) نعم يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز التقديم نحو أن لدينا أنكالا إن فى ذلك لعبرة وإلى ذلك أشار بقوله فى الألفية

وراع ذا الترتيب إلا فى الذى   كليت فيها أو هنا غير الذى

(وقوله لاختلاف ألفاظها الخ) اللام ليست للتعليل لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدما فيقتضى أنه مهما اختلف اللفظ إلا ويختلف المعنى وليس كذلك إذ الغالب اختلاف المعنى لاختلاف اللفظ نحو إن ولكن وقد يختلف اللفظ ولا يختلف المعنى كما فى إن وأن باعتبار فتح الهمزة وكسرها الأولى أنها ظرفية بمعنى وقت كأنه وإنما تختلف المعنى وقت اختلاف اللفظ فيؤخذ منه أنه مهما اختلف المعنى إلا ويختلف اللفظ ولا عكس وهو المراد (وقوله وإنما عملت) هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال الأصل فى الحرف إذا اختص بالإسم أن يعمل عملا خاصا وهو الجر فلم عملت هذه الأحرف النصب والرفع فأجاب بقوله وإنما عملت الخ وقدم منصوبها على مرفوعها ليعلم أنها فرع فى العمل على عكس الأفعال المتعدية (وقوله دلالتها على المعانى) أى الآتية لا معنى كان وأخواتها فوجه الشبه كون كل منهما دل على معنى لكنه غير المعنى الذى دل عليه الآخر ولذلك بينه الأزهرى بقوله فمعنى ان الخ (التركيد) لام الجر هنا وفى الألفاظ المذكورة بعد زائد فى الخبر قطعا ولا معنى لجواب بعض بقوله التوكيد خبر متعلق بخاص تقديره مصروف التوكيد لأنه يقتضى أن الأصل فيها غير التوكيد ثم استعملا فى التوكيد وليس كذلك والتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب إيجابا نحو إن زيدا قائم أو نفيا نحو إن زيدا ليس بقائم وقدم فى الكلام على الخطبة إن السامع إن كان خالى الذهن يلقى إليه الكلام من غير تأكيد وإن كان شاكا فى النسبة فالأحسن التأكيد وإن كان منكرا فيجب التأكيد (الاستدراك) (وقوله الأزهرى وهو تعقيب الكلام الخ) أى الاتيان بها عقب كلام تام مغاير لما بعدها إيجابا أو نفيا وهى متوسطة بينهما (وقوله برفع ما يتوهم ثبوته الخ) أى من الكلام الواقع قبلها كما إذا قلت زيد شجاع فتوهم أنه كريم لأن من جاد بنفسه يجود غالبا بماله من باب أحرى فإذا أردت رفع ذلك التوهم قلت بعد ذلك الكلام لكنه بخيل (وقوله أو نفيه) اعترض بأنه لم يوجد مثال يختص به كل مثال به هو داخل فيما قبله وهو كذلك فإذا قلت ما زيد بكريم لتوهم أنه غير شجاع لأن البخل والجبن متلازمان غالبا فاذا أردت رفع ذلك التوهم قلت لكنه شجاع فيقال لهذا رفع للجبن الذى توهم ثبوته ويقال أيضا ثبوت الشجاعة التى توهم نفيها فالأول يغنى عن الثانى وانظر ما معنى كلام الفيشى هنا (للتشبيه) (قول الأزهرى وهو الدلالة الخ) وتفسير فعل للتشبيه من فعل المتكلم والدلالة وصف للفظ الدال على التشبيه كالكاف ولا يصح أن يفسر فعل المتكلم وهو التشبيه بوصف اللفظ وهو الدلالة ولا العكس وأجيب بأن فى الكلام حذفا والتقدير وهو الحكم بالدلالة ولا شك أن الحكم من فعل على مشاركة أمر لأمر فى معنى (و) معنى (لكن) للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو

بفتح التاء المثناة فوق (ولعل) بتشديد اللام الأخيرة تقول إن زيدا قائم وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع خبرها وزيد اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى أن زيدا منطلق وإعرابه بلغ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومنطلق خبرها وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلاق وتمتاز أن المفتوحة الهمزة بكونها لابد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف إن المكسورة وتقول كأن زيدا أسد ولكن عمرا جالس وليت عمرا شاخص وما أشبه ذلك ولعل الحبيب قادم وإعرابه على وزن ما تقدم لا تختلف عملها وإنما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها وإنما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضى نحو كان فى البناء على الفتح ودلالتها على المعانى فمعنى كان إتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى كما تقدم ومعنى إن المكسورة وأن المفتوحة (للتوكيد) أى تأكيد النسبة (و) معنى (كأن للتشبيه) وهو الدلالة نفيه (و) معنى (ليت)

المتكلم ولا بد أن يزاد فى التعريف بالكاف ونحوها لاخراج نحو عمرو فانه يصدق عليه مشاركه فى الأمر فى معنى وهو المجىء والاخراج نحو قابل زيد عمر (للتمنى) (قول الأزهرى وهو طلب مالا طمع فيه الخ) أى أصلا ولا يمكن وجوده وهو المستحيل كقوله :

ألا ليت الشباب يعود يوما ۞ فاخبره بما فعل المشيب

(وقوله أو ما فيه عسر الخ) أى يمكن وجوده ولكنه غير عسير كقول الفقير ليت لى قنطارا من ذهب فوجدان الفقير لقنطار من الذهب عسير وليس بمحال عقلا ويمتنع طلب الواجب لذاته كقولك ليت غدا يجىء (للترجى) (قول الأزهرى باشفاق المكروه) أى الخوف من الوقوع فى المكروه وقيل التوقع أعم من المحبوب والمكروه ولكن المحبوب يسمى ترجيا والمكروه إشفاقا ثم أن الترجى أخص من التمنى لأن التمنى يكون فى المستحيل والممكن والترجى لا يكون إلا فى الممكن ولا يكون فى المستحيل فلا يقال لعل الشباب عائد وأما قول فرعون لعلى أبلغ الأسباب وبلوغه لأسباب السموات محال فهو جهل منه (على أنهما مفعولان لها) لهذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الثانى منصوب على الحال إلى عمل ظن وأخواتها وعددها أشار فى الألفية بقوله (أنصب له بفعل القلب جزأى ابتدأ أعنى رأى الخ) قول الأزهرى حيث لا مانع عندم أمران الغاء وتعليق فالالغاء ترك العمل جوازا لغير موجب لفظى ومحلا لضعف العامل إما بتوسطه نحو زيد ظننت قائم وإما بتأخره نحو زيد قائم ظننت فيجوز فى كل منها العمل والالغاء إلا أن المتوسط يجوز فيه العمل والالغاء على حد سواء وقيل العمل أقوى والالغاء فى التأخر أقوى وأن تقدم العامل على كل شىء فلا يجوز الغاؤه نحو ظننت زايدا قائما وإن تقدم على المعمولين وتقدم غيره عليه نحو متى ظننت زيدا قائما ففى جواز الالغاء فى هذه الصورة خلاف وظاهر عبارة الالفية كما قال المكودى جواز الالغاء فى هذه الصورة أيضا حيث قال مشيرا لجميع الصور

وجواز الالغاء لا فى الابتداء والتعليق ترك العمل لفظاً لا محلا لتوسط واحد ماله الصدارة بين العامل والمعمولين أو أحدهما والأشياء التى تعلق أشار إليها بقوله فى الالفية :

والتزم التعليق قبل نفى ما ۞ وأن ولا لام ابتدا أو قسم ۞ كذا والاستفهام ذاله انحتم ۞ نحو علمت لزيد قائم فجملة لزيد قائم فى محل نصب سدت مسد مفعولى علم كذا عمم بعضهم فى المانع فى كلام الأزهرى والظاهر تخصيص المانع فى كلامه بالالغاء لأن العمل معه متروك لفظا ومحلا فهو الذى ينبغى أن يعد مانعا وأما التعليق فالعمل فى المحل موجود فلا ينبغى أن يعد مانعا (وقوله وذكر من ذلك عشر الخ) أشار بهذا الكلام إلى أن المصنف لم يستوف جميع أخوات ظن وهو كذلك فقد بقى عليه من الثلاثة عشر المذكورة فى الالفية خمسة عد وحجا ودرى وهب وتعلم وزاد هنا على ما فى الألفية سمعت وأما اتخذت فليس من زيادته على الألفيه لأنها من أفعال التصيير فهى داخلة فى قوله والتى كصيرا أيضا بها أنصب مبتدأ وخبرا (وقوله أى تفيد ترجيح الخ) بمعنى أنها تدل على رجحان وقوع المفعول الثانى غالبا ومحل ظن تتعدى لمفعولين إذا لم تكن بمعنى اتهم وإلا تعدت لواحد فقط نحو ظننت زيداً على المال أى اتهمته ويأتى نص الالفية (ورأيت) كون رأى اليقين غالب ومن غير الغالب أفادتها الظن وقد اجتمعا فى قوله تعالى إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أى يظنون يوم القيامة بعيداً ونعلمه قريباً وتقدر أى بما إذا لم تكن بمعنى ذهب وإلا تعدت لواحد فقط نحو رأى أبو حنيفة حلية كذا ورأى الشافعى حرمته وكذلك إذا كانت بمعنى أبصر نحو رأيت الهلال أى أبصرته (وعلمت) كونها لليقين غالب ومن غير الغالب نحو قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن لأن الايمان محل القلب فلا يمكن فيه إلا الظن ومحل تعديتها لمفعولين إذا لم تكن بمعنى عرف وإلا تعدت لواحد نحو علمت الحق بمعنى عرفته وإلى كون علم بمعنى عرف وظن

بمعنى

(التمنى) وهو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر (و) معنى (لعل للترجى) وهو طلب الأمر المحبوب (والتوقع) وهو المعبر عنه عند قوم بالاشفاق فى المكروه نحو لعل زيداً هالك والترجى فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنى فان الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب (وأما) القسم الثالث من النواسخ وهو (ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ) ويسمى مفعولها الأول (و) تنصب (الخبر) ويسمى مفعولها الثانى وإنما نصبها على أنهما مفعولان لها حيث لا مانع وذكر من ذلك عشرة أفعال أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى (وهى ظننت) نحو ظننت زيدا قائما (وحسبت) نحو حسبت بكرا صديقا (وخلت) نحو خلت الهلال لائحا (وزعمت) نحو زعمت زيدا صادقا (وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثانى) هى (رأيت) نحو رأيت المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت زيدا صادقا

بمعنى أنهم المتقدمة أشار فى الألفية بقوله :

لعلم عرفان وظن تهمه   تعدية لواحد ملتزمة

(ووجدت) محل تعدى لمفعولين إذا لم تكن بمعنى أصاب وإلا تعدت لواحد نحو وجدزيدضالته أى أصابها ومحل كونها متعديه إذالم تكن بمعنى حزن وإلا كانت لازمة نحو وجد زيد على عمر و بمعنى حزن عليه (وقوله حصوله النسبة) أى استقرارها فى السمع (وقوله إذادخلت على مالايسمع)أى وكان ما بعدها يسمع كما فى المثال المذكور فإن ذات النبى لاتسمع القول المذكور بعد يسمع فلوكان الأول بما يسمع نحو سمعت قول النبى ﷺ تعدت لواحد اتفاقاً وكذلك إن كان الأول والثانى مما لا يمكن سماعها نحو سمعت النبى ﷺ يأكل أو يذهب لأن التقدير سمعت قول النبى فى حال أكله أو ذهابه تعدت لواحد أيضاً (وقوله بعد سلب حركتها) وهى الفتحة فالتقى ساكنان الياء واللام فحذفت الياء لرفع التقاء الساكنين وكذا يقال فى كل معتل العين مهما أسند إلى التاء أو نا نحو بعت وبعنا وقلت وقلنا لكن بعدنقل هذا الأخير من فعل مفتوح العين إلى فعل المضموم (وقوله ليس داخلا) أى ليس منها فيقال حينئذ ما وجه ذكره فيها فأجاب بأنه ذكره فيها استطراداً لتمام النواسخ والاستطراد ذكر الشىء فى غير محله لمناسبة ومحل ظن وأخواتها المنصوبات كما أن ذكر خبر واسم أن استطرادى أيضاً تتميم لعملهما وفى بعض النسخ وهذا القسم دخيل فى المرفوعات بالإثبات وهى صحيحة ويكون المعنى وهذا القسم أدخله المصنف فى المرفوعات وكان حقه أن يذكر فى المنصوبات ويطلب بالاستطراد كما قال والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب النعت)

لما فرغ من المرفوعات التى تعرب على غير وجه التبعية شرع فيما على وجه التبعية وبدأ منها بالنعت وتقدم عددها ووجه حصرها وما تقدم منها عند اجتماعها فى باب مرفوعات الأسماء والنعت عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف خاص بما لا يتغير قيل ولذا يقال أوصاف الله ولا يقال نعوت الله (قول الأزهرى رسمه ببعض خواصه الخ) قال بعض الصواب إن قول المصنف تابع ليس برسم ولا حد بل لبيان بعض أحكامه والنعت لغة وصف الشىء بما هو فيه واصطلاحا ما أشار إليه فى الألفية بقوله :

فالنعت تابع متم ما سبق * بوسمة أو وسم ما به اعتلق

فتابع جنس يصدق بجميع التوابع ومعنى متم مكمل لمتبوعه وموضح له أن كان معرفة كزيد العاقل ومخصص لمنعوت أن كان نكرة نحو جاء رجل عاقل و بوسمة أى بعلامة تكون فى المتبوع نفسه وذلك إذا كان النعت حقيقياً نحو جاء زيد الفاضل أو بعلامة تكون فيما يتعلق بالمتبوع وذلك إذا كان سببيا نحو جاء زيد الفاضل أبوه فيكون الحد شاملا للحقيقى والسلبى فتابع جنس مكمل مخرج لعطف النسق والبدل لأنهما لا يقصد بهما مجرد الإيضاح والتخصيص بل كل منهما مقصود فى نفسه وخرج بقوله بوسمه الخ عطف البيان والتوكيد إما عطف البيان فلأن الثانى عين الأول معنى قائم به فقط وكذلك التوكيد فإنه يكون بالنفس ونفس الشىء هو الشىء لا معنى فيه واعترض ابن هشام على هذا الحد بأنه غير جامع ورد اعتراضه فى التصريح فانظرهما تستفد (فى رفعة) أى رفعه المطلق لا فى شخصه ليشمل ما إذا كان رفع المنعوت والنعت ظاهرا نحو جاء زيد الفاضل أو مقدراً نحو جاء يحيى القاضى ويشمل ما كان رفع أحدهما ظاهراً والآخر مقدرا نحو جاء موسى العاقل وجاء زيد القاضى ويشمل ما إذا كان رفعها معا بالحركة كما

صديقا (وجعلت) نحو جعلت الطين إبريقا وواحد يفيد حصول النسبة فى السمع (و) وهو (سمعت) نحو سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول فالنبى مفعول أول وجملة يقول مفعول ثان هذا على رأى أبى على الفارسى فى قوله ان سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنين والجمهور على أن جملة يقول ونحوها فى موضع نصب على الحال من المفعول لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد تقول فى إعراب (ظننت زيداً منطلقاً) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان (و) فى إعراب (خلت عمرا شاخصا) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خليت بكسر الياء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعمرا مفعول أول وشاخصاً مفعول ثان (وما أشبه ذلك) ومن أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم أعنى ظن وأخواتها دخيل فى المرفوعات وحقه أن يذكر فى المنصوبات ولكنه ذكر استطرادا لتتميم بقية النواسخ .

« باب النعت »

رسمه ببعض خواصه تقريبا

 على المبتدى فقال (النعت تابع للمنعوت فى رفعه) أن كان المنعوت مرفوعا (ونصبه) أن كان المنعوت

حقيقياً أم سببياً ثم إن رفع المنعوت مخفوضاً (وتعريفه إن كان المنعوت معرفة (وتنكيره) إن المنعوت نكرة سواء أكان النعت النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة ويسمى النعت حينئذ حقيقياً وإن رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ما ذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة ويسمى النعت حينئذ سببياً تقول في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوب المستتر في الرفع مع الإفراد والتعريف والتذكير (قام ((زيد العاقل) وفي النصب رأيت زيداً العاقل) في الخفض (مررت بزيد العاقل) وتقول مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان العاقلان ورأيت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين وتقول في تثنية المذكر مع التنكير جاء رجالان عقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء الزيدون العاقلون ورأيت الزيدين العاقلين ومع التنكير جاء رجال عقلاء ورأيت رجالا عقلاء ومررت برجال عقلاء وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة ورأيت هندا العاقلة ومررت بهند العاقلة ومع التنكير جاءت امرأة عاقلة ورأيت امرأة عاقلة ومررت بامراة عاقلة وتقول في ورأيت

مثل وأحدهما بالحركة والآخر بالحروف نحو جاء أخوك العاقل وما إذا كان مرفوعين بالحرف نحو جاء الزيدون والعاقلون وهكذا يقال في النصب والجر (وتعريفه) أي مطلق التعريف لا في الشخص ليشمل ما إذا كان تعريف المنعوت والنعت من جهة واحده نحو جاء الرجل الفاضل فكان من المنعوت والنعت تعريف بأل ويشمل ما إذا كان تعريفهما من جهتين نحو جاء زيد العاقل فالمنعوت تعرف بالعلمية والنعت تعرف بأل نعم يجب أن يكون المنعوت مساويا للنعت في التعريف كما في المثال الاول أو يكون المنعوت أعرف من النعت كما في المثال الثاني ولا يجوز أن يكون النعت أعرف من المنعوت فان ورد ما يوهمه وجب إعرابه بدلا نحو يا زيد العاقل لان الأولى تعرف بالنداء والثاني تعرف بأل والمعرف بأل أعرف من المعرف بالنداء (قول الأزهري سواء كان النعت حقيقياً الخ) حمل كلام المصنف على ما يشمل القسمين الحقيقي والسببي وهو الصواب لأنهما يشتركان في الخمسة المذكورة لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثالين (وقوله تبعه أيضاً في تذكيره الخ) أي تبعه في اثنين من خمسة زيادة على ما ذكره المصنف (فان قلت) قد بقي حينئذ على المصنف ما زيد فيه الحقيقي على السببي من الأشياء الخمسة المذكورة عند الأزهري (قلت) أجيب بأن ذلك مأخوذ من تمثيله أو يقال إن المعلم نائب عن المصنف فهو الذي يبين ذلك المتعلم وإلى كون النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير كان النعت حقيقياً أو سببياً أشار في الألفية بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا (وقوله ويكمل له حينئذ أربعة عن عشرة الخ) واحد من الرفع والنصب والخفض وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وإنما تكمل له جميع العشرة في وقت واحد لأن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مخفوضاً مرة واحدة لما بينها من التضاد ولا معرفة نكرة وكذلك ولا مذكرا ومؤنثا ولا مفردا مثنى مجموعا (وقوله وإن رفع) فاعل رفع عائد على النعت وسببي مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه والظاهر بالنصب نعت سببي والمراد بالظاهر في كلام الأزهري ما قابل المستتر بدليل مقابلته فيدخل فيه ما إذا رفع ضميرا بارزا فيكون من قبيل النعت السببي نحو جاء زيد الضاربه أنا (وقوله تبعه في اثنين من خمسة الخ) هي المذكورة في كلام المصنف واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير و(وقوله ويسمى النعت حينئذ) أي حين رفع الاسم الظاهر الملتبس بضمير الموصوف (وقوله سببيا) نسبة إلى السبب النعت السببي هو الذي بينه وبين المنعوت علاقة ككونه أباً للمنعوت أو عبداً له (وقوله تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الازهري هنا أن صور النعت التي مثل لها حقيقي أو سببي اثنتان وسبعون صورة وبيانها إجمالا أن تقول النعت إما أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعا وكل من الثلاثة إما مذكرا وإما مؤنث وذلك ست وكل من الست إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض وذلك ثمان عشرة وكل إما معرفة ونكرة مجموع ذلك ست وثلاثون وكل إما حقيقي وإما سببي ومجموع ذلك اثنتان وسبعون وقد استوفى رحمه الله مثلها وكونها اثنتين وسبعين فقط مبني على أن جمع المذكر السالم مع الكسر قسم واحد كما أن جمع المؤنث والمكسر كذلك في الحقيقي والسببي والحق أن كلا من السالم والمكسر قسم برأسه في جميع ما ذكر فتكون الصور حينئذ ستا وتسعين صورة خاصلها أن النعت إما مذكر أو مؤنث وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو جمع سالم أو جمع تكسير فذلك ثمان وكل الثمان إما معرفة أو نكرة وذاك ست عشرة كل منها أما مرفوع أو منصوب أو مخفوض وذلك ثمان وأربعون من ضرب ثلاث في ست عشرة وكل إما حقيقي وإما سببي وذلك ست وتسعون وقد مثل الأزهري لاثنتين وسبعين وبقي عليه أربع وعشرون وسأبينها لك في مواضعها قريبة إن شاء الله تعالى (وقوله وتقول في جمع المذكر مع التنكير الخ بقي عليه هنا ست صور كان ينبغي له أن يذكرها قبل قوله وتقول الخ ثلاث منها لجمع المذكر السالم مع التنكير نحو جاء زيدون عاقلون

مثنى المؤنث مع التعريف جاءت الهندان العاقلتان ورأيت الهندين العاقلتين ومررت بالهندين العاقلتين ومع التنكير جاءت إمرأتان عاقلتان ورأيت إمرأتين عاقلتين ومررت بإمرأتين عاقلتين وتقول جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات العاقلات ورأيت الهندات العاقلات ومررت بالهندات العاقلات ومع التنكير جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات فالنعت فى هذا كله رافع لضمير النعوت المستتر وتقول فيما إذا رفع سببى النعوت الظاهر فى الإفراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورأيت زيد القائم أبوه ومررت بزيد القائم أبوه ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورأيت رجلا قائم أبوه ومررت برجل قائم أبوه وتقول فى تثنية المذكر مع تعريف جاء الزيدان القائم أبوهما ورأيت الزيدين القائم أبوهما ومررت بالزيدين القائم أبوهما ومع التنكير جاء رجلان قائم أبوهما ورأيت رجلين قائماً أبوهما ومررت برجلين قائم أبوهما وتقول فى جمع المذكر مع التعريف جاء فى الرجال القائم آباؤهم ورأيت الرجال القائم آباءهم ومررت بالرجال القائم آباءهم ومع التنكير جاء فى رجال قائم آباءهم ورأيت رجالا قائم آباؤهم وتقول فى المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند القائم أبوها ورأيت هند القائم أبوها ومررت بهند القائم أبوها ومع التنكير جاءتنى إمرأة قائم أبوها ورأيت إمرأة قائماً أبوها ومررت بإمرأة قائم أبوها وتقول فى تثنية المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم أبوهما ورأيت الهندين القائم أبوهما ومررت بالهندين القائم أبوهما ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبوهما ورأيت امرأتين قائما أبوهما ومررت بإمرأتين قائم أبوهما وتقول فى جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم آباؤهن ورأيت الهندات القائم آباؤهن ومررت بالهندات القائم آباءهن ومع التنكير جاءت نساء قائم آباهن ورأيت نساء قائماً آباءهن ومررت بنساء قائم آباءهن فالنعت فى هذا القسم يلزمه الإفراد والتذكير دائما

ورأيت زيدين عاقلين ومررت بزيدين عاقلين لأنه لا يجمع العلم حتى يقدر تنكيره وثلاث من جمع المذكر المكسر مع التعريف نحو جاء الرجال العقلاء ورأيت الرجال العقلاء ومررت بالرجال العقلاء (وقوله ومع التنكير جاءت نساء الخ) الاولى أن يبدل نساء بهندات لأن نساء ليس جمعاً وإنما هو اسم جمع لا مفرد من لفظه وإنما له مفرد من معناه وهو إمراة وبقى عليه أيضاً ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله فالنعت فى هذا الخ ثلاث منها جمع المؤنث مع المكسر نحو جاء الهنود الحبليات ورأيت الهنود الحبليات ومررت بالهنود الحبليات وثلاث لجمع المؤنث مع التنكير نحو جاء هنود حبليات ورأيت هنود حبليات ومررت بهنود حبليات فصور الحقيقى ثلاث وأربعون ست وثلاثون ذكرها وبقى عليه اثنتا عشر قد علمتها (وقوله ويقول فى جمع المذكر مع التعريف الخ) وبقى عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله وتقول ثلاث منها لجمع المذكر مع التعريف نحو جاء الزيدون القائم آباؤهم ورأيت الزيدون القائم آباؤهم ومررت بالزيدين القائم آباؤهم وثلاث أيضاً فيه مع التنكير نحو جاء زيدون قائم آباؤهم ورأيت زيداً قائماً آباؤهم ومررت بزيد قائم آباؤهم (وقوله مع التنكير جاءت نساء الخ) يأت فيه ما مر فى الحقيقى وبقى عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله فالنعت فى هذا الخ ثلاث منها لجمع المؤنث المكسر مع التعريف نحو جاءت الهنود القائم آباؤهن ورأيت الهنود القائم آباؤهن ومررت بالهنود القائم آباؤهن وثلاث فيه أيضاً مع التنكير نحو جاءت الهنود قائم آباؤهن ورأيت هنوداً قائماً آباءهن ومررت بهنود قائم آباءهن فصور السببى ثمان وأربعون ذكر الأزهرى منها ستاً وثلاثين وبقى عليه اثنتا عشر كما علمت فصور الحقيقى والسببى من حيث هما ست وتسعون هذا إن كانت النعت باسم الفاعل فإن كان باسم المفعول بأن تجعل المضروب بدل العاقل أو القائم فيما مر أو بالصفة المشبهة بأن تجعل الحسن بدلا من العاقل أو القائم كانت الصور مائتين وثمان وثمانين (وقوله والنعت فى هذا القسم) أعنى السببى يلزمه الافراد أى ولو كان مثنى أو مجموعا وإنما لزمه الإفراد لان النعت الرافع للاسم الظاهر منزل منزلة الفعل الرافع للظاهر أيضاً فكما أن الفعل إذا إسند إلى مثنى ومجموع يجرد من علامة التثنية والجمع فكذلك الوصف وهذا على اللغة المشهورة المشار إليها بقول الألفية .

وجرد الفعل إذا ما أسندا لإثنين أو جمع كفاز الشهدا

وأما على اللغة التى تلحق الفعل علامة التثنية نحو قاما الزيدان أو علامة الجمع نحو قاموا الزيدون المشار اليها بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الخ فيقال عليها هنا جاء الزيدان العاقلان أبوهما وجاء الزيدون العاقلون آباءهم فتكون الألف حرفا دالا على التثنية والواو حرفا دالا على الجمع (وقوله والتذكير) أى إذا كان الفاعل مذكراً ولو كان المنعوت مؤنثاً كقولك جاءت هند القائم أبوها وسائر أمثلة المؤنث السابقة وإذا كان الفاعل مؤنثاً أنث الوصف ولو كان المنعوت مذكراً نحو جاء زيد العاقلة أمه لأن الوصف تابع للفعل وحكم الفعل أنه أسند لمذكر ذكر وإن أسند لمؤنث أنث وإلى كون النعت الحقيقى يطابق منعوته فى الإفراد والتذكير وفروعهما والسببى فيما ذكر أشار فى الألفية بقوله

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواها كالفعـل

فسوى التذكير هو التأنيث وسوى التأكيد هو التثنية والجمع وأحال فى ذلك على الفعل فعلم أن الحقيقى يطابق المنعوت فى الإفراد والتذكير وفروعهما والسببى لا يطابق المنعوت فيما ذكر (وقوله مع غير الجمع) غير الجمع هو المفرد والمثنى (وقوله ويضعف تصحيحه الخ) أى جمعه جمع سلامة نحو جاء رجال قائمون آباؤهم ووجه ضعفه إنه تابع للفعل والفعل يجرد على اللغة الفصحى فكذلك ماأشبه وهو الوصف كما مر فتحصل أن الوصف مع الجمع يختار تكسيره ثم إفراده ثم جمعه جمع تصحيح (وقوله هذا إذا نعت الخ) الإشارة عائدة على لزوم الإفراد فى السببى مع غير الجمع (وقوله هذا استعمال) هو رفعه للاسم الظاهر ولزوم إفراده السببى الظاهر وأما إذا كان النعت بهما حقيقياً فتلزم مطابقتهما كاسم الفاعل من غير إشكال (وقوله عن السببى الظاهر) وهو العبد والوجه فى المثالين بعد والمناسب تقديمهما هنا ليتنزل ماذكر عليهما وليتبين أصلهما وحاصل ذلك أن أصلهما جاء زيد المضروب عبده الحسن وجهه فالمضروب والحسن نعتان لزيد وعبده مرفوع على النيابة عن الفاعل بمضروب ووجه مرفوع على أنه فاعل بالحسن فالنعت فيهما سببى لرفعهما الاسم الظاهر الملتبس بضمير الموصوف ثم حول الإسناد عن الظاهر الذى هو العبد والوجه إلى المضاف اليه الذى هو الهاء العائدة على الموصوف وصار الضرب مسنداً إلى ضمير زيد مجازاً وكذلك الحسن لأن من الضرب عبده أو أحسن وجهه صح أو يسند الضرب اليه أو الحسن مجازاً ثم انتصب الاسم الظاهر الذى كان مرفوعاً على التشديد بالمفعول به فوقع هنالك قبح إجراء الوصف المتعدى لواحد مجرى الوصف المتعدى لإثنين فى الأول الذى هو مضروب فإنه اسم مفعول من ضرب وهو إنما هو يتعدى لواحد مجرى الوصف المتعدى لإثنين فى الأول الذى هو مضروب إلى اثنين صورة إحدهما النائب عن الفاعل والآخر المنصوب على التشبيه بالمفعول به فجر العبد كذلك الوجه فى المثال الثانى نصب على التشبيه المفعول به فوقع فيه قبح أيضاً وهو إجراء الوصف القاصر الذى هو الحسن لأنه من حسن وفعل مضموم لايكون إلا لازما مجرى الوصف المتعدى لواحد فجروه بالإضافة فالجر فيهما من نصب لامن رفع لئلا يلزم إضافة الشىء إلى نفسه وأل فى العبد والوجه لتزيين اللفظ لاغير وليست خلفاً عن الهاء المضاف اليه لأن الهاء لم تحذف وإنما هى مستترة فى الوصف كما علمت وحيث حول الإسناد فيهما وجب فى النعت المطابقة نحو جاء الزيدان المضروبان العبد وجاء الزيدون الحسن الوجه بنصب العبد والوجه أو جرهما مع حذف النون (وقوله فيستتر) أى الضمير الذى كان منفصلا بالإسم الظاهر (وقوله ينصب السببى) أى الذى كان سببياً متحملا للضمير وإلا فالضمير الآن انتقل للوصف وصار الوصف مسنداً للضمير ولا الظاهر ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة وظاهره أن النصب والجر على حد سواء وليس كذلك بل الجر أولى لرفع القبح كما علمت (وقوله حينئذ) أى حين تحويل الإسناد عن الظاهر إلى الضمير وصيرورة الظاهر منصوباً أو مجروراً (وقوله إلى القسم الأول) وهو الحقيقى ومعنى رجوعه له أن تلعين فيه المطابقة وليس المراد أن النعت يصير حينئذ جارياً على من حوله كالحقيقى (المعرفة) لما قدم المصنف فى كلامه ذكر التعريف والتنكير كأن قائلا قال له ماهى المعرفة وماهى النكرة فشرع يبنهما (فان قلت) كما قدم التعريف والتنكير قدم الرفع والنصب والخفض فلم تكلم على الأولين وسكت عما عداهما (قلت) استغنى عن الكلام فى الرفع والنصب والخفض لتقدم الكلام عليها فى باب علامات الإعراب ثم المناسبات تقديم النكرة على المعرفة لكون المعرفة فرعاً عنها لكونها تحتاج والنكرة لاتحتاج ومالايحتاج أصل لما يحتاج وأجيب بأنه قدمها لشرفها بدلالتها على شىء معين ثم القاعدة أن الشىء إذا كان محصوراً بالعد استغنوا عن حده ولما كانت المعرفة محصورة بالعدم لم يحتج

مع غير الجمع وأما مع الجمع فيختار تكسيره على افراده نحو مررت برجال قيام آباؤهم ويضعف تصحيحه هذا نعت باسم الفاعل فإن نعت باسم المفعول أو صفة المشبهة جاز فيه هذا لاستعمال وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببى الظاهر إلى ضمير المنعوت فيستتر فى النعت وينصب السببى على التشبيه بالمفعول به أو يخفض بإضافة النعت اليه وحينئذ يطابق منعوته فى التأنيث والتثنية والجمع ويرجع إلى القسم الأول مثاله جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل فى كل مثال بما يناسبه (والمعرفة)

المصنف لحدها بل قيل حدها غير ممكن لقول ابن مالك فى شرح التسهيل من أراد أن يحد المعرفة من دون اعتراض عليه فقد عجز من الوصول إليها (قول الأزهرى من حيث هى) أى لا تفيد كونها ضميراً أو علماً إلخ لئلا يلزم تقسيم الشىء إلى نفسه وغيره ولا يفيد كونها لا تنعت ولا ينعت بها إلى آخر ما يأتى للأزهرى (خمسة أشياء) الحق أنها سبعة جمعها ابن مالك فى الكافية بقوله مقدماً الأعرف فالأعرف

فمضمر أعرفها ثم العلم ... واسم إشارة وموصول متم

وذو أداة ومنادى عينا ... وذو إضافة بهـا تبينا

وبقى المصنف من السبعة الموصول كما بقى عليه وعلى الألفية فى قولها :

وغيره معرفة كهم وذى ... وهند وابنى والغلام والذى

النكرة المقصودة بالنداء نحو يارجل لمعين وأجيب عن المصنف بأنه مر على أن الموصول داخل فى القسم الثالث وهو المبهم ووجه إبهامه أن الذى يقع على كل فرد مذكر غالباً وإن كان قد يقع على الله تعالى وهو لا يوصف بذكورها ولا غيرها وأن التى تقع على كل مفرد مؤنث وهكذا وقيل إن الموصول تعرف بأن الموجودة فى ا ى والتى وتثنيهما وجمعهما والمقدرة فيما عداها إلا أيا فهى معرفة بالإضافة . وأجيب عن المصنف وعن الألفية بأن النكرة المقصودة تعرفت بما تعرف به اسم الإشارة وهو الحضور وقيل تعريفه بأل محذوفة ناب عنها حرف النداء (الاسم المضمر) بدأ به لأنه أعرف المعارف بعد اسم الجلالة . وقد ورد أن سيبويه رؤى بعد موته فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لى فقيل له بم قال بقولى أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة وكما يقال له المضمر يقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وهو قسمان بارز ومستتر فالبارز ما له صورة فى اللفظ والمستتر ضده وهو قسمان مستتر وجوباً وهو ما لا يخلفه ظاهر وذلك فى عشرة مواضع فعل أمر للواحد المذكر نحو أفعل والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم نحو أوافق والمبدوء بنون المتكلم نحو نغتبط والمبدوء بتاء الخطاب نحو تشكر وإلى هذه الأربعة أشار فى الألفية بقوله :

ومن ضمير الرفع ما يستتر ... كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

واسم فعل الأمر للواحد المذكر نحو نزال واسم فعل المضارع نحو وى بمعنى أعجب والمصدر والبدل من فعله نحو ضرباً زيداً وأفعل فى التعجب نحو ما أحسن زيداً وأفعل التفضيل نحو زيد أفضل من عمرو وفاعل خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء ومستتر جوازاً وهو ما يخلفه الظاهر فى مثال آخر نحو زيد قام فيجوز أن يقال قام زيد فيخلفه الظاهر والبارز قسمان متصل ومنفصل وقد تقدم تعريفهما وأقسام الضمير كما مر إثنا عشر إثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب ثم المتصل يكون محل رفع وفى محل نصب وفى محل خفض والمنفصل لا يكون إلا فى محل رفع أو نصب ولا يكون فى محل خفض فبالضرورة تعلم أن مجموع الضمائر ستون أربعة وعشرون للمرفوع ومثلها للمنصوب وإثنا عشر للمخفوض ، أمثلة ضمائر الرفع المتصلة ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن ضمائر الرفع المنفصلة أنا نحن أنت أنت أنتما أنتم أنتن هو هى هما هم هن فهذه أربعة وعشرون وضمائر النصب المتصلة أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن ضمائر النصب المنفصلة إياى إيانا إياك إياك إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن فهذه أربعة وعشرون فى المنصوب ضمائر الجر ولا تكون إلا متصلة غلامى غلامنا غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن ومجموع ذلك ستون يزاد عليها ضمير المؤنثة المخاطبة نحو تقومين ياهند فمجموع الضمائر أحد وستون وقد ذكرها السودانى إلا أنه قال

من حيث هى (خمسة أشياء) الأول (الاسم المضمر) وهو

مادل على متكلم (نحو أنا و) نحن أو مخاطب نحو (أنت) وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أو غائب نحو هو وهي وهما وهم وهن (و) الثاني (الاسم العلم) وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص لعاقل (نحو زيد) وهند أم غير عاقل أما لمكان نحو عدن (ومكة) أو لغيره كشذقم اسم جمل وهيلة اسم شاة أو علم جنس أما الحيوان نحو حضاجر علم للضبع وأسامة علم للأسد أو لمعنى كسبحان وبرة (و) الثالث (الاسم المبهم) وأراد به اسم الإشارة ووجه إبهامه عمومه .

فمجموعها سبعة وستون وهو تحريف من ناسخ المبيضة والصواب إبدال سبعة إحدى ومعنى التفريع والتأصيل اللذين ذكرهما السوداني أن من ضمائر أصولا وذلك أنا وله فرع واحد وهو نحن والأصل الثاني أنت بفتح التاء وله فروع أنت بكسر التاء وأنتما وأنتم وأنتن والأصل الثالث هو وله فروع هي وهما وهم وهن وإياي هو الأصل وله فرع واحد وهو إيانا وقس ذلك على ما قبله وكلها مبنية وفي الألفية :

وكل مضمر له البنا يجب . وذكر في التسهيل لبنائه أربعة أسباب أحدها الشبه الوضعي في جميعها لأن منها ما هو موضوع على حرف واحد ومنها ما هو موضوع على حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة وبني حملا على سائر الضمائر طردا للباب (قول الأزهري ما دل على متكلم الخ) أي وضعا لإخراج نحو قول رجل اسمه زيد جاء زيد يعني نفسه لأن الاسم الظاهر موضوع للغيبة ولا بد من تقييد الخطاب والغيبة بالوضع أيضا (واسم العلم) بفتح العين واللام مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لأن العلم بالكسر يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف المعلوم والعلم بالفتح يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات قاله الرضي وقيل من العلم بفتحتين الذي هو الجبل وهو لغة العلامة واصطلاحا عرفه الأزهري لا باعتبار شموله لعلم الشخص ولعلم الجنس بقوله وهو ما علق الخ فما بمعنى لفظ وعلق بمعنى دل وهو الموجود في بعض النسخ بدل علق ولم يعبر بوضع لأن الأعلام قسمان منقول ومرتجل ولو عبر بوضع لما شمل المنقول فما جنس وعلق على شيء بعينه مخرج للنكرات وخرج بغير متناول الخ سائر المعارف لأن العلم جزئي وضعا واستعمالا بمعنى أن العرب وضعت العلم لشيء بعينه واستعمل في شيء بعينه وسائر المعارف وضعت كليات واستعملت جزئيات ألا ترى اسم الإشارة نحو ذا فإن الواضع وضعه لكل مفرد مذكر فهو كلي وعند استعماله في الإشارة يتعين به كل فرد خاص وهكذا هو الذي حرره السعد ورجح السيد خلاف هذا (وقوله سواء كان علم شخص الخ) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريبا أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهنا أو خارجا كزيد فإنه يعين ذاته المسماة به في الذهن وكذلك في خارج العيان ولا يتناول عمرا مثلا لا في الذهن ولا في الخارج وعلم الجنس يعين مسماه ذهنا لا خارجا كأسامة فإنه يعين مسماه الذي هو الحقيقة الذهنية فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلا وفي الخارج لا يختص به واحد من أفراد هذه الحقيقة بل يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلا وعلم الجنس هو كعلم الشخص في اللفظ فتجري عليه الأحكام اللفظية فيقع مبتدأ نحو أسامة أجرأ من ثعالة وتأتي منه الحال في فصيح الكلام نحو هذا أسامة مقبلا وفي المعنى مدلوله كالنكرة لأنه لا يختص به واحد دون آخر وفي الألفية

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

وأما اسم الجنس فهو ما وضع للحقيقة ولا يحصل به التعيين لا ذهنا ولا خارجا كأسد (وقوله نحو عدن) اسم بلد بساحل اليمن (وقوله وشذقم) الشنواني بالذال المعجمة والذي في الصحاح وذكره ابن هشام أنه بالمهملة اسم جمل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنتسب الإبل الشذقية وقوله وهيلة اسم شاة كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب (وقوله حضاجر) بضم الحاء المهملة وضاد معجمة وغير مشالة وبعد الألف جيم (وقوله كسبحان) وعلم الجنس التسبيح ثم قيل محل كونه علما إذا كان غير مضاف فإن أضيف كما هو الغالب فيه سبحان الله فلا يكون علما لأن الأعلام لا تضاف ورد بأن الإضافة التي تمنع في العلم هي التي تكون للتعريف أو للتخصيص فإن كانت للبيان فلا تمتنع كفرعون موسى وحاتم طيء ومنه ما هنا (والاسم المبهم) (قول الأزهري وأراد به اسم الإشارة) جملة على خصوص الإشارة ليوافق أمثلة المصنف والأولى أن المراد بالمبهم ما يشمل اسم الإشارة والموصول لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للموصول نحو الذي (وقوله ووجه إبهامه الخ) لا منافاة بين كون الاسم الإشارة معرفة وبين كونه مبهما لأن

وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص (نحو هذا) حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد وهو أقسام فهذا المفرد المذكر (وهذه) المفردة المؤنثة وهذان للمثنى المذكر وهاتان للمثنى المؤنثة بالألف رفعا وبالياء فيهما نصبا وجرا (وهؤلاء) بالمد على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذى فيه الألف واللام) للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة (و) الخامس (ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) المذكورة تقول فى المضاف إلى المضمر غلامى وغلامها وفى المضاف إلى العلم غلام زيد وغلام مكة وفى المضاف إلى الاسم المبهم غلام هذا وغلام هذه وفى المضاف إلى الاسم الذى فيه الألف واللام غلام الرجل وغلام المرأة وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو فى درجة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه فى درجة العلم وإنما قيدت المعرفة بالحيثية المطبقة لأن المعارف التى ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام الأول المضمر لاينعت ولاينعت به

تعريفه حين استعماله فى مشار إليه معين وإبهاما باعتبار وضعه كامر (وقوله وصلاحيته) بالرفع عطف تفسير على عمومه والصلاحية باعتبار الوضع وقيل استعمال كما علمت نحو هذا (قول الأزهرى المفرد المذكر) أى غالبا وإلا فقد يكون لمن لا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالبارى تعالى كما فى ذلكم الله ربكم ثم اسم الإشارة إنما هو ذا وأما ها فهى حرف تنبيه وإلى الإشارة بذا أشار فى الألفية بقوله * بذا لمفرد مذكر أشر (وهذه) لايختص المؤنث بهذا اللفظ بل يشار له بألفاظ عشرة ذى وتى ذهى وتهى ذه وته وتا وذات واقتصر فى الألفية على أربعة من عشرة أشار إليها بقوله . بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر ، (وهؤلاء) (قول الأزهرى بالمد على الأفصح الخ) إلى هذا أشار فى الألفية بقوله وبأولى أشر لجمع مطلقا . والمد أولى ـ وهى لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال تعالى ها أنتم أولاء والقصر لغة تميم . ثم اعلم أن مراتب الإشارة عند الجمهور ثلاثة قريبة ويشار لها بأسماء الإشارة مجردة من الكاف سواء كانت مقرونة بهاء التنبيه نحو هذا أو مجردة منها نحو ذا ومتوسطة ويشار إليها بزيادة الكاف على أسماء الإشارة دون اللام وبعيدة ويشار إليها بثم فتح الثاء المثلثة أو بزيادة اللام مع الكاف نحو ذلك ولايجوز الجمع بين الهاء واللام وفى الألفية . واللام إن قدمت ها ممتنعة وعند ابن مالك اسم الإشارة مرتبتان قريبة وبعيدة وجمع ألفاظ الإشارة مبنية إلا ذان وتان المثنى فهما معربان بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا وفى الألفية :

وذان تان للمثنى المرتفع وفى سواه ذين تين اذكر تطع

(والاسم الذى فيه الألف واللام) يؤخذ منه أن الألف واللام معا للتعريف وهو مذهب الخليل وسيبويه إلا أن الخليل قال إن الهمزة همزة قطع وحذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه إن الهمزة همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وإلى هذين القولين أشار فى الألفية بقوله . أل حرف تعريف أو اللام فقط . وقيل الهمزة للتعريف وأتى باللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قول الأزهرى للتعريف احترازا من الزائد فلا تعرف) (وقوله والرجلة) هى المرأة الكاملة التى فيها بعض أوصاف الرجال (وما أضيف) يشترط فى كون المضاف يتعرف بالمضاف إليه شروط ثلاثة أن يكون المضاف غير متوغل فى الإبهام فإن كان متوغلا فى الإبهام كمثل وغير فلا تفيد إضافته تعريفا وأن لا يكون واقعا موقع النكرة وإلا فلا يتعرف نحو وحده من قولك جاء زيد وحده فوحده بمعنى منفردا حال والحال لازم للتنكير وأن تكون الإضافة معنوية فإن كانت لفظية فلا تفيد التعريف كإضافة الوصف نحو ضاربا وفى الألفية .

وإن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكره لا يعزل

وأخذ من المصنف أن المضاف إلى غير واحد من هذه الأربعة لايتعرف نحو غلام رجل وهو كذلك قول (الأزهرى فهو فى درجة العلم الخ) وإنما قالوا أنه فى درجة العلم ولم يقولوا فى درجة الضمير لأنهم أطلقوا فى قولهم أن الضمير أعرف المعارف ولو كان ما أضيف إليه فى مرتبته لقالوا إن أعرف المعارف شيآن (وقوله الضمير لاينعت ولاينعت به الخ) فلا تقول رأيته الكريم بالنصب على أنه نعت الضمير ولا رأيت زيداً إياه على أن يكون إياه نعتا لزيد وعلة عدم صحة نعته أن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ووصف المعارف يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وما أحسن قول أبى حفص سيدى عمر الفارسى :

أضمرت فى القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوما له فقال لى المضمر لا يوصف

وعلة عدم النعت أن النعت لايكون إلا بما هو مساو للمنعوت فى التعريف أو أدون منه فيه كما علمت

ولا يكون النعت أعرف من المنعوت والضمير أعرف من المعارف وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى لا إله إلا هو العزيز الحكيم فقال إن العزيز الحكيم صفتان لهو والجمهور يحملون هذا على البدلية وقوله العلم ينعت ولا ينعت به الخ إنما صح نعته لأنه قد يفتقر إلى الإيضاح لرفع الإشتراك وأما كونه لا ينعت فان النعت إنما يكون بمشتق والعلم فى الغالب لا يكون إلا جامداً (وقوله اسم الإشارة) مثال النعت به قوله تعالى إحدى ابنتى هاتين ومثال نعته قولك مررت بهذا الفاضل ومثال قول المقرون بأل منعوتاً ونعتاً قولك مررت بالرجل العاقل (والنكرة) (قول الأزهرى بل بالحد) قيل لا يمكن حدها أيضا لعدم انضباط أقسامها ولكن حدها المصنف تقريبا على المبتدىء (شائع) شيوع النكرة باعتبار مدلولاتها باعتبار لفظها وإلا فرجل لا شيوع فى لفظه (قول الأزهرى الشامل له ولغيره) أشار بهذا إلى أن المراد بالجنس مصدق على متعدد فيصدق بالجنس المصطلح عليه كحيوان وبالنوع كالإنسان وبالصنف كعربى وعجمى (لا يختص به واحد) هذا تفسير لقوله شائع فى جنسه لا فيد زائد فإن التعريف تم بدونه ثم البناء فى به داخلة على المقصور والغالب دخولها على المقصور عليه وهو واحد فى كلام المصنف كأنه قال لا يختص بواحد بعينه دون آخر (قول الأزهرى من أفراد) زاد لفظه إشارة إلى أن الشيوع إنما هو فى أفراد الجنس وأما الجنس نفسه فلا شيوع فيه وقد علمت ذلك (وقوله على سبيل البدل) أى يطلق على هذا ثم هذا بدله ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعة واحدة خرج بكل اسم الفعل والحرف فلا يكونان نكرتين وهذا مذهب الأصوليين فى الفعل وإلا فوصف بتنكير ولا تعريف والذى للنحاة أنه نكرة وقد بينا ذلك فى حاشيتنا على المكودى عند قول المتن نكرة قابل أل الخ وخرج بشائع فى جنسه المعرفة فإنها تفيد التعيين أما من أصل الوضع كالعلم أو عند الإستعمال كسائر المعارف (وقوله فيه غموض) بضم الغين أى خفاء (صلح) أى لغة لا عقلاً إلا فالعقل يجوز دخول أل على كل لفظ والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه ليشمل ذو بمعنى صاحب ونحوها فانها نكرة ولا تقبل أل لكنها فى موضع ما يقبلها وهو صاحب فيكون موافقاً لقول الألفية :

نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

كذا قالوا والأولى إبقاء كلام المصنف على ظاهره وأن المراد الدخول بالفعل ولو عممنا لكان فيه الانتقال من غموض إلى غموض فلا يكون تقريباً ولا يضر جهل المبتدى لما وقع موقع ما قبلها لقلته (دخول الألف واللام) أى التى للتعريف ولذا يقال فى الألفية مؤثراً أى التعريف بخلاف الزائدة فإنها تدخل على المعرفة نحو العباس والضحاك فعباس وضحاك هما معرفتان بالعلمية فأل الداخلة عليهما زائدة للمح الأصل وتدخل على لام التنكير نحو وطبت النفس فالنفس تمييز نكرة وأل فيه زائدة (قول الأزهرى فى فصيح الكلام) قيد به لاخراج أل الداخلة على الفعل المضارع فى قوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته . فأل فى الترضى دخلت على الفعل المضارع والأولى حذف هذا الكلام لأن كلامنا فى المعرفة وأل هذه زائدة (وقوله رجل وفرس) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لأن عبارة المصنف تقتضى أن الرجل والفرس المقرونين بأل تدخل أل أخرى عليهما وذلك ليس بمراد فأجاب بأن أصلهما رجل وفرس ثم دخلت أل عليهما فنطق المصنف بها على الحالة التى صار إليها والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب العطف)

هذا هو الثانى من التوابع والعطف لغة الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه واصطلاحا قسمان عطف بيان وعطف نسق ولم يتكلم المصنف على عطف البيان بناء على إنه مرادف للبدل كما مر ومن قال أنهما غير

الثانى العلم ينعت ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس اسم الاشارة والمعرف بالإضافة تنعت وينعت بها (والنكرة) لا تنحصر بالعد بل بالحد وحدها (كل اسم شائع فى) أفراد جنسه الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو رجل فإنه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بنى آدم لا يختص لفظ رجل واحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل وهذا الحد فيه غموض (وتقريبه) أى تقريب حد النكرة على المبتدى (كل ما) أى كل اسم (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام عليه) فى فصيح الكلام فهو نكرة (نحو) رجل وفرس فإنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما فتقول (الرجل والفرس)

(باب العطف)

مترادفين عرف عطف البيان بتعريف خاص أشار له فى الالفية بقوله :

فذو البيان تابع شبه الصفة . حقيقة القصد به منكشفة

فتابع جنس وشبه الصفة مخرج لسائر التوابع فأما التوكيد والبدل وعطف النسق فهى غير شبيهة بالصفة ، وأما النعت فلأن المشبه بالشىء غير ذلك الشىء فكأنه قال تابع غير صفة حقيقة القصد لايخرج به شىء خلاف مافى التصريح والمكودى بل هما لبيان معنى شبه الصفة فكأنه قال شبيه بالصفة فى كونه يوضح متبوعه إن كان معرفة نحو أقسم بالله أبو حفص عمر . فعمر معطوف عطف بيان على أبو حفص للإيضاح ويخصصه إن كان نكرة من ماء صديد فصديد عطف بيان وكونه لايضاح المعارف متفق عليه وكونه لتخصيص النكرات نفاه البصريون وحملوا ما أوهمه على البدلية ويوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت الحقيقى وإلى ذلك أشار فى الألفية بقوله :

فأولينه من وفاق الأول . ما من وفاق الأول النعت ولى

(وقوله ومراده عطف النسق قرينة هذا المراد أن المصنف لم يذكر غيره مع قوله وحروف العطف عشرة والنسق لغة الجمع والنظم يقال نسقت العقد إذا جمعت يواقيته واصطلاحا أشار إليه فى الألفية بقوله : تال بحرف متبع عطف النسق . فتال أى تابع جنس وبحرف مخرج لجميع ماعداه لكن تقييد الحرف بغير أى التفسيرية وإلا فالمتبوع بها كقولك عسجد أى ذهب يقال له عطف بيان لانسق وذهب الكوفيون إلى أن المعطوف بها عطف نسق لاعطف بيان (وحروف العطف عشرة) هذا غير مناسب للترجمة والمناسب تعريف العطف ثم يذكر وأجيب بأن فى الترجمة حذف الواو مع ماعطفت والتقدير باب العطف وحروفه وحروف العطف قسمان قسم يشترك فى اللفظ أى الاعراب دون معنى وهى ثلاثة بل ولكن ولا وإليها أشار فى الألفية بقوله وأتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن وقسم يشرك ما بعده لما قبله فى اللفظ والمعنى وهو باقيها (وقوله والتحقيق خلافه) أى والقول الحق أن العاطف إنما هو الواو وقبلها لأن الواو حرف عطف والعاطف لايدخل على مثله ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة ألاترى أن أن مصدرية وما مصدرية والأولى تنصب والثانية لاتنصب وإذا قلنا أن إما عاطفة فالواو قبلها زائدة (قوله لمطلق الجمع) والمراد بالجمع الاجتماع أى اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم ولا فرق فى المعنى بين مطلق الجمع والجمع والمطلق والتفرقة بينهما اصطلاح فقهى الماء والماء المطلق ومن فرق بينهما هنا فقد خلط بين الاصطلاحين (وقوله من غير ترتيب) أى المتعاطفين أو المعاطيف فيحتمل تقدم المعطوف بها وتأخره ومصاحبته وهو تفسير المطلق الجمع فتعطف اللاحق على السابق نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم فإبراهيم مؤخر فى الوجود والرسالة على نوح وتعطف المصاحب نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة فأصحاب السفينة معطوف على الهاء العائدة على نوح ونوح وأصحاب السفينة كانوا متصاحبين وتعطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك وفى الألفية

فاعطف بواو سابقا أو لاحقا . فى الحكم أو مصاحبا موافقا

واختار غير واحد أنها تفيد الترتيب (والفاء) (قول الأزهر للترتيب الخ) الترتيب هو كون هذا بعد هذا ثم تارة يكون فى اللفظ والمعنى نحو جاء زيد فعمرو إذا كان مجىء زيد قبل عمرو وتارة يكون فى الذكر دون المعنى كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الخ فجملة قال معطوفة على جملة نادى والفاء للترتيب فى الذكر لأن نداء نوح هو قوله رب إن ابنى من أهلى (قوله والتعقيب)هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة والتعقيب فى كل شىء بحسبه تقول تزوج فولد إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا أمد

ومراده عطف النسق هو العطف بحروف مخصوصة (وحروف العطف عشرة) القول بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه (وهى أى حروف العطف العشرة (الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو معه (والفاء) للترتيب والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو إذا كان عمرو جاء عقب مجىء زيد

الجمل وإلى الفاء أشار فى الألفية بقوله والفاء للترتيب باتصال . ثم إن التعقيب أخص من الترتيب لأن الترتيب يصدق بالتعقيب وبالمهملة فلذكره بعد الترتيب فائدة التخصيص «وثم» (وقول الأزهرى للترتيب والتراخى) كون ثم للترتيب والتراخى هو الذى عليه الجمهور ولكن ذلك غالب ومن غير الغالب كونها بمعنى الواو كقوله تعالى فى الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها للتصريح بالواو موضعها فى الاعراف حيث قال خلقكم من نفس واحدة وجعل القصة واحدة واعترض الترتيب بنحو قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فإن السجود سابق على الخلق فليس هنالك ترتيب وأجيب عنه بأن التقدير والله أعلم ولقد قدرنا خلقكم فى الأزل ولا شك أن السجود لآدم متأخر عن تقدير الله فالترتيب موجود وإلى ثم أشار فى الألفية بقوله « وثم للترتيب بانفصال (وأو) (قول الأزهرى للتخيير أو الإباحة بعد الطلب الخ) أخذ منه أن أو الواقعة بعد الطلب تارة وتكون للتخيير وتارة تكون للإباحة والفرق بينهما أن أو التى للتخيير لا يصح الجمع بين معطوفيها كتزوج هندا أو أختها والتى للإباحة يصح الجمع بين معطوفيها نحو جالس العباد أو الزهاد (وقوله نحو قوله تعالى وإنا أو إياكم الخ) الشاهد فى الأولى والثانية كالدماميني والفرق بين الابهام والشك أن المتكلم كان عالما بالحكم وأراد أن يبهم فى الأمر على المخاطب فهى للابهام كما فى هذه الآية فإن النبى ﷺ يعلم أنه على الحق والكفار على الباطل ولكنه أراد أن يبهم الأمر عليهم ليتألفهم للاسلام وإن كان المتكلم شاكا فى الحكم فهى للشك كقول أهل الكهف لبثنا يوما أو بعض يوم لأنهم شكوا فى مدة بقائهم فى الكهف هل هى يوم أو بعضه وقد قال تعالى لبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا وتكون أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وتكون للاضراب نحو فأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون أى بل يزيدون وإلى أو أشار فى الألفية بقوله :

خير أبح قسم بأو وأبهم وأشكك واضراب بها أيضا نمى

(وأم) (قول الأزهرى لطلب التعيين الخ) أم العاطفة قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى الواقعة بعد همزة الاستفهام فيطلب بها وبهمزة الاستفهام ما يطلب بأى الاستفهامية وهو التعيين ولا تقع أم هذه إلا بين مفردين كمثال الأزهرى ولا تجاب إلا بتعيين أحد المجهولين بأن تقول زيد أم عمرو مثلا ولا تجاب بنعم أو بلا لأنه لا فائدة فى جوابها والواقعة بعد همزة التسوية ولا يستحق ما بعدها جوابا لأنه الكلام معها خبر والكثير وقوع هذين بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنذرتهم فى تأويل مصدر وهو انذار مبتدأ وأم عاطفة ولم تنذرهم معطوف على المبتدأ وسواء خبر مقدم ويستوى فى الاخبار بسواء المفرد وغيره والتقدير إنذارهم وعدمه سواء وسميت أم فى القسمين متصلة لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها ولا العكس وإلى قسمى المتصلة أشار فى الألفية بقوله :

وأم بها أعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أى مغنية

والمنقطعة هى الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة وعلامتها أن لا تتقدم عليها الهمزتان ومعناها معنى بل وهو الاضراب مثالها قوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه أى بل يقولون افتراه وسميت منقطعة لعدم توقف ما قبلها على ما بعدها ولا العكس وإلى المنقطعة أشار فى الألفية بقوله :

وبانقطاع وبمعنى بل وفت إن تلك مما قيدت به خلت

(أما) (قول الأزهرى المكسورة الهمزة) احترازا من المفتوحة فهى حرف شرط دائما وتفصيل غالبا (وقوله مثل أو فى معناها) أى غالب معانيها لا فى جميعها لأن أو تكون بمعنى الواو وللاضراب وأما لا تكون لذلك وهى فى الآية التخيير وتارة تكون للإباحة ويفرق بينهما كما مر فى أو وتكون للتقسيم نحو

وثم بضم المثلثة للترتيب والتراخى نحو جاء زيد ثم عمرو إذا كان مجىء عمرو بعد مجىء زيد بمهلة (وأو) للتخيير أو الإباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا أو أختها وجالس العبادة أو الزهاد وللابهام والشك بعد الخبر نحو وإنا أو إيا كم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ونحو لبثنا يوما أو بعض يوم «وأم» لطلب التعيين نحو أعندك أزيد أم عمرو إذا كنت عالما بأن أحدهما عند المخاطب ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه «وأما» المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل أو فى معناها نحو فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء وقس الباقى

الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف وتكون للابهام أو الشك ومثالها قام إما زيد وإما عمرو والفرق بينهما ما مر فى أو ومذهب الجمهور أنها غير عاطفة والعاطف الواو وهو الذى فى الألفية إذ قال مؤلفها ه ومثل أو فى القصد إما الثانية ه لأن المراد بقوله فى القصد فى المعنى فيؤخذ منه أنها ليست مثلها فى العطف (وبل) (قول الأزهرى للاضراب) اعلم أن بل تارة تقع بعد الخبر المثبت أو الأمر وتارة تقع بعد النفى أو النهى فان وقعت بعد الأولين فهى للاضراب والانتقال أى سلب الحكم عن الأول وجعله للثانى على ماقيل ومذهب المحققين أن الأول يبقى مسكوتا عنه فمثال الخبر قام زيد بل عمرو وقد مثل الأزهرى للأمر فالحكم الذى كان للأول وهو القيام فى مثالنا والضرب فى مثال الأزهرى نقل عنه إلى الثانى المعطوف ببل وإلى وقوع بل بعد الخبر المثبت والأمر أشار فى الألفية بقوله :

وانقل بها للثان حكم الأول ه فى الخبر المثبت والأمر الجلى

وإن وقعت بعد نفى أو نهى كلكن فى تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ماقام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد ثابتا لعمرو ومثال النهى لاتضرب زيدا بل عمرا فزيد نهاك عن ضربه وعمرو أمرك بضربه وإلى ذلك أشار فى الألفيه بقوله : وبل كلكن بعد مصحوبيها ه ومصحوبا لكن هما النفى والنهى (ولا) للعطف بها شروط أربعة إفراد معطوفها والا يصحبها عاطف آخر وان لايصدق أحد معطوفيها على الآخر وأن تسبق بأمر أو إيجاب اتفاقا أو نداء على الأصح فمثال الأمر اضرب زيدا لاعمرا ومثال الايجاب قام زيد لاعمرو ومثال النداء يازيد لاعمرو فلافى هذه الأمثلة عاطفة لأن الشروط كلها متوافرة فيها وإلى العطف بلا أشار فى الألفية بقوله ولاه نداء أو أمرا أو إثباتا فلا (ولكن) (قول الازهرى بسكون النون) احترازا من لكن المشددة فقدموا انها من أخوات إن ومعنى لكن العاطفة تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها وشروط العطف بها ثلاثة أفراد معطوفها وأن تسبق بنفى أو نهى وأن لاتقترن بالواو فمثال النفى ماقام زيد لكن عمرو ومثال النهى لاتضرب زيدا لكن عمرا وإلى العطف بلكن أشار فى الألفية بقوله وأول لكن نفيا أو نهيا (وحتى) كالواو فلا تفيد الترتيب على الأصح ويعطف بحتى بشروط ثلاثة أن يكون مابعدها بعضا مما قبلها نحو أعجبتنى الجارية حتى وجهها أو مثل بعضه نحو أعجبتنى الجارية حتى كلامها فالكلام ليس بعضا وإنما هو كالبعض الشرط الثانى أن يكون المعطوف بها غاية إما فى الشرف نحو مات الناس حتى الأنبياء أو عدمه نحو غلبه الناس حتى النساء الثالث أن يكون المعطوف بها ظاهرا فلا يقال قام الناس حتى أنا ويؤخذ من الشرط الأول كون المعطوف بها أن لايكون إلا مفردا فلاحاجة لعده شرطا رابعا وإلى حتى أشار فى الألفية بقوله :

بعضا بحتى اعطف على كل ولا ه يكون إلا غاية الذى تلا

(فى بعض المواضع) قيدها المصنف بذلك إشارة إلى أن العطف بها قليل وبعض الحروف المتقدمة كلاو لكن وإن كان إنما يعطف بها فى بعض المواضع أيضا لكن العطف بها كثير فهذا وجه تخصيص قوله فى بعض المواضع بحتى وهنالك احتمال آخر لانلتفت إليه (قول الأزهرى ومعناها التدريج والغاية الخ) للتدريج انقضاء المعطوف عليه شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية والمسافة بالمعطوف كالأمثلة السابقة (وقوله تكون ابتدائية) معنى كونها حرف ابتداء أن الجملة الواقعة بعدها لاارتباط لها بما قبلها فى الإعراب وإن كانت مرتبطة بها من جهة المعنى وليس المراد بكونها ابتدائية أنها تدخل على المبتدأ أو الخبر فقط بل كما تدخل عليها فى مثل حتى ماء دجلة أشكل . وهو بعض بيت وأصله :

فما زالت القتلى تمج دماؤها ه بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

(وبل) للاضراب نحو اضرب زيدا بل عمرا (ولا) للنفى نحو جاء زيد لاعمرو (ولكن) بسكون النون للاستدراك نحو لاتضرب زيدا لكن عمرا (وحتى فى بعض المواضع) تكون عاطفة ومعناها التدريج والغاية نحو مات الناس حتى الأنبياء وفى بعض المواضع تكون ابتدائية نحو حتى ماء دجلة أشكل وفى بعض المواضع تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل أن حتى ثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقب هذه الأوجه على شىء واحد فى بعض المواضع بحسب الارادة كما إذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فان رفعت الرأس

حتى حرف ابتداء وإن نصبتها فحتى حرف عطف وإن جررتها فحتى حرف جر وهـذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه (٧٦) (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (قام زيد وعمرو و) في النصب (رأيت زيداً وعمرا (و) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد (و) في النصب (أن يقوم ويقعد زيد) (و) في الجزم (لم يقم ويقعد زيد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكره والمعرفة على المعرفه والمعرفه على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقاً وتخالفاً .

(باب التأكيد)

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) إن كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) إن كان منصوبا نحو رأيت زيدا

فما نافية وزال ماض والقتل اسمها وتمج مضارع مج دماءها بالنصب مفعوله ودجلة اسم نهر ببغداد وحتى حرف ابتداء وما مبتدأ أو دجلة مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وأشكل خبر ما ومعنى أشكل أبيض مخلوط بحمرة من كثرة الدماء وتدخل أيضاً على الماضي كقوله تعالى حتى عفوا وتدخل على المضارع كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع (وقوله وتكون ناصبة الخ(١)) هذا على ما مر للمصنف من أن الناصب هو حتى والحق أن الناصب أن مضمر بعدها وحتى بمعنى إلى أو إلا أو كي كما مر (وقوله فحتى حرف ابتداء) أي ورأسها مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك (وقوله فحتى حرف جر) بمعنى إلى والغاية داخلة فيكون الرأس مأكولا (وقوله مع اختلاف معانيها) أي غالبا وإلا فمعاني أو وأما متحدان غالباً كما مر (فإن عطفت) (قول الازهري أنت) دفع به ما يتوهم من أن التاء في عطفت ساكنة للتأنيث عائدة على الاحرف فيقتضي أنها هي العاملة وهو قول والمشهور أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع (وقوله والمضمر على المضمر) نحو أكرمني وإياه (وقوله والظاهر على المضمر) تارة يكون الضمير منصوبا فيعطف عليه الظاهر من غير شرط نحو رأيتك وزيدا وتارة يكون مرفوعا فلا بد من الفصل بالضمير المنفصل نحو أسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المتصل المستتر وفصل بالضمير المنفصل على ما هو الحق في هذه الآية (فإن قلت) العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه والعامل هو فعل الامر وهو أسكن فيلزم أن يرفع فعل الأمر الاسم الظاهر (وقلت) أجيب عنه بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أو بفاصل أي فاصل كان نحو قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن معطوف على الواو والفصل ها وقد يأتي العطف بدون فصل وإلى ماذكر أشار في الألفية بقوله :

وإن على ضمير رفع متصل … عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد … في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

تارة يكون العطف على الضمير المجرور فلا بد من إعادة الخافض نحو مررت بك وبزيد وقد ورد العطف من دون إعادة الخافض كما في قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام بجر الأرحام عطفاً على الهاء في به وبهذه القراءة مثل غير واحد واستشكلت بأن الرواية أن حمزة يقف على الهاء في به فيكون والأرحام مستأنفة والواو حرف قسم والأرحام مقسم به فلا شاهد فيها إلا لو كان لا يقف على هاء به وفي الألفية

وعود خافض لدى عطف ٭ ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازماً قد أتى ٭ في النظم والنثر الصحيح مثبتا

(وقوله تطابقاً وتخالفاً) مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة وعاملها محذوف أي ويطابق ذلك تطابقاً أو يخالف تخالفاً وقيل فيهما تمييز ومن أراد استيفاء أمثلة هذه الصور فعليه بالشنواني والله تعالى أعلم

﴿ باب التوكيد ﴾

هذا هو الثالث من التوابع (قول الأزهري يقرأ بالواو الخ) أشار إلى أن فيه ثلاث لغات أفصحها التوكيد بالواو من وكد وهي لغة القرآن قال تعالى بعد توكيدها ثم تليها التأكيد بالهمزة من أكد ثم التأكيد بقلب الهمزة ألفا لأن الهمزة إن كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة ما قبلها والتوكيد لغة التقوية واصطلاحا قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي إعادة الأول بلفظه ولا يختص بلفظ ويكون في الأسماء كقولك أخاك أخاك الثاني توكيد للأول ويكون في الأفعال. أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس فأتاك الثاني توكيد للأول وكذا احبس الثاني توكيد للأول ويكون في الحروف كقوله لا لا أبوح بحب بثنة فلا الثانية توكيد الأول ويكون في الجمل نحو قم قائما وإلى التوكيد اللفظي

أشار

(١) وقول المحشي قوله وتكون ناصبة كذا بالأصل وهو سبق قلم إذ ليس في كلام الأزهري هنا أن حتى تكون ناصبة فالمناسب حذفه اهـ

أشار فى الألفية بقوله :

وما من التوكيد لفظى يجى   مكرر كقولك ادرج ادرج

والمعنوى تابع يقصد به رفع إحتمال ارادة تمييز الظاهر ولا يكون إلا فى الأسماء قبل خصوص المعارف منها وقيل مطلقاً كما ستعرفه ولما كان محصوراً بالعدم لم يحتج فى الألفية إلى تعريفه (وتعريفه) (قول الأزهرى لأن الفاظ التوكيد الخ) هى معارف بالإضـــافة إلى الضمير الملفوظ به فى النفس والعين وكل أو المقدر كما فى أجمع وما بعده وهذا مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة وقيل تعريفها كتعريف علم الجنس نحو أسامة لأن كلا منهما على معنى الإحاطة فهى معرفة بالعلمية فلا حاجة لتقدير الضمير (وقوله كما عليه البصريون الخ) مذهب البصريين أن النكرة لايؤكد مطلقاً مؤقته كشهر أو غير مؤقتة كوقت وحين قال الكوفيون أن النكرة تؤكد مطلقاً وقال ابن مالك إن افادت توكيد النكرة جاز كما فى قول عائشة رضى الله تعالى عنها ماصام رسول الله ﷺ شهراً كله إلا رمضان فكله توكيد لشهر وفى الألفية

وإن يفد توكيد منكور قبل   وعن نحاة البصرة المنع شمل

(ويكون) ، قول الأزهرى المعنوى ، احترازاً من اللفظى لايختص بالفاظ معلومة كما علمت ثم أن ألفاظ التوكيد المعنوى على قسمين منها مايكون لرفع احتمال المجاز ومنها مايكون للاحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول بقوله وهى النفس والعين بشرط إتصالهما بضمير يطابق المؤكد بالفتح فى الافراد والتذكير وفروعهما وإلى ذلك الإشارة بقوله فى الألفية :

بالنفس أو بالعين الاسم اكدا   مع ضمير طابق المؤكدا

فتقول فى الافراد مع التذكير قام زيد نفسه أو عينه ومع التأنيث قامت هند نفسها أو عينها فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا وأردت تأكيدهما بهما فاجمع النفس أو العين على أفعل فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم وقامت الهندات أنفسهن أوأعينهن وإلى ذلك أشار فى الألفية بقوله:

واجمعهما بأفعل إن تبعا   ماليس واحدا تكن متبعا

(فان قلت) لم قيل فى المثنى أنفسهما أوأعينهما بالجمع ولم يقولوا نفساهما أو عيناهما بالتثنية (قلت) لو قيل ذلك لاجتمع ضميران الأول الألف فى نفسا وعينا والثانى هما وكل منهما للمثنى وذلك ثقيل وفسر الأزهرى النفس والعين بالذات احترازا عما إذا أريد بالنفس الدم نحو أرقت زيد نفسه أى دمه وعما إذا أريد العين الجارحة نحو أصبت زيدا عينه فلا يكونان حينئذ للتوكيد بل هما بدلان عما قبلهما بدل بعض من كل (وقوله لرفع المجاز) أى لرفع قوة المجاز وثبوت قوة الحقيقة وأما المجاز من أصله فلا يرفع الاحتمال أن يكون الكلام على حذف مضاف والأصل مثلا جاء كتاب زيد نفسه فيكون حينئذ نفسه توكيد الكتاب ثم حذف المضاف الذى هو كتاب وأقيم المضاف اليه الذى هو زيد مقامه ويؤيده زيادة التوكيد و إلا لو ارتفع المجاز من أصله ما احتيج لزيادة التا كيد وقيل يرتفع المجاز من أصله وهو ظاهر الأزهرى وأشار الى الثانى وهو مايكون للاحاطة والشمول بقوله (وكل واجمع) (قول الأزهرى والشمول) عطف تفسير على الاحاطة والمعنى يؤكد بهما لثبوت العموم ونفى احتمال الخصوص بالبعض وإلى كون كل للشمول أشار فى الألفية بقوله وكلا أذكر فى الشمول ولا يؤكد بكل واجمع إلا ذو أجزاء إما حقيقة بأن يصح انفصال بعض الأجزاء مع بعض كمثال الأزهرى بالقوم فان القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها وأما حكما نحو اشتريت العبد كله فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل ذو أجزاء حكما باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال جاء زيد كله ثم أن لفظ كل لا يختلف باعتبار الافراد والجمع وإنما

نفسه ورأيت القوم كلهم (و) فى (خفضه) إن كان مخفوضاً نحو مررت بزيد نفسه ومررت بالقوم كلهم (و) فى (تعريفه) إن كان معرفة كما تقدم فى الأمثلة فان زيد والقوم معرفتان الأول بالعلمية والثانى بالألف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قاله فى النعت لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون (ويكون) أى التوكيد المعنوى (بألفاظ معلومة) عند العرب لايعدل عنها إلى غيرها (و) تلك الألفاظ المعلومة هى (النفس) بسكون الفاء أى الذات (والعين) المعبر بها عن الذات مجازاً من باب التعبير بالبعض عن الكل ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات فان قلت جاء زيد احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة (وكل وأجمع) يؤكد بهما للاحاطة والشمول فإذا قلت جاء القوم احتمل أن الجائى بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض فإذا أردت التنصيص على مجىء الجميع قلت جاء القوم كلهم أجمعون وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ آخر معلوماً

وتسمى تلك الألفاظ توابع أجمع (٧٨) وتوابع اجمع لا تتقدم عليه (وهي) أي توابع اجمع (أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع وأبتع مأخوذ من البتع وهو طول العنق (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والأصل أفرد النفس عن العين وكل عن اجمع واجمع عن توابعه (تقول في أفراد النفس عن العين في الرفع (قام زيد نفسه و) في إفراد كل عن اجمع في النصب (رأيت القوم كلهم و) في إفراد أجمع عن توابعه في الخفض (مررت بالقوم أجمعين) وتقول في اجتماع النفس والعين جاء زيد نفسه عينه وفي اجتماع كل واجمع رأيت القوم كلهم أجمعين وفي اجتماع أجمعين وتوابعه مررت بالقوم أجمعين أكتعين ابتعين ابصعين لكن بشرط تقدم النفس عن العين وكل على أجمع وأجمع على توابعه

(باب البدل)

البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله إذا (بدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم (وهو) أي بدل الإسم من الاسم والفعل من الفعل على (أربعة أقسام) على المشهور الأول (بدل الشيء من شيء) أي بدل شيء من شيء وهو مساو له في المعنى (و) الثاني (بدل البعض من الكل) أي بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساوياً للجزء الآخر أن

يختلف لذلك الضمير المضاف إلى كل العائد على المؤكد بالفتح ولا يؤكد بالمثنى استغناء بكلا وكلتا وأما لفظ أجمع فيختلف فيؤكد المفرد المذكور ذو الأجزاء بأجمع نحو جاء الجيش أجمع ويؤكد المفرد المؤنث بجمعاء نحو جاءت القبيلة جمعاء ويؤكد جمع المذكر بأجمعون فيقال جاء الزيدون أجمعون ويؤكد جمع المؤنث بجمع فيقال جاءت الهندات جمع ويستغنى أيضاً في توكيد التثنية عن أجمعان وجمعاوان بكلا وكلتا وفي الألفية :

واغن بكلتا في مثنى وكلا ووزن فعلاء ووزن أفعلا

(وتوابع أجمع) ذكر توابع أجمع من زيادة الأجرومية على الألفية كما مر وإنما تركها في الألفية لأن التوكيد بها قليل (قول الأزهري لا تتقدم عليه) هذا مأخوذ من تسميتها توابع أجمع كما يؤخذ منه أنه لا يؤكد بها إلا بعد أجمع ولا يؤكد بها استقلالا إلا شذوذاً (وقوله من تكتع) أي مصدر تكتع وفيه إشارة إلى أن المؤكد بالفتح اجتمعت أجزاؤه ولم تفرق (وقوله من البتع) بسكون الباء وهو طول العنق (فإن قلت) ما معنى الاجتماع في هذا اللفظ (قلت) الدابة إذا طال عنقها جمعت ما حولها من المرعى فهذا معنى الاجتماع فيه (وقوله بشرط تقدم النفس الخ) وجه ذلك أن النفس موضوعة للذات حقيقة والعين إنما تطلق على الذات مجازاً والحقيقة مقدمة على المجاز ووجب تقديم النفس والعين على كل لأن كلا للاحاطة والاحاطة وصف للنفس والشيء مقدم على صفته وقدم كل على أجمع لأن كلا لا يلزم التوكيد بل يستعمل مبتدأ بخلاف أجمع فهو لازم للتوكيد فكل أشرف من أجمع وقدم أجمع على توابعه لأنه يدل على الجمع بلفظه ومعناه بخلاف توابعه فإنها تدل عليه بمعناها فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب البدل)

هذا هو الرابع من التوابع والبدل لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا أي يعوضنا واصطلاحا ما أشار إليه في الألفية :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

فالتابع جنس والمقصود بالحكم مخرج للتوكيد والبيان والنعت لأنها ليست مقصودة بالحكم وإنما مكملات وبلا واسطة أخرج به عطف النسق على خلاف بين الشارح والمرادي مبسوط في محله وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير (قول الأزهري على المشهور) أتى به لأمرين الأول الرد على من يقول أن بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعان إلى بدل الكل وقال هذا القائل إن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف به المضاف وتنوي به فإذا قلت نفعني زيد علمه لم ترد من أول الأمر أن زيداً نفعك من كل جهة بل من أول الأمر أردت أنه نفعك باعتبار علمه فتكون أطلقت العام وأردت به الخاص فيكون بدل كل من كل وكذلك نحو أكلت الرغيف ثلثه لم تطلق الرغيف أولا على كله وإنما أطلقته على الثلث فيكون ثلثه بدل بعض من كل والحق أن أقسام البدل أربعة كما قال المصنف وأشار إليها في الألفية بقوله :

مطابقاً أو بعضاً ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل

والأمر الثاني الرد على من يقول إنها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض ومثلوا له بنحو قوله تعالى يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات فجعلوا جنات بدلا من الجنة بدل كل من بعض لأن الأول مفرد والثاني جمع والحق أن الثاني بدل من الأول بدل بعض من كل لأن أل في الجنة للجنس (بدل الشيء) (قول الأزهري هو مساوله في المعنى الخ) بأن يراد للثاني ما يراد للأول وأن تغاير من جهة المفهوم كزيد وأخ فإن زيداً يدل على الذات وأخ يدل على الأخوة ومصدوقهما واحد ورد الأزهري بقوله مساوله الخ ما يراد على قول المصنف بدل الشيء من أن جميع أقسام البدل يقال فيها بدل الشيء من الشيء محاصل جواب الأزهري

(و) الثالث (بدل الاشتمال) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الاجمال كاشتمال الظروف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) أى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره فى التوضيح فمثال بدل الشىء من الشىء فى الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) وإعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شىء (٧٩) من شىء ويسمى بدل كل من كل ويسمية ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وإعرابه أكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول أل على كل وبعض (و) مثال بدل الاشتمال (نفعنى زيد علمه) وإعرابه نفعنى فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيد الفرس) وإعرابه رأيت فعل وفاعل وزيد مفعول به الفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت أن تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيداً مكانه وهذا بمعنى قوله فأبدلت زيدا منه أى عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الاربعة فى الاسم وأما فى الفعل فقال الشاطبى تجرى فيه الاقسام الاربعة مثال بدل الشىء من الشىء فى الفعل ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فان معنى مضاعفة العذاب هى التى لقى الآثام ومثال بدل البعض من الكل ان تصل تسجد لله يرحمك ومثال بدل الاشتمال قوله : ان على الله أن تبايعا ، تؤخذ كرها أو تجىء طائعا

أن المصنف أراد بالشىء المساوى له فيخرج ماعدا بدل الكل (وبدل الاشتمال) (قول الازهرى وهو أن يشتمل على البدل الخ) هذا الكلام لا ينزل إلا على المثال فإذا قلت نفعنى زيد علمه منه هو زيد والبدل هو علمه فإذا قلت نفعنى زيداً وسكت فيكون المبدل منه هو زيدا اشتمل على المبدل وغيره لانه يحتمل أن الذى نفعك هو علمه أو جاهه أو ذاته أو ماله أو عبده أو دابته فهذا إجمال فتبقى النفس متشوقة لذلك البدل فإذا قلت علمه صار كأنه من ذكر خاص بعد عام فقد علمت أن المبدل منه هو زيد اشتمل على البدل بطريق الاجمال لأنه احتمله وغيره كما علمت (وقوله كاشتمال الخ) ليس المراد أنه لا يصح بل المراد أنه لا يشترط خصوص ذلك بل تارة يكون المبدول منه مشتملا على البدل اشتمال الظرف على المظروف كقوله تعالى ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والشهر المبدل منه مشتمل على القتال اشتمال الظرف على المظروف وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف كالمثال الاول (وبدل الغلط هو أحد الاقسام الثلاثة فى بدل المباين وذلك لان المتكلم إن أراد أن يخبر بشىء ثم يبدو له الاخبار بآخر من غير نقض الحكم عن الاول فيقال له بدل الاضراب وبدل البداء وإن لم يقصد الاول بالكلية ولكن سبق لسانه إليه فبدل غلط وإن قصدت التكلم بالاول ثم تبين لك فساد ما قصدت فأتيت الثانى فيقال له بدل نسيان مثال ما يترتب عليه ذلك قولك تصدق بدرهم دينار فإن أراد أن يأمره بالتصدق بدرهم ثم بدا له أن يأمره بالدينار من غير سلب الحكم عن الدرهم فبدل إضراب وإن أراد الاخبار بالدينار فسبق لسانه بالدرهم فبدل غلط إن أراد الاخبار بالدرهم ثم تبين له فساده بعد فأبدل منه دينار فبدل نسيان (نحو قولك) (قول الازهرى المطابق هذه بالتسمية) أولى لوقوعه فى أسماء الله نحو قوله تعالى صراط العزيز الحميد فى قراءة الله بالجر بدل فلا يقال فيه بدل كل لأن الله لا يوصف بكلية ولا جزئية (وقوله ومنع المحققون الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث أدخل أل على كل وبعض ووجه المنع أنهما لازمان للإضافة لفظا أو تقديرا وأل والاضافة لا يجتمعان وجوز دخول أل عليهما الزمخشرى والزجاج وهو الجارى على ألسنة متأخرى المغاربة وإياهم تبع المصنف (فأبدلت زيد منه) (قول الازهرى أى عوضت) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لان عبارة المصنف تقتضى أن زيدا بدل مع أنه مبدل منه والفرس هو البدل وحاصل جواب الازهرى أن المراد بالبدل البدل لغة وهو العوض فلذلك قال قبل فجعلت زيدا مكانه فيكون المتكلم أولا إنما أراد النطق بالفرس) فسبقه لسانه إلى ذكر زيد ثم أبدل الفرس منه (وقوله فقال الشاطبى أى النحو) ونسبة اليه لانهم اعترضوا عليه بأن من جملة أقسام البدل بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ولابد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه وهو الفعل هنا والضمير لا يعود إجماعا إلا على الاسماء وأجاب الشاطبى بأن هذا الشرط الذى هو عود الضمير خاص ببدل الاسم من الاسم (وقوله فإن مضاعفة العذاب الخ) الفيشى فيه نظر لان لقى الآثام يحصل بأول جزء من العذاب والمضاعفة والتكثير للعذاب أمر زائد فالمضاعفة أخص من اللقى (وقوله أن على الله الخ) البيت من الرجز وقائله رجل تقاعد عن مبايعة أمير ثم ظهر له أن مبايعته واجبة عليه وأن حرف توكيد ونصب وعلى جار ومجرور خبرها مقدم على اسمها والله منصوب على إسقاط حرف القسم وأن حرف نصب ومصدر وتبايع منصوب بالفتحة والألف لاطلاق القافية (١) وفاعل تبايع ضميره عائد على نفس الشاعر المبايع بالكسر فهى المخاطبة والمفعول محذوف وتبايع مؤول مصدر اسم أن التقدير أن مبايعتك

(١) (قوله وفاعل تبايع ضمير عائدا على نفس الخ) لا يخفى أنه لو كان كذلك لقال تبايعنى وتؤخذى وتجيئى والمروى غير ذلك والذى ذكر شرح الشواهد أن قائل هذا البيت خاطب به رجلا تقاعد عن مبايعة الملك وأن الخطاب فى كل الأفعال موجه الى ذلك الرجل المتقاعد كما هو ظاهر فما ذكره المحشى من جعل ضمائر الأفعال يعود على نفس الشاعر غير صواب اهـ مصححه

لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة ومثال الغلط أن تأتنا تسألنا نعطك هذا ملخص كلامه والدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على مايقتضيه (٨٠) الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة فى ستة عشر وذلك لانهما اما معرفتان أو نكرتان أو الاول معرفة والثانى نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منهما اما مضمر أو مظهر أو مختلفاً فيهما فهذه ستة عشرة وكل منها إما بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل أو بدل اشتمال أو بدل غلط فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة فى المطولات

(باب منصوبات الاسماء)

وتقدمت منصوبات الأفعال (المنصوبات) من الأسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست أمام الشيخ وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه (الحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفساً (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سفر حاضر (والمستثنى فى بعض أحواله) نحو جاء القوم إلا زيدا (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو جئتك قراءة العلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان وأخواتها) نحو كان الله غفوراً رحيما (واسم ان وأخواتها) نحو أن زيدا قائم وخبر ما الحجازيه نحو ماهذا بشرا

اسمها

يانفسى فلانا واجبه على تم أبدل من تبايع تؤخذ أيها النفس كرها بفتح الكاف ضد الطوع وهو مفعول مطلق أو أخذا كرها أو حال على التاويل باسم الفاعل أى فى حال كونها كارهة أو تجىء فى حال كونك مطيعه وحذف التاء حينئذ من طائعة ضرورة (وقوله أن تأتنا تسألنا) أراد من أول الأمر أن أن يقول أن تسألنا نعطك فسبقه لسانه إلى أن تأتنا ثم أبدل تسألنا من تأتنا فالمبدل منه هو الذى ذكر غلطا وإلى بدل الفعل أشار فى الألفية بقوله :

ويبدل الفعل من الفعل كمن ٭ يصل إلينا يستعن بنا يعن

(وقوله من جهة الحساب الخ) اى العقلى من جهة الوجود فى الخارج والافهى أقل (وقوله لانهما) أى المبدل إما معرفتان نحو جاء زيد أخوك ومثال كونهما نكرتين جاء فى رجل شخص صالح ومثال كون الأول نكره والثانى معرفة رأيت رجلا أخاف أخاك وقد ذكر الشنوانى بعض أمثلة ما يمكن من الصور (وقوله وتفاصيلها) جمع تفصيل وحاصله أن الظاهر يبدل من الظاهر والمضمر لا يبدل من المضمر وأما نحو قمت أنت فمن قبيل التوكيد ولا يبدل المضمر من ظاهر وأما ابدال الظاهر من المضمر الغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فجائز فالذين بدل من الواو فى أسروا أما ابداله من الحاضر وهو ضمير المتكلم والمخاطب ففيه تفصيل نبه عليه فى الالفية بقوله :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ٭ تبدله إلا ما أحاطة جلا ٭ أو اقتضى بعضاً أو اشتمالا

والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب منصوبات الأسماء)

(قول الازهرى وتقدمت منصوبات الافعال) أى فى قوله حتى يدخل عليه ناصب (خمسة عشر) بجعل التوابع قسما واحد (فان قلت) لم يذكر بعد الا أربعة عشر ولم يذكر الخامس عشر (قلت) هو كذلك واختلفت الشراح فى الخامس عشر ما هو فلذى فى الازهرى أنه خبر ما الحجازية وأخواتها لأنه قال فيما يأتى وقد أحل بذكر ما خبر ها الحجازية بخلاف قول السودانى أن المأخوذ من الازهرى أن الخامس عشر هو مفعولا ظننت لأن الازهرى فيما يأتى أجاب عن عدم ذكرهما بتقدمها فى المرفوعات أو بدخولهما فى المفعول به وكون الخامس عشر خبر ما الحجازيه غير ظاهر لأن المصنف لم يذكره سابقا ولا لاحقا وقيل وقيل الخامس عشر هو المخفوض بالحرف الذى هو من أقسام المخفوضات الآتية لأنه وإن كان مجرورا فى اللفظ فهو فى محل نصب والحق الصواب أن الخامس عشر مفعولا ظننت وهو المناسب لذكر خبر كان واسم أن فيكون المصنف نسيه وقد ذكر بعض شرح هذه المقدمة أنه وجد الخامس عشر مفعول ظننت فى نسخة بخط المؤلف فيكون زاده المصنف بعد أن نسيه وسارت النسخ على إسقاطه (وقوله على سبيل الاجمال) أى طريق هى الاجمال الذى هو مقابل التفصيل ولا شك أن المصنف ذكرها هنا إجمالا وسيفصلها بعد وعطف التعداد على الاجمال عطف تفسير من الشنوانى (والمصدر) (قول الأزهرى المنصوب على المفعولية) ستعلم ما قيل فى ذلك فى (المستثنى) (قول الأزهرى فى بعض أحواله) قد المستثنى بذلك يكون منصوبا وغيره وكلا فى المنصوبات لكن كان ينبغى حيث قيد المستثنى أن يقيد المنادى لانه يكون منصوباً أيضاً فى بعض أحواله وفى بعضها يكون مبنياً على ما يرفع به ويجاب بأن المنادى وإن بنى على الضم أو ما ينوب منابه فى اللفظ فهو منصوب على المحل بفعل محذوف قام مقامه حرف النداء (والمفعول من أجله) (قول الأزهرى نحو جئتك قراءة العلم) هذا المثال مبنى على أن المفعول من أجله يكون غير قلبي لأن القراءة من أفعال الجوارح والحق أنه لا يكون إلا قلبياً أى معناه راجع للقلب فالأولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك (واسم ان) (قول الأزهرى وخبر ما الخ) ماهذه هى العاملة عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر فهذا فى الآية عند الأزهرى

اسمها وبشرا خبرها ولعملها شروط أشار إليها فى الالفيه مع عملها بقوله :

أعمال ليس أعملت ما دون أن مع بقا النفى وترتيب زكن

والمراد بأخواتها الا ولات وإن (وقوله وقد أخل بذكره) قد علمت مافيه (وقوله لتقدم ذكرهما) بضمير التثنية العائد على المفعولين وفى بعض النسخ لتقدم ذكرها بضمير التأنيث العائد على ظن وهذا التعليل ليس بشىء لأنه يقال عليه أن خبر كان واسم إن والتوابع قد تقدمت فى المرفوعات أيضاً فلم يستغن عنها (وقوله أو لكونهما الخ) لسختان كالذى قبله وهذا التعليل غير ظاهر لأنه يقال عليه المنادى داخل فى المفعول به فلم يستغن عنه ومايقال أن المنادى اختصر عن المفعول به بأحكام يقال كذلك مفعولا ظننت وقد علمت أن الحق الخامس عشر هو مفعولا ظننت وأن الصواب التعليق بالنسيان (وقوله متعددة) بالجر نعت أبواب ويصح نصبه حالا من الضمير فى استمرار العائد على المنصوبات (وقوله باباً باباً) قيل إن الأول حال من أبواب لوصفه بمتعددة وباباً الثانى صفة للأول على حذف مضاف تقديره مقارب باب وقيل الثانى توكيد للأول والحق أن مجموعهما حال من أبواب والتقدير حال كون الأبواب مرتبة (قوله على ترتيبها فى التعداد) أى العد واستشكل بأن اسم لا هنا مقدم على المستثنى وفى الأبواب المستثنى مقدم على اسم لا ۰ وأجيب بأن الترتيب غالب .

﴿ باب المفعول به ﴾

بدأ به لأنه أكثر استعمالا من غيره ولأنه أحوج للإعراب للفرق بينه وبين الفاعل (وقوله الهاء فى به الخ) وذلك أن أل اسم موصول وصلتها مفعول وفى الالفية . وصفة صريحة صلة أل ۰ وبه هو النائب عن الفاعل بمفعول والباء بمعنى على والتقدير باب الفعل الذى فعل به أى وقع الفعل عليه واعترض بأن الذى وقع عليه الفعل أى الحدث هو الذات وكلامنا ليس فى الذات وإنما هو فى اللفظ الواقع اسما لها وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف بين الجار والمجرور والتقدير باب اللفظ الذى وقع الفعل على مسماه وهذا التأويل لابد منه فى عبارة المصنف بعد (وهو الإسم) الاسم الصريح كما مثل المصنف أو مؤول نحو قول الله تعالى وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم فانه لابد أن يسبك بمصدر تقديره والله أعلم تودون عدم كون ذات الخ (المنصوب) أى لفظاً كما مثل المصنف أو تقديرا نحو ضربت الفتى أو محلا نحو أكرمت هذا ثم إن ناصبه أحد أمور أربعة أحدها الفعل المتعدى كأمثلة المصنف وعلامة المتعدى أشار إليها فى الالفية بقوله :

علامة الفعل المعدى أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل

ثم أشار إلى كونه ينصب المفعول به بقوله فانصب به مفعوله ثانيها الوصف نحو إن الله بالغ أمره فأمر مفعول بالغ وإليه أشار فى الالفية بقوله ۰ كفعله اسم فاعل فى العمل ۰ ثالثها المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالناس مفعول دفع وإليه أشار فى الالفية بقوله ۰ بفعله المصدر الحق فى العمل ۰ رابعها اسم المصدر نحو من قبلة لرجل امرأته الوضوء فقبلة اسم مصدر وفى الالفية ولاسم مصدر عمل وأبهم المصنف ناصبة والصحيح ماذكرنا (وقوله أى عليه) أشار به إلى أن الباء بمعنى على على حذف مضاف أى على مسماه كما علمت (وقوله الصادر من الفاعل) أشار إلى أن المراد بالفعل كلام المصنف اللغوى وهو الحدث ثم إن المراد بالوقوع مطلق التعليق ليشمل المتعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو الانتفاء نحو ماضربت زيدا فخرج بالاسم الفعل والحرف فلايكونان مفعولا بهما ولكن مالم يحكم على لفظهما كما مر والإيجاز كقوله كتبت قام أوقد وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور فإن رفع المفعول به بأن ناب عن

وقد أخل بذكره ومفعولا ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما وإنما أسقطهما لتقدم ذكرهما فى المرفوعات أو لكونهما داخلين فى قسم المفعول به (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم فى المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمر لك فى أبواب متعددة باباً باباً على ترتيبها فى التعداد

(باب المفعول به)

الهاء من به تعود على أل الموصولة فى المفعول به (وهو الاسم المنصوب الذى يقع به) أى عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو قولك ضربت زيداً) فزيداً اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف

بالرسم كما مر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو (الركوب وهو) أى المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) أيضا قسم (متصل) وقسم منفصل (فالمتصل) هو الذى لا يتقدم على عامله ولا ينفصل بينه وبينه بالا وهو (اثنا عشر) نوعا الأول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربنى) زيد فالياء من ضربنى مفعول به وهو مبنى لا يدخله إعراب والثانى ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيدا فنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مبنى والثالث ضمير المخاطب المذكر نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة إعراب والرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربكِ زيد) فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبنى لا إعراب فيه والخامس ضمير المخاطب فى التثنية مطلقا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم والألف علامة التثنية والسادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب والميم علامة الجمع والسابع ضمير جمع المؤنث فى الخطاب نحو قولك (ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به فى محل نصب والنون المشددة علامة جمع الأناث فى الخطاب والثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد(ضربه) عمرو فالهاء فى موضع نصب على المفعولية مبنى لا إعراب فيه والتاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) زيد فالهاء ضمير المفعول به المؤنث وموضعها نصب وفتحتها فتحة بناء لا فتحة إعراب والعاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والألف علامة التثنية والحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهن) عمرو فالهاء مفعول به والميم علامة الجمع فى التذكير والثانى عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهندات ضربهن عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وما ذكرناه من أن الكاف والهاء وحدها هو الضمير هو

الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان فى موضع الرفع أصلا وإنما يقعان مرفع النصب أو الخفض فقط والضمير (المنفصل) وهو الذى يتقدم على عامله أو يقع بعد إلا أو ما فى معناها (اثنا عشر) نوعا أيضا الأول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك إياى) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياى فإيا وحدها ضمير المتكلم فى موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم والثانى ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (إيانا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا فإيا وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم والثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (إياكَ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك فإيا ضمير المفعول به والكاف المفتوحة المتصلة به حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (إياكِ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك فإيا ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (والخامس) ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو قولك (إياكما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما فإيا ضمير المفعول به والكاف والميم والألف علامة المثنى (والسادس) ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (إياكم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم فإيا ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والميم علامة الجمع (والسابع) ضمير الجمع المؤنث المخاطب نحو قولك (إياكن) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكن فإيا ضمير المفعول به والكاف والنون المشددة حرفان دالان على جمع المؤنث فى الخطاب (والثامن) ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (إياه) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه فإيا ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (والتاسع) ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (إياها) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها فإيا ضمير المفعول به والهاء والألف علامة التأنيث فى الغيبة (والعاشر) ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (إياهما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهما فإيا ضمير المفعول به والهاء والميم والألف علامة التثنية فى الغيبة (والحادى عشر) ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (إياهم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهم فإيا ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع فى التذكير (والثانى عشر) ضمير جمع المؤنث الغائب نحو قولك (إياهن) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهن فإيا ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الاناث فى الغيبة وما ذكرته من أن إيا وحدها هى الضمير واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح (باب المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة كذلك

الفاعل نحو ضرب زيد أو جر نحو أعجبنى ضرب زيد لم يسم مفعولا به اصطلاحا بل يسمى الأول نائبا عن الفاعل والثانى مضافا إليه وخرج بالذى يقع به الخ جميع المنصوبات (وقوله بالرسم) أى بخاصة من خواصه وعارض من عوارضه وهو النصب (وقوله ولا تقع الكاف الخ) قال الفيشى أى أصالة وإلا فيصحب المرفوض يقعان وذلك إذا وقعا فاعلين بالمصدر نحو أعجبنى ضربك زيد أو ضربه زيدا أو تقول لا يقعان مرفوعين مع الفعل وأما مع الاسم فيقعان والله تعالى أعلم .

﴿ باب المصدر ﴾

هذا هو الثانى من المنصوبات (قوله الأزهرى المنصوبات على المفعولية الخ) يؤخذ منه أن المصدر يكون مفعولا مطلقا وغيره وإن مراد المصنف بالمصدر هنا المنصوب على المفعولية لا مطلق المصدر وهو

(المصدر هو الاسم المنصوب الذى يجىء) حال كونه (ثالثا فى تصريف الفعل) كما إذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فإنك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضربا مصدر جاء ثالثا فى تصريف الفعل لأن ضرب هو الأول بضرب هو الثانى وضربا هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب والواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) قسم (لفظى و) قسم (معنوى) لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أو لا (فان وافق لفظه) أى المصدر لفظ فعله) فى حروفه الاصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء وافقه مع ذلك فى تحريك عينه نحو فرح فرحا أو لا (نحو قتلته قتلا) لحروف قتل هى حروف قتلا بعينها إلا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وإن وافق) أى المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) فى حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقته للفعل فى المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا أو قمت وقوفا وما أشبه ذلك) فان المصدر الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جلس فى معناه دون لفظه لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والدال وكذا تقول فى الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا وقعدت جلوسا فلا وتمثيله فى اللفظى بالمتعدى وفى المعنوى باللازم للايضاح لا للتخصيص إذا كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم (باب ظرف الزمان وظرف المكان) المسميين بالمفعول فيه.

كذلك لأن المصدر يكون مرفوعا ومجرورا فلا يكون مفعولا مطلقا والذى يقتضيه قول الالفية فى الترجمة المفعول المطلق ثم فسره بقوله المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل إنهما مترادفان والحق أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا من وجه يجتمعان فى نحو ضربت ضربا وينفرد المفعول المطلق فى نحو ضربته سوطا فسوطا مفعول مطلق وليس بمصدر لأنه اسم آلة وينفرد المصدر فى نحو أعجبنى ضربك فضربك فاعل مصدر غير مفعول مطلق لأنه غير منصوب (المصدر هو الاسم) اعلم أن المصدر حقيقة من حيث هو الحديث المشتمل على حروف فعله فخرج باسم الحديث ماعدا المصدر واسمه وبالمشتمل الخ اسم المصدر لأن المصدر يجرى على حروف فعله نحو اغتسل اغتسالا واسم المصدر واسم الحدث الغير الجارى على حروف فعله نحو اغتسل غسلا والمصنف عرفه تقريبا على المبتدىء (المنصوب) لم يبين ناصبه والمشهور أنه أحد أحد أمور ثلاثة أشار لها فى الالفية بقوله ، بمثله أو بفعله أو وصف نصب ، فمثال نصبه بمصدر آخر مماثل فى قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق عامله جزاؤكم ومثال المنصوب بالفعل قوله تعالى والصافات صفا فصفا مفعول مطلق عامله الصافات جمع صافة اسم فاعل من صف (الذى يجىء ثالثا) فان قلت ليس من ضروريات المصدر أن يجىء ثالثا فى تصريف الفعل فقد يمكن أن يأتى ثانيا وثالثا ورابعا وهكذا بحسب مايريد الناطق فتقول ضرب ضربا وضرب يضرب ضربا فهو ضارب ضربا وهكذا (قلت) أجيب عنه بأن أهل التصريف اصطلحوا على أن يجعلوه ثالثا مقدما على الأوصاف لأن العامل فيه أكثر ما يكون فعلا لكن يقال لم قدموه على فعل الأمر وأجيب عنه بأن الامر مقتطف من المضارع فكأنه هو فلذا لا يذكرونه وإنما يقولون مثلا ضرب يضرب ضربا فهو ضارب مضروب (لطيفة) قال الراعى قدم على الأندلس طالب من فاس وكان كثير الجدل فعمل فيه بعض الطلبه بيتين وكتبهما فى ورقة والزقها على الموضع الذى يدرس فيه ونصب البيتين .

أتانا طالب من أهل فاس ... يجادل فى الكتاب وفى القياس
وما فاس ببلدته ولكن ... فسا يفسو فساء فهو فاسى

والمراد بالتصريف هنا كما مر التحول من صيغة إلى صيغة لا الاشتقاق وإلا فضرب المصدر أصل باعتبار الاشتقاق لضرب الفعل على المختار وفى الالفية . وكونه أصلا لهذين انتخب . (وقوله فى تحريك عينه) أى فى مطلق الحركة لا فى شخصها لان فرح الفعل مكسور العين وفرحا المصدر مفتوحها (قوله لان القعود والجلوس بمعنى الخ) هذا مذهب الجمهور وذكر فى المصابيح أن القعود يكون من الاضطجاع والجلوس يكون من قيام وقيل بالعكس (وقوله الجيم واللام الخ) أى مسمى الجيم هو ج ومسمى اللام وهو شكل ل هكذا وإلا فالجيم اسم لاحرف (وقوله على مذهب المازنى) وكذلك المبرد والسيرافى قال الرضى وهو الاولى لأن الاصل عدم التقدير ولا ضرورة تلجىء إليه وقوله (إذ كل منهما يجرى الخ) مثل فى اللفظى بالمتعدى ومثال اللازم فيه قمت قياما ومثل المعنوى باللازم ومثال المتعدى فيه أحببته مقة أى محبة والله سبحانه وتعالى أعلى .

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

هذا هو الثالث والرابع من المنصوبات والظرف لغة الوعاء واصطلاحا يأتى للمصنف وجمعهما فى واحد لاشتراكهما فى كونهما على معنى فى وأفرد المصنف كل واحد بتعريف خاص تقريبا على المبتدىء (قول الازهرى المسميين بالمفعول الخ) أشار به إلى أن من النحاة من يسميها بظرفى الزمان والمكان ومنهم

ظرف الزمان وهو الاسم المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير معنى (فى) الدالة على الظرفية سواء فيه المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر وتقول اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف وهى من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة بالتنوين) وترد على ما تقدم فى غدوة وهى أول النهار وأول النهار من طلوع الفجر إلى الصبح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيئك بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه وبلا تنوين إذا أردت به ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول أجيئك يوم الجمعة سحرا أو سحر يوم الجمعة وأجيئك سحرا من الأسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذى بعد يومك الذى أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) وهى ثلث الليل الأول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول النهار تقول أنتظرك صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من الظهر إلى آخر النهار تقول أجيئك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذى لا غاية لمنتهاه تقول لا أكلم زيد أبدا وأبدا الآبدين (وأمدا) وهو ظرف الزمن مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدا أو أمد الدهر أو أمد الداهرين (وحينا) وهو اسم لزمن جاء مبهم تقول قرأت حينا وحين جاء الشيخ (وما أشبه ذلك) من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وأوان المختصة نحو ضحى وضحوة ، واعلم أن هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفى التصرف

ومفعولا

من يقول المفعول فيه ومرادهما واحد (المنصوب) (قول الأزهرى باللفظ الدال الخ) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها المقتضية أن النصب على إسقاط الخافض الذى هو فى الأزهرى باللفظ ليشمل ما إذا كان الناصب فعلا كسائر أمثلة الازهرى أو غير فعل مما يعمل فيه كاسم الفاعل نحو أنا سائر غدا فالعامل فى غدا هو سائر وهو دال على المعنى الواقع فى ذلك الزمان وهو السير والسير مظروف فى غد فهو على معنى فى ثم إن العامل كما يكون مذكورا كما مثل يكون محذوفا نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت وإلى انقسام الظرف إلى زمان ومكان وتعريفهما أشار فى الألفية بقوله :

الظرف وقت أو مكان ضمنا في باطراد كهنا أمكث أزمنا

وإلى ناصبه مذكورا ومحذوفا أشار فى الالفية بقوله :

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان وإلا فانوه مقدرا

فخرج باسم الزمان اسم المكان والحال فإنهما وإن كانا بمعنى فى فليسا باسم زمان وخرج بالمنصوب الزمان المجرور والمرفوع فلا يقال لهما ظرف زمان اصطلاحا وخرج بتقدير معنى فى اسم الزمان المنصوب الذى ليس على تقدير حرف أصلا نحو قوله تعالى يخافون يوما فيوما مفعول به لا ظرف لانهم لا يخافون شيئا فى اليوم إنما يخافون نفس اليوم (وقوله معنى فى) قدر الازهرى هذا المضاف الذى هو معنى إشارة إلى أنه لا يصرح بفى فإن صرح بها وصار اسم الزمان مجرورا خرج عن الظرفية اصطلاحا (وقوله الدالة على الظرفية) لبيان الواقع وإلا فكل ما يخرج به خرج بقول اسم الزمان خلافا لبعض (وقوله سواء فى ذلك المبهم الخ) أى اسم الزمان ينصب على الظرفية مطلقا لا فرق بين كونه مبهما أو مختصا قال الرضى المبهم من الزمان ما لا حد له يحصره سواء كان نكرة كحين وزمان أو معرفة كالحين والزمان والمختص منه ما له نهاية تحصره نكرة كان نحو يوم وليلة وشهر أو معرفة نحو يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان وإلى كون ظرف الزمان ينصب على الظرفية مبهما أو مختصا أشار فى الالفية بقوله كل وقت قابل ذاك (نحو اليوم) (وقول الازهرى وهو من طلوع الفجر الخ) هذا هو اليوم فى الشرع ولا إشكال فى اللغة على قول وقيل اليوم لغة من طلوع الشمس إلى غروبها والليلة من غروب الشمس إلى طلوعها وقيل الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ليس من اليوم ولا من الليلة (وغدوة) (قول الازهرى وبعدمه مع التعريف الخ) ويكون حينئذ ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى ومثل هذا يقال فى بكرة بعد الخ (وقوله وهى من صلاة الصبح) أى من وقت صلاة الصبح (وسحر) (وقول الازهرى وبلا تنوين إذا الخ) فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعدل عن السحر بالالف واللام وفى الالفية :

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التعيين قصدا يعتبر

(وقوله أو سحر يوم الجمعة) أى سحر ليلة الجمعة لما مر أن اليوم من طلوع الفجر والسحر آخر الليل (وغدا) (قول الازهرى بعد يومك) الاولى أن يقول عقب يومك لان بعد ظرف متسع وغدا اسم لليوم التالى ليومك (وأبدا) قول الازهرى أو أبد الآبادين أى لا أكلمه ما دام الناس موجودين فى الدهر (وما أشبه ذلك) (قول الازهرى وساعة) أى باعتبار اللغة وأما عند الفلكيين فهى مخصوصة بقدر معلوم فالليل مع النهار منها أربع وعشرون (وقوله وهو ثابت التصرف الخ) بأن يستعمل مبتدأ وخبرا وفاعلا

والانصراف نحو سحر إذا كان ظرفا اليوم بعينه فإنه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه ومنها ماهو ثابت التصرف منفى الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين ومنها ماهو ثابت الانصراف منفى التصرف نحو عتمة ومساء (وظرف المكان) هو اسم المكان المبهم (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (فى) الدالة على الظرفية (نحو أمام) وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ أى قدامه (وخلف) هو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول جلست قدام الأمير (ووراء) بالمد وهو مرادف خلف تقول جلست وراء (وفوق) وهو المكان العالى تقول جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق نحو جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أى قريباً منه (ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول جلست مع زيد أى مصاحبا له (وإزاء) بمعنى مقابل تقول جلست إزاء زيد أى مقابل (وحذاء) بالذال المعجمة والمد بمعنى قريبا تقول جلست حذاء زيد أى قريبا منه (وتلقاء) بمعنى إزاء تقول جلست تلقاء الكعبة (وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب تقول جلست هنا أى فى المكان القريب (وثم) بفتح الثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم أى فى المكان البعيد (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان المبهمة نحو يمين وشمال وما أشبههما (باب الحال هو الاسم) الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه (المفسر

ومفعول لا وهكذا وأل تعريف المتصرف منها أشار فى الألفية بقوله :

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف فى العرف

(وقوله وانصراف) هو الذى فيه تنوين التمكين كما مر (وقوله ماهو منفى التصرف الخ) وهو الذى يلزم النصب على الظرفية أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن وإليه أشار فى الألفية بقوله :

وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية أو شبهها الكلم

(وقوله نحو غدوة وبكرة الخ) ويؤخذ منه أن غيرهما موجود وهو كذلك فمنها شعبان ورمضان خلافا لمن أنكر وجود غيرهما (وظرف المكان) (قول الأزهرى المبهم الخ) المبهم من المكان ماليست له صورة ولا حدود محصورة كأمثل المصنف والمختص هو ماله صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد فى تقييد الأزهرى بالمبهم إشارة إلى أنه لا ينصب إلا إذا كان مبهما وإن كان مختصا فلا ينصب على الظرفية وفى الألفية وما . يقبله المكان إلا مبهما . (ومع) . (قول الأزهرى وهو اسم المكان الخ) هذا هو الحق خلافا لمن قال إنها تكون ظرف زمان ومكان وليست حرفا بدليل معاقبتها للتنوين ودخول من عليها (وهنا) (قول الأزهرى بضم الهاء الخ) ضبطه بذلك لأجل قوله اسم إشارة للمكان القريب وإلا فيقال هنا بفتح الهاء وتشديد النون ويقال هنا بكسر الهاء وتشديد النون أيضا لكنهما يشار بهما للمكان البعيد إلى ما يشار به للمكان القريب مع ما يشار به للبعيد أشار فى الألفيه بقوله .

وبهنا أو ها هنا أشر إلى . دانى المكان ـ البيتين والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ باب الحال ﴾

هذا هو الخامس من المنصوبات وقدمه على التمييز وإن كان التمييز مبينا للذات والحال مبين للهيئة والذات ومبينها مقدمان على الهيئه ومبينها لأن الحال قريب من العمدة لكونه لا يكون إلا منصوبا بخلاف التمييز فإنه يكون منصوبا ومجرورا وهو مشتق من التحول والانتقال وتذكر فيقال حال حسن وتؤنث فيقال حال حسنة ثم الحال لغة هيئة الانسان التى هو عليها من خير أو شر واصطلاحا ماذكره المصنف بقوله (هو الاسم) . (فإن قلت) الحال كما يكون اسما صريحا نحو جاء زيد راكبا يكون جملة اسمية نحو وهم ألوف فجملة وهم ألوف حالية من الواو فى خرجوا وتكون فعلية نحو جاءوا أباهم عشاء يبكون فجملة يبكون حاليه وقد تكون جارا ومجرورا أو ظرفا خص المصنف ذلك بالاسم (قلت) الجملة الواقعة حالا فى تأويل مفرد وبذلك التأويل تغيير الألفية بموضع حيث قال مؤلفها :

وموضع الحال تجئ جملة . والظرف وعديله إن تعلقا باسم فهما من قبيل الحال باسم الصريح وإن تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة المؤولة بالمفرد (قوله الأزهرى الفضلة) المراد بها ما يأتى بعد تمام الكلام بأن أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره كما يأتى الأزهرى ليس المراد بها ما يستغنى الكلام عنه فلا يرد نحو لاعبين من الآية الآتية عند الأزهرى (المنصوب) . (إن قلت) النصب حكم أدخله فى الحد وفى السلم .

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام فى الحدود

(قلت) الممنوع هو إدخاله للفظ على أنه حكم وأما إن أخذ على أنه جزء من الماهية فلا يمتنع (قول الأزهرى وشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسمه لكن إن

نضب بفعل متصرف أو صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديمه وإلا فلا وفى الألفية :

والحال أن ينصب بفعل صرحا ... أو صفة اشبهت المصرفا

فجائز تقديمه (لما انبهم) أى خفى واستتر على من لم يعلم تلك الهيئة واعترض شيخ الراعى تعبير النجاة التابع لهم المصنف بانبهم بأنه غير موجود فى اللغة والموجود إنما استبهم (من الهيئات) جمع هيئة وهى الصفة ثم أن الصفة تكون محسوسة مشاهدة بحاسة البصر نحو جاء زيد راكبا أو غير محسوسة نحو مات مؤمنا فالايمان ليس بمحسوس وإلى تعريف الحال أشار فى الألفية بقوله الحال وصف فضله منتصب مبهم فى حال فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالفضلة التى زاده الأزهرى المنصوب العمدة كخبر كان واسم ان وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور وبالمفسر لما انبهم من الهيئات التمييز نحو رطل زيتا وكذلك نعت النكرة المنصوبة نحو ركبت فرسا قصيرا فالتمييز ونعت النكرة المنصوبة قد فسرا الذات (قول الأزهرى من الفاعل نصا) أى غير محتمل ما سواه لانه لم يوجد إلا هو ولا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهرا كما مثل أو مقدرا نحو زيد جاء راكبا فراكبا حال من الضمير الفاعل فى جاء (وقوله من المفعول نصا) قالوا ومنه المنادى لأنه مفعول به نحو يا ربنا منعما وتأتى من المفعول نحو سيرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا (وقوله ومحتمله) بالنصب عطف على نصا ولا يصح أن تكون منهما معا وإلا لقال راكبين (وقوله من المبتدأ) أى على مذهب الجمهور وأجاز سيبويه إتيانها منه وتأتى فى الخبر نحو هذا زيد قائما وفى مجيئها من اسم كان خلاف (وقوله من المجرور بالحرف) وفى تقديم الحال على المجرور بالحرف خلاف وصحيح فى الألفية الجواز ونصها :

وسبق حال ما بحرف جر قد أبو أو لا أمنعه فقد ورد

(وقوله عن المجرور بالمضاف الخ) هو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف يصح أن يعمل فى الحال نحو قول الله تعالى إلى الله مرجعكم جميعا حال من الكاف المضاف إليه والمضاف وهو مرجع مصدر ميمى يصح أن يعمل فى الحال أو يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كمثال الأزهرى فان اللحم جزء من الأخ أو يكون جزئه فى صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا فحنيفا حال من إبراهيم وليس المضاف الذى هو ملة جزأ من إبراهيم ولكنه كجزئه فيصح أن يقال فى غير التنزيل واتبع إبراهيم حنيفا وإلى جواز إتيان الحال من المضاف إليه فى المواضع الثلاثة أشار فى الألفية :

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

فلو كان المضاف إليه ما ذكر منع إتيان الحال منه نحو جاء غلام هند منطلقة (وقوله والغالب أن الحال الخ) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وإنما كان الغالب فيها ذلك لأنها وصف لصاحبها فى المعنى والوصف لا يكون إلا بمشتق أو شبهه (وقوله منتقله) أى غير لازمة لصاحبها لأن الحال عرض يطرأ على الذوات والأعراض منتقلة ولا فائدة فى الوصف بالشىء اللازم نحو جاء زيداً طويلا وإلى كون الغالب فى الحال واشتقاق والانتقال أشار فى الألفية بقوله .

وكونه منتقلا مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقا

(ولا يكون الحال الا نكرة) لأن المقصود بالحال بيان الهيئه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض (ولا يكون صاحبها إلا معرفة) لأنه محكوم عليه وحق المحكوم أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد ولا يكون صاحب الحال

لما انبهم من الهيئات أى الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها ويجىء الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد وزيد فاعل بجاء (و) من المفعول نصا نحو (ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس والفرس مفعول بركبت (و) محتمل لأن يكون من الفاعل أو المفعول نحو (لقيت عبد الله راكبا) فراكبا حال محتملة لأن تكون من التاء التى هى فاعل لقى أو من عبد الله الذى هو مفعول لقى (وما أشبه ذلك) من الأمثلة ولا يجىء الحال من المبتدأ ويجىء من الفاعل والمفعول كما تقدم ويجىء من المجرور بالحروف نحو مررت بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من أخيه والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال إلا نكرة ولا تكون إلا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلا معرفة) كما تقدم من الأمثلة من نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة وواقعة بعد تمام الكلام ونكرة وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يتخلف جمع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانفروا ثبات فثبات

نكرة

نكرة إلا بمسوغ من المسوغات المشار إليها بمفهوم قول الألفية :

ولم ينكر غالبا ذو الحال ۞ إن لم يتأخر او يخصص أو يبن من بعد نفى أو مضاهية

(وقوله بمعنى متفرقين)أشار بهذا إلى أنه إن كان غير مشتق فى اللفظ فهو مشتق فى المعنى وثبات حال من الواو فانفروا منصوب بالكسرة النائبة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ويكثر الجمود فيما أشار إليه فى الألفية بقوله .

وبكسر الجمود فى سعر وفى ۞ مبدى تأويل بلا تكلف

و(قوله وهو بمعنى منفرداً) أشار بهذا إلى أن الحال أن لفظاً فهو بمعنى النكرة وإليه الإشارة بقول الألفية .

والحال أن عرف لفظاً فاعتقد ۞ تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(وقوله فكيف حال)أى من زيد وهى مبنية على الفتح لأنها أشبهت الحرف فى المعنى الذى هو للإستفهام وخصت بالفتحة لخفتها ووجب تقديمها لأن لها صدر الكلام والقاعدة فيها أنها أن دخلت على جملة مستقلة كما هنا فهى حال وأن أدخلت على مفرد فهو خبر مقدم نحو كيف زيد(وقوله ومن تخلف تعريف الخ) أى بأن يأتى صاحب الحال نكرة وهذا مفهوم غالباً فى قول الألفية ولم ينكر غالباً الخ وقول أبى حيان إن هذا الحديث لاشاهد فيه لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى باطل والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التمييز)

هذا هو السادس من المنصوبات ويقال التمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشىء من غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين واصطلاحاً أشار إليه المصنف بقوله (هو الاسم)أى الصريح لأن التمييز لا يكون جملة وهذا أحد الوجوه التى خالف فيها ماعطفت ويدل هذا المقدار التمثيل بعد فيؤخذ منه أن التمييز قسمان تمييز ذات وتمييز نسبة وهو مذهب الجمهور ويمكن إبقاء كلام المصنف على ظاهره ويكون ماشياً على ما للرضى من أن التمييز لا يكون إلا تمييز ذات والذات إما ملفوظ بها كقولك رطل زيتاً أو مقدرة كقولك طاب محمد نفساً والأصل طاب شىء محمد فنفساً تمييز شىء المقدر فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمنصوب المرفوع مطلقاً والمجرور إذا لم يدل على مقدار مساحة أو وزن أو كيل أو نحو زيد من قولك غلام زيد فهو غير تمييز قطعاً وإن وقع بعد مساحة نحو شبر أرض أو بعد مايدل على الوزن نحو رطل زيت أو الكيل قفيز بر فهو تمييز مجرور بالإضافة إلى ماقبله عملا بقول الألفية :

وبعد ذى ونحوها جره إذا ۞ أضفتها كمد حنطة غذا

فالإشارة تعود إلى الثلاثة التى ذكرنا ويجوز نصبها أيضاً وهو الأصل وقد مثل بها فى الألفية منصوبة حيث قال : كشبر أرض وقفيز براً ۞ ومنوين عسلا وتمراً

ويجوز أيضاً جرها بمن عملا بقول الالفية ۞ واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد وبما قررنا تعلم أن مفهوم المصنف فيه تفصيل فلا اعتراض به وخرج بالمفسر الخ الحال فإنه مفسر لما انبهم من الهيئات كما علمت أن هذا الحد غير مانع لدخول نعت النكرة المنصوبة نحو ركب فرساً قصيراً أو طويلا وإلى تعريف التمييز أشار فى الألفية بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة (نحو تصبب) أى تحدر وسال (وتفقأ بكر) بفتح الباء وهو ولد الناقة أو الفتى من الابل وفسر الأزهرى تفقأ بامتلأ وفسر غيره بتشقق وكلاهما غير ظاهر لأن الأصل تفقأ شحم بكر فإن فسرناه بامتلأ اقتضى أن الشحم هو الذات

بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدقا فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهو بمعنى منفرداً ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما فى قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض ومابينهما لاعبين أم لا نحو جاء زيد راكبا كبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال وصلى وراءه رجال قياماً والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له فى المعنى ألا ترى أن راكباً فى قولنا جاء زيد راكبا وصف لزيد فى المعنى

(باب التمييز)

أى التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات) أو من النسب فالثانى (نحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ) أى امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفساً)

فعرقاً تمييز لابهام نسبة التصبب إلى زيد وشحماً تمييز لابهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تمييز لابهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إليه فحصل ابهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزاً والباعث عن ذلك (٨٨) أن ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أوقع في النفس والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل (و) مثال الأولى أعني تمييز الذوات نحو قولك (اشتريت عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة) فغلاما تمييز للإبهام الحاصل في ذات عشرين ونعجة تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومنه تمييز المقادير كرطل زيتاً وقفيز براً وشبر أرضا وما أشبه ذلك والناصب التمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار (و) قوله (زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها) ليس من هذا القسم وإنما هذا من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى كما في هذين المثالين ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد أكرم أبوه وجمل وجهه لصح وإنما قلنا أنهما من من باب تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً فصار زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها فزيد مبتدأ وهامش وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأباه منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجها تمييز (ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله وطبت النفس لا مكان حمل أل على الزيادة

الممثلة والغير هو الذي ملأها مع أن الأمر ليس كذلك لأن الشحم هو الذي ملأ الذات ولا يصح تفسيره بتشقق لأن المقصود بهذا الكلام الإخبار عن سمنه ومن تشقق شحمه مات قاله الفيشي (وقوله فعرقا تمييز لابهام نسبة الخ) أعلم أن تمييز النسبة قسمان محول عن أصل وغير محول والمحول أقسام ثلاثة محول عن الفاعل كهذه الأمثلة في كلام المصنف وقد بين الأزهري أصلها وقرره أنت هنا ومنه اشتعل الرأس شيباً الأصل واشتعل شيب الرأس حذفت المضاف الذي هو شيب وأقيم المضاف إليه الذي هو الرأس فارتفع ارتفاعه فوقع هنالك إبهام في نسبة اشتعال الرأس فأتى بذلك المحذوف تمييزاً محولا عن الفاعل الثاني أن يكون محولا عن المفعول نحو قول الله تعالى وفجرنا الأرض عيوناً الأصل وفجرنا عيون الأرض فحول الإسناد عن المضاف الذي هو عيون إلى الأرض إلى آخر ما مر مثله والثالث أن يكون محولا عن المبتدأ كمثالي المصنف بعد كزيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجها وقد بين الأزهري أصلهما والقسم الثاني الذي لا تحويل فيه نحو زيد أكرم الناس رجلا فلا يمكن أن يكون محولا عن شيء. وأما تمييز الذات ويقال له تمييز مفرد فهو ما رفع أنها واقعة في أسلم قبلة ويكون بعد العدد كمثال المصنف باشتريت عشرين الخ ومنه قوله تعالى إني رأيت أحد عشر كوكباً وبعد المقادير مما يدل على مساحة أو وزن أو كيل أو ما جرى مجراها هذا حاصل التمييز من حيث هو (وقوله والباعث على ذلك) أي على تحويل الا[illegible] (وقوله أن ذكر الشيء مبهماً الخ) بيانه أنك لما قلت مثلا طاب محمد وقع هنالك إبهام في نسبة الطيب [illegible] هل من جهة الأبوة أو النبوة أو النفس فتشوف النفس لما يرفع الابهام فأتى بالتمييز وأفاده (وقوله ومنه) أي من تمييز الذات وقد علمت ذلك من هنا ومن قوله بعد والمقادير حيث عطفها على الأعداد أن الأعداد ليست من المقادير وهو مذهب المحققين لأن العدد لا يمكن فيه إلا التحقيق فتقول ملكت تسعين غلاماً ولا تقول عندي مقدار تسعين رجلا بخلاف المقادير فإنك تقول عندي رطل زيت أو مقدار رطل زيتاً (وقوله ما يدل على عدد الخ) وهو لفظ عشرون أو ثلاثون مثلا ولفظ ما دل على المقادير كرطل وشبر وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله ينصب تمييز بما قد فسره (وزيد أكرم منك) (قول الأزهري فكان حقه أن يقدم الخ) قد يقال أن المصنف أخر هذا إلى هنا لأن في نصبه شرطا خاصا به وصرح به الأزهري في قوله وشرط التمييز الخ (وقوله ألا ترى الخ) هذا علامة ليكون التمييز فاعلا في المعنى فلو لم يكن التمييز فاعلا في المعنى بأن كان لا يصح فيه ما ذكر فيجب جره بإضافة أفعل إليه نحو أنت أفضل رجل إذ لا يصح أن تقول أنت أفضل رجل لأنه لا معنى له وفي الألفية والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ولا يكون إلا نكرة) علته ما مر في الحال (وقوله وطبت النفس الخ) هذا بعض بيت قال راشد اليشكري البيت كله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(تتمة) يشترك الحال والتمييز في أمور خمسة كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين رافعين للإبهام ويفترقان في أمور سبعة كون الحال قد تكون جملة والتمييز لا يكون إلا مفرداً والحال قد يتوقف المعنى عليه كلاعبين في الآية المارة والتمييز لا يتوقف المعنى عليه والحال مبين للهيئة والتمييز مبين الذات والحال قد تتعدد وفي الألفية ، والحال قد يجيء ذا تعدد والتمييز لا يتعدد والحال قد تتقدم على عاملها المتصرف كما مر والتمييز لا يتقدم إلا على الفعل المتصرف قبله وفي الألفيــة

(باب الاستثناء) وهو الإخراج بالا أو إحدى أخواتها مالولاه لدخل فى الكلام السابق (وحروف الاستثناء، أى أدواته

«ثمانية»، وسماها حروفا تغليبا «وهى» فى الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق «و» هو (إلا وغير وسوى كرضى «وسوى» كهدى «وسواء» كسماء «و» متردد بين الفعلية والحرفية «و» هو «خلا وعدا وحاشى» وللمستثنى بهذه الأدوات حالات «فالمستثنى بإلا ينصب وجوبا «إذا كان الكلام قبلها» تاما «موجبا» والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه والمراد بالموجب بفتح الجيم مالا يسبقه نفى ولا شبهه وذلك «نحو» قولك «قام القوم إلا زيدا» فقام فعل ماض والقوم فاعل وإلا حرف استثناء وزيدا منصوب بإلا على الاستثناء «و» مثله «خرج الناس إلا عمرا» فخرج فعل ماض والناس فاعل وإلا حرف استثناء وعمرا منصوب بإلا على الاستثناء والاستثناء فى هذين المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاما فلذكر المستثنى منه وهو القوم فى المثال الأول والناس فى المثال الثانى وأما كونه «موجبا» فلأن لم يسبق بنفى ولا شبهه «وإن كان» الكلام «الذى قبل إلا «منفيا» بأن تقدم عليه نفى أو شبهه «وكان» تاما «بأن ذكر المستثنى منه «جاز فيه» أى فى المستثنى «البدل» من المستثنى منه

 بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا «و» جاز فيه أيضا «النصب» إلا

وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سابقا

والحال مشتقة والتمييز جامد والحال تكون مؤكدة نحو ولى مدبرا وفى الألفية :

« وعامل الحال بها قد أكده والتمييز لايكون للتوكيد والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاستثناء)

هذا هو السابع من المنصوبات والاستثناء مصدر استثنى يستثنى استثناء والمصدر معنى من المعانى والذى ينصب إنما هو اللفظ المستثنى وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول (قول الأزهرى وهو الاخراج الخ) المراد بالاخراج أن السامع قبل ذكر المستثنى كان يتوهم أنه دخل فى حكم المستثنى منه فلما استثناه المتكلم على علم السامع أن المتكلم لم يقصد دخوله فيما قبل الأداة وليس المراد أن المتكلم قصد إدخال المستثنى فى الحكم ثم أخرجه لأن هذا تناقض وتكاذب ثم الاخراج جنس يصدق بجميع المخرجات فيصدق بالإخراج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه فأخرج الثلثين وبالصفة نحو عتق أرقبة مؤمنة فأخرج الكافرة وبالشرط نحو أقتل الذى أن حارب فأخرج غير المحارب بالاستثناء نحو قام القوم إلا زيد فأخرج زيد من القوم (وقوله بإلا أو إحدى الخ) مخرج لما عدا المخرج بالاستثناء (وقوله ما الخ) فى محل نصب مفعول باخراج بناء على جواز إعمال المصدر المحل بأل وهى واقعة على المستثنى (وقوله لولاه الخ) لولا حرف جر والضمير مجرور بها واقع موقع ضمير الرفع الذى هو المبتدأ والخبر محذوف وفى الألفية :

وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم والتقدير لولا هو أى الاخراج موجود هذا مذهب سيبويه وقال الأخفش لولا غير جارة والضمير فى محل رفع الابتداء والخبر محذوف الأول أولى لأنها لولا كانت غير جارة لأن من أول الأمر معها بها ضمير الرفع (وقوله لدخل) فاعل يعود على ما أى توهم السامع دخول المستثنى فى حكم ماقبله أداة استثناء (وقوله فى الكلام السابق) أى فى منطوقه أو مفهومه فالأول إذا كان الاستثناء متصلا والثانى إذا كان منقطعا وذلك إذا قلت جاء القوم فهم من الكلام أنه جاء كل ما يتبعهم ومن جملة ما يتبعهم حمار كان السامع ينتظر بجيئه مثلا فرفعت هذا المفهوم بقولك إلا حمارا فيكون حد الأزهرى حينئذ شاملا للمستثنى المتصل والمنقطع فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم إلا زيدا فزيد من جنس القوم والمنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه كالحمار فى المثال السابق فليس من جنس القوم (وقوله أى أدواته) المراد بالأدوات الآلات (ثمانية) باعتبار جعل كل لغة من لغات سوى أداة مستقلة وإلا فهى ستة (قوله الازهرى تغليبا) اى فيما يقع الاستثناء به لأن الاستثناء غالبا إنما يقع بالا وهى حرف لا فى الادوات إذ لا تغليب فيها لأن الأسماء أربعة والحروف أربعة (وقوله وهى فى الحقيقة) أى فى نفس الأمر (وقوله ثلاثة أقسام) أى باعتبار ما هو مذكور فى هذا الكتاب وإلا فهى أربعة أقسام بزيادة مايكون فعلا خالصا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما لايكون منصوبا على أنه خبرهما (ينصب إذا كان الخ) وجوب النصب عام فى المتصل والمتقطع وكان ينبغى للمصنف أن يأتى بمثال للمنقطع لكن خص المتصل تسريبا على المبدىء وإلى وجوب نصب الموجب التام أشار فى الألفية بقوله ما استثنت إلا مع تمام ينتصب إذ فى كلام ابن مالك حذف الواو مع ما عطفت تقديره بعد تمام وإيجاب ويدل لهذا المحذوف قوله بعد، وبعد نفى أو كنفى الخ (وإن كان الكلام منفيا) (قول الأزهرى بأن تقدم عليه نفى أو شبه) أى وهو النهى والاستفهام وقد مثل للنفى ومثل النهى لا يقم أحد إلا زيد ومثال الاستفهام هل قام أحد إلا زيد (جاز فيه البدل) بل هو الراجح كما نص عليه فى الالفية بعد وهذا أن كان الاستثناء متصلا فان كان منقطعا بأن كان لا يمكن تسلط العامل على ما بعد إلا وجب النصب على الاستفهام

(على الاستثناء نحو) قولك (ماقام القوم إلا زيد) بالرفع على البدل من القوم ويجب فى بدل البعض من الكل اتصاله بالضمير المبدل منه لفظا وتقديرا وهو هنا مقدر وتقديره إلا زيد منهم (و) يجوز (إلا زيدا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك مامررت بالقوم إلا زيداً بالجر على البدل وإلا بالنصب على الاستثناء. ونحو ما رأيت القوم إلا زيدا بالنصب لاغير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوب بإلا على الاستثناء. ويظهر أثر الاحتمالين فى الناصب له ما هو وفى تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدراً بناء على أن البدل على نية تكرار (٩٠) العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على مامر وعلى أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له إلا على الصحيح عند ابن مالك ولا يحتاج إلى تقدير ضمير (وان كان الكلام ناقصا (بأن لم يذكر المستثنى منه (منفيا) بأن تقدم على نفى أو شبهه وكان المستثنى (على حسب العوامل» المقتضية له من رفع ونصب وخفض والغى عمل إلا فان كان ماقبل إلا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية نحو ماقام الازيد» فزيد مرفوع على الفاعلية بقام الا ملغاة (و) أن كان ماقبل الا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو «ماضربت الازيداً) فزيدا منصوب على المفعول بضرب والاملغاة (و) ان كان ماقبل الا يطلب جاراً مجرور يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو (مامررت الابزيد) فزيد مخفوص بالباء متعلق بمر والا ملغاة يسمى الإستثناء حينئذ مفرغا لأن ماقبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بإلا نحو «و» أما «المستثنى بغير وسوى» بكسر السين «وسوى» بضمها «وسوى» بضمها على القصر فيها «وسواء» بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو «مجرور» باضافة غير وسوى وسوى وسواء اليه «لاغير» أى لا يجوز فية غير الجر وحذف ما أضيف اليه غير وبناها على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال ومن جواز الاتباع بعد التام المنفى ومن الاجراء على حسب العوامل فى الناقص المنفى والمستثنى بخلا وعدا وحاشى يجوز نصبه وجره وعلى تقدير الحرفية والفعليه

اتفاقا من سائر العرب نحو ما زاد هذا المال الا النقص فلا يصح رفع النقص على البدلية لأن البدل على نية تكرار العامل والعامل المكرر هو زاد ولا يصح تسلطه على النقص لفساد المعنى فلا يقال زاد النقص وإن أمكن تسلط العامل على ما بعد إلا نحو ماجاء أحد إلا حماراً فأهل الحجاز يوجبون النصب أيضاً وبنو تميم يرجحونه وإلى حكم وقوع المستثنى مطلقا بعد نفى أو شبهه أشار فى الألفية بقوله :

وبعد نفى أو كنفى انتخب أتباع ما اتصل ونصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

(وقوله على الصحيح عن ابن مالك) هو المأخوذ من نسبة الاستثناء إلا فى قوله فى الألفية ما استثنت إلا «على حساب العوامل» قول الأزهرى وألغى عمل إلا، وأما معناها فهو معتبر وهكذا يقال فيما بعد «مامررت إلا بزيد» «قول الأزهرى» ويسمى الاستثناء حينئذ أى حين إذا كان ناقصا منفيا «وقوله لأن ماقبل الخ» ما واقعة على العامل ومعنى تفريغه أنه لم يجد مفعولا قبل ألا يشتغل به فى اللفظ وأما فى التقدير فما بعد إلا بدل من مقدر فأصل قولك ماقام أحد إلا زيد ويؤخذ من هذا أن العامل هو المفرغ فتسميتهم الاستثناء مفرغا مجاز وإلى الاستثناء المفرغ أشار فى الألفية بقوله :

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما

«لا غير» «قول الأزهرى تشبيها بقبل وبعد» وجه الشبه إبهام الجميع وحذف المضاف إليه ونيه معناه فى كل هذه صورة البناء المشار اليها بقول الألفية :

واضمم بناء غيرا أن عدمت ما له أضيف ناويا ما عدما

وقد نص ابن هشام على أن قولهم لاغير لحن وأجازه ثم اختلفوا فى لا الداخلة على غير فقيل عاملة عمل ليس وغير اسمها مبنى لما مر وخبرها محذوف والتقدير ليس غير الجر موجود أو قيل عاملة عمل إن وغير فى محل نصب اسمها وخبرها محذوف أى موجود فالرفع «وقول لكن على الحال الخ» معناه أن غير وما بعدها اذا نصبت فإنها تنصب على الحال نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الحال وقام القوم غير حمار «وقوله ومن جواز الاتباع الخ» نحو ماقام أحد غير زيد فإن رفعت غير كان بدلا من أحد وان نصبته فعلى الحال «وقوله ومن الاجراء على حسب العوامل» فان كان العامل يطلب الرفع رفعت غير نحو ماقام غير زيد وان كان العامل يطلب النصب نصبت نحو مارأيت غير زيد وان كان يطلب الجر جر نحو ما مرت بغير زيد وإلى غير وسوى بإلغائها أشار فى الألفية بقوله:

واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بإلا نسبا
ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

(نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا وزيد مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمروا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به

(نحو قام القوم) قول الأزهرى (وفاعله ضمير مستتر فيه) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق كأنه قال قال القوم خلا بعضهم زيدا وإنما وجب استتار الفاعل بهذه الأفعال ليكون المستثنى متصلا بأدائه فيكون تشبيها بالمستثنى بإلا وإلى حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشى مع زيادة ليس ولا يكون أشار فى الألفية بقوله واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا إلى آخر الأبيات الثلاثة بعد هذا البيت .

﴿ باب لا ﴾

هـذا هو الثامن من المنصوبات وهو على حذف مضاف تقديره هذا باب منصوب لا لأن كلامنا فى المنصوبات ثم الأصل فى لا أن لا تعمل عمل شيئا لعدم اختصاصها بالأسماء لكن حملوها على أن فلا لتوكيد النفى وإن لتأكيد الإيجاب والشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره (قول الأزهرى النافية للجنس) أى النافية لحكمة لاله فإذا قلت لا رجل فى الدار دل على نفى الكينونة عن جنس الرجال لا عن الذوات إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى بالأداة وإنما تنتفى بها المعانى ثم إن لا على قسمين تارة تكون عاملة عمل ليس وتارة تكون عاملة عمل أن فالعاملة عمل أن لا تكون إلا لنفى لنفى الجنس نصا فإذا قلت لا رجل فى الدار فالمراد نفى هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد فلا يصح أن تقول بعد ذلك بل رجلان والعاملة عمل ليس تحمل نفى الوحدة والجنس وغلط من قال إنها لا تكون إلا لنفى الوحدة فيخرج بالنافية الزائدة والناهية وبالجنس العاطفة ولا بد من زيادة نصا لإخراج العاملة عمل ليس (اعـلم) إنما أمرك بالعلم هنا فقط مع أن المطلوب من أن يعلم جميع ما فى الكتاب إشارة إلى أنه أراد أن يذكر أمرا صعبا فتفطن له (تنصب النكرات)(قول الأزهرى)وجوبا قيد به لأجل قول المصنف ولم تتكرر لا وأما إن كررت فانه يجوز الرفع والنصب وهذا مبنى على أن لا إذا لم تتكرر وجب إعمالها عمل أن والحق أنه يجوز عملها عمل ليس مطلقا مفردة أو مكررة وإلى عمل لا عمل إن أشار فى الألفية بقوله :

عمل أن اجعل للا فى نكرة مفردة جاءتك أو مكررة

(وقوله لفظا) أو محلا هذا تعميم للحكم وفيه إجمال لكنه بعد ليس والمراد بقوله لفظا أنه ينصب اللفظ فقط دون المحل بل ينصب لفظه ومحله وإنما عبر بذلك لأجل أن الثانى إنما ينصب محله بغير تنوين لكن ذلك مخصوص بغير التشبيه بالمضاف وأما التشبيه به فينون كما سيذكره (إذا باشرت النكرة) من جملة الشروط أن لا يدخل عليها حرف جر وإلا حكم بزيادتها ووجب جر ما بعدها نحو جئتك بلا زاد فزاد مجرور بالبا (قول الأزهر إذا كانت النكرة مضافة الخ ، أى وشبيهة بالمضاف فى اتصال اسمها بشىء مفهم لك الشىء تمام المعنى كما سيعرفه الأزهرى فى الباب بعد وكان ينبغى أن يقدمه هنا وقد ذكره هنا دون تعريف فى قوله وشبهها لا نحو طالعا جبلا فى الدار ولا مارا بزيد عندنا ولعله خص المضاف لأجل قول المصنف بغير تنوين لأن التشبيه بالمضاف منون وإلى المضاف أشار فى الألفية بقوله :

فانصب بها مضافا أو مضارعا لا رجل فى الدار قول الأزهرى وهو ظاهر كلام المصنف أى حيث عبر بتنصيب الذى هو من ألقاب الاعراب لكن الازهرى لم يقرره على ظاهره بل قرره على ما للجمهور حيث زاد فيما سبق أو محلا وحمل مثال المصنف بلا رجل الخ عليه . وجب تكرار لا أى فى صورتى عدم مباشرتها النكرة ودخولها على معرفة وإنما وجب التكرار لأنها لما دخلت على المعرفة

(و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشى زيدا وزيد) بالنصب والجر على وزان ما قبله

﴿ باب لا ﴾

النافية للجنس (واعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا بغير تنوين إذا باشرت (لا) النكرة بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تتكرر)لا تنصب النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة بمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو لا رجل فى الدار (فلا حرف نفى ورجل اسمها مبنى معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفى الدار خبرها وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيبويه هذا إذا باشرت لا النكرة (فان لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا نحو لا فى الدار رجل ولا امرأة ويجوز لا زيد فى الدار ولا عمرو فان تكررت لا مع مباشرة النكرة جاز إعمالها وإلغاؤها فان قلت على الإعمال لا رجل فى الدار ولا امرأة بفتح رجل ورفع امرأة وفتحها أو نصبها وإن شئت قلت على الإلغاء لا رجل فى الدار ولا امرأة برفع رجل ورفع امرأة وفتحها والحاصل أن النكرة بعد لا الثانية

يمكن أن تكون لنفي الجنس فخبرو اكسرها بتكرارها ولانها لما فصلت من النكرة لم يبق لنفي الجنس فخبروا كسرها أيضا بالتكرار (قوله خمسة أوجه الخ) هي المشار إليها بقول الالفية .

وركب المفرد فاتحا كلا حول ولاقوة والثاني اجعلا
مرفوعا أو منصوبا أومركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا

(وقوله وتوجيه كل الخ) حاصلة بتقريب أنك أن فتحتهما فلا عاملة عمل إن فيهما وإن نصبت الثاني مع فتح الأول فالثاني معطوف على محل اسم لا لأن محله نصب بلا ولا الثانية زائدة وإن رفعته مع فتح فهو معطوف على محل اسم لا مع اسمها لانها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه ولا الثانية زائدة أو على أن الثانية عاملة عمل ليس وإن رفعتهما معا فهما مبتدآن ولا زائدة للنفي فيهما أو مرفوعا على أن لا عاملة فيهما عمل ليس أو أحدهما مبتدأ والآخر مرفوع على أن لا عاملة عمل ليس وإن رفعت الاولى وفتحت الثاني فالاول إما مبتدأ ولا عاملة عمل ليس وأما إن فتحت الثاني فلا عاملة عمل أن ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول لان نصبه بالعطف على محل اسم لا وقد علمت أن محله هنا رفع بالابتداء أو على أنها عاملة عمل ليس فلا وجه له والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ باب المنادى ﴾

هذا هذا هو التاسع من المنصوبات والمنادى في الاصل اسم مفعول وهو مشتق من النداء بكسر النون والمد وهو الافصح ويقال النداء لكسر والقصر وهي تليها ويقال النداء بالضم والمد وهي أضعفها (قول الأزهري بفتح الدال) احترازا من المنادي بكسر الدال اسم فاعل فهو الشخص الذي يطلب الاقبال (المنادى) قول الازهري هو المطلوب إقباله الخ هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه كلام النحاة إنما هو في الالفاظ ولو أراد تعريف اللفظ لقال هو الاسم الذي يدخل عليه يا أو إحدى أخواتها ويؤخذ من قوله المطلوب إقباله أنه لا المنادى إلا العاقل أو ماهو منزل منزلته (وقوله أو احدى أخواتها الخ) اعلم أن المنادى تارة يكون بعيدا وما في حكمه كالساهي والنائم وينادى بأحد حروف خمسة عملا بقول الالفية

وللمنادى الناء أن كالناء يا وأى وآكذا أيا ثم هيا

وتارة يكون قريبا وينادى بالهمزة وحدها دون مدواليه الإشارة بقول الالفية والهمزة للداني وقد يكون مندوبا فينادى بوا مطلقا أو يا عند أمن اللبس وفي الالفية :

ووا لمـــن ندب أو ياغير والذي اللبس اجتنب

(والنكرة غير المقصودة) (قول الازهري بالذات الخ) أشار به إلى الجواب عما يقال أنه لا ينادى إلا ما قصد فكيف يقال إنها غير مقصودة وحاصل الجواب أن يقال النكرة باعتبار قصد فرد واحد منها هي مقصودة بالنداء وباعتبار كون الفرد غير معين فهي غير مقصودة فانفت الجهة (والمشبه بالمضاف) (قول الازهري وهو ما اتصل الخ) ما نكرة موصوفه بمعنى لفظ في محل رفع خبر هو وجملة اتصل في محل رفع صفتها وشيء أي لفظ فاعل اتصل ومن تمام حذف مضاف بين الجار والمجرور والتقدير والشبيه بالمضاف فلكونه عمل فيما بعده كالمضاف عمل في المضاف اليه وكون ما بعده من تمام معناه كالمضاف إليه فهو من تمام المضاف سمي شبيها بالمضاف (فأما المفرد العلم) محل تعيين بناء المفرد العلم على الضم مالم يكن موصوفا بابن مضاف إلى علم والاجاز في العلم وجهان البناء على الضم والنصب نحو زيد من قولك أزيد بن سعيد وإلى ذلك الإشارة بقول الالفية :

خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات .

﴿ باب المنادى ﴾

بفتح الدال (المنادى) هو المطلوب اقباله بيا أو إحدى أخواتها وهو (خمسة أنواع المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ماليس مضافا ولا شبيها به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحدا من أفرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه فأما المفرد العلم والنكرة والمقصودة فيبنيان

على الضم من غير تنوين) في حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يازيدو) مثال النكرة المقصودة نحو (يارجل) لمعين هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فإن كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون يارجلا كريما أقبل ومنه الحديث ياعظيما يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك عن الفراء وأقره (والثلاثه الباقية) التى هي النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف (منصــــوبة) وجوبا (لاغير) أى لا يجوز فيها غير النصب مثال النكرة غير المقصود قول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه اذا لم يقصد غافلا بعينه ومثال المضاف ياعبدالله ومثال المشبه بالمضاف ياحسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويارفيقا بالعباد وياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك

ونحو زيد ضم وافتحن من   نحو أزيد بن سعيد لا تهن

(على الضم) أى ونائبه فى كلامه حذف الواو مع عطفت ليشتمل المبنى على الألف نحو يازيدان والمبنى على الواو نحو يازيدون وعبارة الألفية شاملة للضم ونائبه إذ قال مؤلفها :

وابن المعرف المنادى المفردا   على الذى فى رفعه قد عهدا

(فإن قلت) ما وجه بناء المفرد العلم وما وجه بنائه على الحركة وما وجه كونها خصوص ضمة (قلت) بنى لشبهه بضمير المخاطب فى الإفراد والتعريف والخطاب وبنى على حركة تنبيها على أن البناء عارض وبنى على خصوص الضم لأنه لو بنى على الفتح أو الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى لغة من لغاته (لا يقال) فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لغة البناء ء منه على الضم ومنه قراءة قال رب احكم بضم التاء فبناء المنادى على الكلام يلتبس بها . لأنا نقول لما كانت لغة الضم فى المضاف إلى ياء المتكلم أضعف اللغات لم يعتبر اللبس بها وحملت النكرة المقصودة على المفرد العلم ثم إن الضم الذى يبنى عليه تارة يكون ملفوظا كما فى يا زيد وتارة يكون مقدرا كما فى المبنى قبل النداء نحو يا سيبويه وفى الألفية :

وانو انضمام ما بنوا قبل الندا   وليجرى مجرى ذى بناء جددا

(قول الأزهرى فى حالة الاختيار) أى وأما فى حالة الضرورة فيجوز تنوينه وإذا نون فللشاعر بناؤه على الضم ونصبه لأنهم مرويان فمن المبنى على الضم مع التنوين قوله : سلام الله يامطر عليها فنون مطر مع ضمة ومن سماعه منصوبا قوله يا عديا لقد وقتك الأواق . فنون عديا ونصبه وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية :

واضمم أو انصب ما اضطر أو نونا   مما له استحقاق ضم بينا

(يارجل) (قول الأزهرى لمعين) أى حال كونه مقولا لمعين وإنما قيد به لأنه إذا كان لغير معين فهو نكرة غير مقصودة فيجب نصبه (وقوله فالعرب تؤثر نصبها على ضمها) وتؤثر بكون الواو بمعنى تختار ثم ما مشى عليه الأزهرى هو الذى عليه الكسائى وظاهر التسهيل والذى للأزهرى والجمهور تعيين النصب (وقوله يارجلا كريما) (إن قلت) فيه وصف المعرفة الذى هو رجل المعرف بالمقصد والإقبال بالنكرة وهى كريما (قلت) أجيب عنه بأن النكرة المقصودة صارت فى هذه الحالة كأنها غير معرفة نظر إلى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وإن كانت فى المعنى معرفة بالقصد وإنما اعتبر اللفظ دون المعنى لأن اللفظ أقوى (وقوله يرجى لكل عظيم) محل جواز الوجهين إذا أعربت الجملة صفة فإن أعربت حالا وجب نصب المنادى لأنه يصير حينئذ شبيها بالمضاف منصوبه أى لفظا أو محلا وإلا فالمفرد العلم والنكرة المقصودة منصوبان فى المحل أيضا بفعل قام مقامه حرف النداء وإنما وجب نصب هذه الثلاثة لعدم شبهها بضمير المخاطب لأن المضاف إليه كلمتان والضمير كلمة وأما الشبيه به فهو كالمضاف والمضاف إليه وأما النكرة الغير مقصودة فلم تشبه الضمير أصلا لأنها نكرة وهو معرفة (وهو له فيمن سميته بذلك) أى بكل من المعطوف والمعطوف عليه ونصب الجزء الأول لأنه شبيه بالمضاف ونصب الثانى لأنه معطوف على الأول باعتبار الأصل وقبل العلمية وأما الآن فهو جزء من العلم مفهوم فيمن سميته بذلك أنك إذا ناديت جماعة هذه عدتها فليس الحكم وجوب النصب مطلقا بل إذا كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضا لأنها نكرة غير مقصودة وإن كانت معينة ضمت الأول وقرنت الثانى بأل ونصبته أو رفعته فإن أعدت معه يا وجب حذف أل وبناؤه على الواو هذه وهذا حاصل ما لابن هشام وانتقده بعض من حشى عليه انظر ذلك فى حاشيتنا على المكودى والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب المفعول من أجله) ويسمى المفعول والمفعول لأجله (وهو الإسم) المصدر (المنصوب الذى يذكر) علة و (بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله (نحو قولك قام زيد إجلالا لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة وسببا لوقوع الفعل الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو وهو إجلاله وتعظيمه (٩٤) وإعرابه قام زيد فعل وفاعل وإجلالا مفعول لأجله ولعمرو جار ومجرور متعلق بإجلالا (وقصدتك ابتغاء معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكر علامة لبيان سبب القصد وإعرابه قصدتك فعل وفاعل ومفعول وابتغاء مفعول لاجله ومعروفك مضاف اليه ونبه بهذين المثالين على أنه لافرق فى ذلك بين الفعل المتعدى واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره .

(باب المفعول معه)

المفعول معه (وهو الاسم المنصوب) بعد واو المعية (الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل) أن المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك جاء الأمير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الأمير فى المجىء (واستوى الماء والخشبة) فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء فى الاستواء ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ماقبله كالجيش وقد لا يجوز كالخشبة (وأما خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم إن و) اسم (أخواتها) نحو إن زيدا قائم فقد ذكرهما فى المرفوعات استطرد عقب باب المبتدأ والخبر فلا حاجة إلى إعادتهما

(وكذلك التوابع) المنصوبة (فقد تقدمت هناك) فى أبواب أربعة عقب النواسخ ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا ومثاله فى النعت رأيت زيدا العاقل وفى العطف رأيت زيدا وعمرا وفى التوكيد رأيت زيدا نفسه وفى البدل رأيت زيدا أخاك وما أشبه ذلك

(باب المفعول من أجله)

هذا هو العاشر من المنصوبات (قول الأزهرى ويسمى المفعول له الخ) أشار بهذا إلى أن له أسماء ثلاثة ومعناها واحد (هو الإسم) (قول الأزهرى المصدر) أشار بهذا إلى أنه لايكون إلا مصدرا ويخرج به نحو جئتك السمن والعسل فلا يجوز نصبهما لأنهما اسما عين (المنصوب) أبهم ناصبة ليكون كلامه جاريا على الخلاف ومذهب الجمهور أنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق الذى يذكر (بيانا) احترازا عما إذا كان مصدرا منصوبا لكنه لايفيد التعليل نحو ضربته ضربا فهو مفعول مطلق وهذا التعريف مثل قول الألفية ينصب مفعولا له المصدر أن أبان تعليلا ومن جملة الشروط أن يكون معناه راجعا للقلب فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر لأن القراءة من أفعال اللسان والقتل من أفعال اليد ومن جملة الشروط اتحاد وقته ووقت عامله وفاعلهما وفى الألفية

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا فاعلا

وهذه الشروط الباقية مأخوذة من مثال المصنف والشروط ليست فى وجود النصب بل فى جوازه وفى الألفية وليس يمتنع . مع الشروط وإن اختل واحد منها وجب الجر وفى الألفية وإن شرط فقده . فاجروه باللام (قول الأزهرى بعد الفعل المتعدى) كالمثال الثانى وقوله واللازم كالمثال الأول (وقوله المصدر المضاف) كالمثال الثانى (وقوله وغيره) كالمثال الأول .

باب المفعول معه

هذا هو الحادى عشر من المنصوبات (هو الاسم) أى الصريح لأن المفعول معه لايكون إلا اسما صريحا وأطلق فيه ليشمل المفرد والمثنى والمجموع وأخرج به الفعل الواقع بعد واو المعية نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة الواقعة بعد واو المعية نحو سرت والنهار مضىء المنصوب أبهم ناصبه والحق أن ناصبه الفعل وشبهه لا بالواو وفى الألفية :

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق

وخرج به المرفوع نحو اشترك زيد وعمرو والمجرور نحو جلست بين زيد وعمر (قول الأزهرى بعد واو المعية) أى الدالة على المصاحبة من غير اشتراط تشريك فى الحكم وهو مخرج لسائر الأسماء المنصوبات وإلى تعريفه أشار فى الألفية بقوله . ينصب تالى الواو مفعولا معه . (لبيان من فعل معه الفعل) أى لبيان الذات التى صاحبت الفاعل الذى قبل الواو وفى الفعل اللغوى وهو كالمجىء والسير هذا معنى كلام الأزهرى (واستوى) معنى استوى ارتفع أى ارتفع الماء حتى وصل إلى الخشبة وصاحبها فى الارتفاع والخشبة مقياس معلوم يعرف به أهل مصر قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فى النيل (وقوله قد يجوز عطفه على ماقبله الخ) اعلم أن الإسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات أولها جواز العطف والنصب على المعية والمختار العطف نحو جاء الأمير والجيش فيجوز فى الجيش الرفع والنصب والمختار الرفع لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف فى الألفية . والعطف أن يمكن بلا ضعف أحق . ثانيها جواز الوجهين والراجح النصب على المعية لضعف العطف نحو قمت وزيدا فيجوز الرفع والنصب والمختار النصب وفى الألفية . والنصب مختار لدى ضعف النسق . ووجه ضعف النصب أن يلزم عليه العطف على الضمير المرفوع المتصل

المتصل من دون فصل وهو ضعيف ثالثها وجوب النصب على المعية نحو استوى الماء والخشبة فلا يجوز الرفع فى الخشبة لفساد المعنى لاقتضائه أن الخشبة ترفع مع أن الخشبة لازمة فى موضعها وفى الألفية .والنصب إن لم يجز العطف يجب. رابعها ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو فلا يجوز نصب عمرو لأنه يصير فضلة يصح الاستغناء عنها مع أن الاشتراك من الأمور النسبية التى لا تقوم إلا بين إثنين فأكثر ولم يذكر ابن مالك هذا القسم فى باب المفعول معه خامسها مالا يصح فيه الرفع لا النصب على المعية نحو . علفتها تبناً وماء بارداً. فلا يصح أن يكون وماء معطوفاً على تبناً لأن الماء لا يعلف وإنما يشرب ولا يصح أن يكون مفعولا معه لأن الماء لا يكون مع التبن دفعة واحدة فوجب أن يكون ماء مفعولا لمحذوف تقديره وسقيتها فى الألفية. أو اعتقد إضمار عامل نصب وقيل يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها وحينئذ فلا حذف والله سبحانه وتعالى أعلم .

(باب مخفوضات الأسماء)

قدم أن الأسماء مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات ولما فرغ من الأولين شرع فى الثالث والمخفوضات جمع مخفوض اسم مفعول من خفضه إذا أنزله من أعلى إلى أسفل والخفض اصطلاحاً كما مر تغيير مخصوص علامته كسرة أو ما ناب منابها بناء على أن الإعراب معنوى وعلى أنه لفظى هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها وإضافة مخفوضات للأسماء هى إما للبيان أى مخفوضات هى الأسماء أو على معنى من أى من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف أى الأسماء المخفوضات وعلى كل فهى للبيان لا للاحتراز كما قال الأزهرى لأن المخفوضات لا تكون إلا من الأسماء (المخفوضات) (قول الأزهرى المشهورة) احترازاً من غير المشهورة وذلك نوعان مخفوض بالمجاورة ومخفوض بالتوهم وقدم صدر الكتاب عند فالخفض إلخ فراجع ذلك (ومخفوض بالإضافة) الإضافة لغة مطلق الإسناد تقول أضفت ظهرى إلى الحائط أى أسندته إليه ومنه اشتق الضيف لأنه يسند إلى من ينزل عنده وإضياف بكسر الهمزة فنقلوا حركة الياء إلى الساكن قبلها فانقلبت الياء الفا فاجتمع الفان حذفت إحداهما وعوض منها هاء التأنيث واصطلاحاً نسبة تقييدية بين إسمين توجب جر الثانى منهما أبداً فنسبة جنس وتقييدية تخرج للإسنادية كزيد قائم وبين إسمين تخرج للتقييدية التى بين الحال وعاملها نحو جاء زيد راكباً فإنها بين فعل واسم توجب جر الثانى تخرج لنعتى المرفوع والمنصوب وأبداً تخرج لنعت المجرور فإن جره غير دائم لفقده عند الرفع والنصب ثم ظاهر عبارة المصنف إن الإضافة هى العاملة الجر فى المضاف إليه وهو قول من أقوال ثلاثة ثانيها أنه الحرف الذى هى على نيته ثالثها المضاف وهو المشهور المأخوذ من مواضع من الألفية منها قوله : كذاك حذف ما يوصف خفضاً . ومنها قوله فى الإضافة :

وألزموا إضافة لدن فجر . نكرة ومنها قوله فى أعمال المصدر . وبعد جره الذى أضيف له . إلخ قيل ويمكن تمشية المصنف على هذا القول بأن تقول إن الباء فى الإضافة للسببية أى الإضافة سبب لجر المضاف إليه ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة إذ كون الشئ سبباً أعم من كونه عاملا أو تقول أنه أطلق إضافة المصدر وأراد به المضاف اسم المفعول والصحيح أن الاسم الأول من المضاف والثانى هو المضاف إليه وقيل العكس وقيل يصح أن يقال فى كل منهما مضاف ومضاف إليه (وقوله وهو ضعيف) والصحيح أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع إلا البدل فهو على نية تكرار العامل (وقوله وقد اجتمعت الثلاثة فى البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله باسم المضاف والرحمن الرحيم بالتبعية على القول بها أو باسم المضاف أيضاً (فأما المخفوض بالحرف) وتسمى تلك الحروف حروف الجر كما مر لأنها تجر معانى الافعال أو ما فى معناها إلى الأسماء. أو لأنها تعمل الجر كحروف النصب سميت بذلك

بمن) وهى أن حروف الخفض نحو من البصرة (وإلى) نحو إلى الكوفة (وعن) نحو عن زيد (وعلى) نحو على السطح (وفى) نحو فى المصحف (ورب) بضم الراء نحو رب رجل (والباء) نحو بالمنديل (والكاف) نحو كالأسد (واللام) نحو البلد (و) ما يخفض بـ (حروف القسم) أى اليمين (وهى الواو والباء والتاء) نحو والله وبالله وتالله (وبواو رب) نحو وليل أى ورب ليل (وبمذ ومنذ) نحو مذ يوم الخميس ومنذ يوم الجمعة) وأما ما يخفض بالإضافة فنحو قولك غلام زيد) فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه (هو) أى المخفوض بالإضافة (على قسمين) القسم الأول (ما يقدر باللام الدالة على الملك نحو غلام زيد) أو الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع

لعلمها النصب وحروف الجزم لعلمها الجزم وتسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الافعال إلى الاسماء وتسمى حروف الصفات لأنها تحدث فى الاسم صفات من ظرفية وتبعيض وغير ذلك وحاصل ماذكره من حروف الخفض هنا أربعة عشر حرفاً لا خمسة عشر لأن الباء مكررة على مافى بعض نسخ أحد عشر منها قدمت فى أول الكتاب وزادها هنا ثلاثة واو رب ومذ ومنذ وسيأتى الكلام عليها وقد ذكر فى الالفية عشرين حرفاً حيث قال: هناك حروف الجر وهى من إلى إلخ وقد بقى على المصنف من العشرين سبعة لاستة لأنه لم يجعل فى الالفية واو رب من جملة حروف الجر بل جعل الجر برب مقدرة بعد الواو الباقية على المصنف هى التى خلا وحاشى وعدا وكى ولعل ومتى وأجيب عن المصنف بأنه أسقط حتى لتقدم الكلام عليها فى باب العطف وعن خلا وعدا وحاشى بأنها قد تقدمت فى باب الاستثناء وأسقط كى ولعل ومتى لان الجر بها قليل (قول الازهرى وهى أم حروف إلخ) هذه الزيادة توجد فى بعض النسخ ومعنى كونها أمها أنها أقوى حروف الجر ولذلك تنفرد بجر حروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ومع قدم أول الكتاب بعض معانى حروف الجر التى ذكرت مثالك ولاتيان بشواهد الالفية (وبواو رب) ماذكره من أن الجر بواو رب وهو مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح أن الجر برب محذوفة وفى الالفية وحذفت رب فجرت إلخ ثم إن رب تحذف بعد الواو كثيراً كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله . أى ورب ليل وبعد الفاء وبل قليلا فمثالها بعد الفاء قوله . فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعاً . ومثالها بعد بل قوله . بل بلد ملء الفجاج قتمه . حذف رب بدون ماذكر أقل كقوله : رسم دار وقفت فى ظله أى رب رسم دار (وبمذ ومنذ) الجمهور على أن كلا منهما أصل بنفسه بسيط وقيل فى مذ أنها مختصرة من منذ ولا يجران إلا ما دل على الوقت وفى الالفية . واخصص بمذ ومنذ وقتا . ويستعملان اسمين وذلك فى موضعين أحدهما أن يرفعا ما بعدهما نحو ما رأيته مذ أو منذ مبتدأ ويومان خبر ثانيهما أن يدخلا على جملة فعلية نحو . مازال مذ عقدت يداه إزاره . أو اسمية نحو . ومازلت أبغى المال مذ أنا يافع . وهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما وقيل مضافان إلى زمن مقدر مضاف إلى الجملة وإلى هذين الموضعين أشار فى الالفية بقوله :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا . أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

(غلام زيد) اعلم أن الاسم النكرة إن أضيف إلى معرفة فإنه يكتسب التعريف كهذا المثال وإن أضيف إلى نكرة فإنه يكتسب التخصيص نحو غلام رجل وفى الالفية :

واخصص أولا . أو أعطه التعريف بالذى تلا

ومحل كون المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص إذا كان غير وصف وإلا فلا يكتسب شيئاً نحو: ضارب زيد وفى الالفية :

وإن يشابه المضاف يفعل . وصفا فعن تنكيره لا يعزل

والإضافة الذى يكتسب يقال لها محضة ومعنوية وفى الذكرى لا يكتسب يقال لها غير محضة ولفظية وفى الالفية:

وذى الإضافة اسمها لفظية . وتلك محضة ومعنوية

(مايقدر باللام) أى ماتكون فيه الإضافة على اللام ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى اللام أنه يصح التلفظ بها أو تقديرها وإلا كان الجر باللام لا بالمضاف وهكذا يقال فى كون الإضافة على معنى من أو فى (قول الازهرى الدالة على بيان الجنس) أشار به إلى أن الإضافة التى على معنى من هى البيانية وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ويصح الاخبار بالمضاف إليه عن المضاف ولاشك أن لفظ ثوب من قول المصنف ثوب خز وباب ساج وخاتم من حديد هو بعض من المضاف إليه

(باب مخفوضات الأسماء) بإضافة باب إلى المخفوضات وإضافتها إلى الأسماء لبيان الواقع وإلى خاتمة الكتاب (المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة أقسام) قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد (و) قسم (مخفوض بالإضافة) نحو غلام زيد وقسم مخفوض بالتبعية على رأى الأخفش والسهيلى وهو ضعيف وهو مراد المصنف بقوله (وتابع للمخفوض نحو زيد العاقل وقد اجتمعت الثلاثة فى البسملة) فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض

ويصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف فيقال هذا الثوب خز هذا الباب ساج وهذا الخاتم حديد فلو انتفى القيدان معاً نحو ثوب زيد أو الأول فقط نحو يوم الجمعة أو الثانى نحو رجل زيد كانت الإضافة على معنى اللام فى الثلاثة إلا أن اللام فى الأول للملك وفى الآخرين للاختصاص (وقوله وزاد ابن مالك إلخ) أشار إلى الإضافات الثلاث فى الألفية بقوله .

وانو من أو فى إذا لم يصلح الإلا ذاك واللام خذ لما سوى ذينك

وضابط الإضافة التى على معنى فى أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف والمضاف إليه إما زمان كثالية أو مكان نحو قوله تعالى يا صاحبى السجن والجمهور وسيبويه منعا كون الإضافة على معنى فى والله سبحانه وتعالى أعلم (خاتمة) ختم الله لنا بالسعادة وجعلنا من أهل الحسنى والزيادة وقد ختم المصنف هذه الخاتمة بالمخفوضات إشارة إلى أنه ينبغى لمن أهله الله للتعليم والتأليف ألا ينظر لعلمه وعمله بعين الرضا والكمال بل ينبغى له وإن ما بلغ التواضع وترك الدعوى فى العمل والمقال فإن الدعوى سبب الهلاك فى الحال والمآل فقد ذكر الشيخ زروق فى بعض وصاياه بعد كلام ما نصه إياكم والدعوى أو يقول أحدكم أنا عالم أو أنا خير منك أو أنا أخير منك فقد هلك بهذه الكلمات ثلاث أشخاص أول من قالها إبليس قال أنا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين والثانى فرعون قال أنا ربكم الأعلى والثالث قارون قال إنما أوتيته على علم عندى (وأخرج) الطبرانى فى الأوسط وأبو يعلى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يظهر قوم يقرءون القرآن يقولون من أعلم منا من أقرأ منا من أفقه منا ثم قال لأصحابه هل فى أولئك من خير قالوا الله ورسوله أعلم قال أولئك هم وقود النار وقد قال مالك رضى الله عنه ينبغى للعالم إذا أعطاه الله علماً وكان يشار إليه بالأصبع أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة فإنه إذا اضطجع فى قبره ساءه ذلك انتهى على أن الإنسان لو بلغ فى العلم ما بلغ ففوقه من هو أعلم منه قال تعالى وفوق كل ذى علم عليم منتهى العلم إلى الله العظيم وفى المعنى قيل

وقل لمن يدعى فى العلم معرفة ٭ علمت شيئاً وغابت عنك أشياء

وإياك يا أخى والحسد فإن الحسود لا يسود قال تعالى فى ذم الحاسد ومن شر حاسد إذا حسد وقال تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وفى التسهيل وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه عن كثير من المتقدمين وفى الحديث الحكمة ضـالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها وبالجملة فبالتواضع وترك الحسد واجتناب الدعوى ينال المرغوب وقد وصل الأقدمون بذلك وقالوا المطلوب حتى أدركوا ما لا يدركه غيرهم اليوم فقد ورد أن محمد بن جرير الطبرى ألف تفسيراً فى ألف مجلد ضخمة وكان يحتفظ من متن العلوم نحو حمل مائة بعير وقال ابن شاهين لو كنت فى صدرى ما وسعه مركب وقد ذكر السيوطى أن ابن شاهين هذا ألف ثلاثمائة وخمسين ألف منها التفسير فى ألف مجلد والمسند فى خمسمائة جزء والتاريخ فى مائة وخمسين مجلداً وكان ابن الانبارى يحفظ فى كل جمعة ألف كراس وكان الشافعى رضى الله عنه مهما إن سمع شيئاً كيفما كان حفظه فى مره وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن فى ليلة واحدة وإلى غير ذلك . ومن لم يتواضع هلك حالا ومآلا وأجله من دونه فقد ورد أن الحسن البصرى اجتمع فى مجلسه خمسمائة محبرة تكتب عنه العلم فوقع فى نفسه شيئاً فقال لا تسألونى عن شىء إلا أخبرتكم به فقام صبى صغير وقال ياسيدى هل للناموسة كرش ومصران فتغير لون الشيخ وحمل مغشياً عليه إلى داره ومات بعد ثلاثة أيام (وروى) أن مقاتل بن سليمان دخلته وما أبهة العلم فقال سلونى عما تحت العرش إلى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك عما تحت العرش ولا عما أسفل الثرى ولا أسألك إلا عما ذكر الله فى كتابه أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف ما لونه فقال لا أدرى وأفحمه (وقد ورد) أن ابن العربى كان راكباً فى سفينة فهاج البحر فقال أسكن يا بحر فإن عليك بحرين بحر من الولاية وبحر من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر وقالت له يا شيخ ما تقول

الخشب وزاد ابن مالك تبعاً لطائفة قسما ثالثاً وهو ما يقدر بفى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل أى مكر فى الليل وتربص أربعة أشهر وما أشبه ذلك من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة وأما تابع المخفوض فقد تقدم فى المرفوعات فليراجع جميع ذلك والله أعلم بالصواب وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وقد تم بحمد الله وعونه والحمد لله رب العالمين (قال مؤلفه) وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين .

فى امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو عدة الطلاق فلم يدر جواباً فقالت له اتخذنى شيخة فى هذه وأنا أبينها لك قال لها نعم فقالت إن مسخ من جنس مافيه روح أعتدت عدة الطلاق وإن مسخ من جنس ما لا روح له كالحجر اعتدت عدة الوفاة وتذكر قضية الخضر مع موسى عليه السلام وينبغى للعالم إذا سئل عن علم لا يعلمه أن يقول لا أدرى فإن لا أدرى نصف العلم أو ثلثه فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ، ولا أدرى أى قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدرى ولما سئل عليه الصلاة والسلام عن خير البقاع وشرها قال لا أدرى فسأل النبى ﷺ جبريل فقال لا أدرى حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه الله أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق وكان ابن عمر يسأل عن عشر مسائل فيجيب عن واحدة ويسكت عن الباقى (وعن) ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاء رجل فسأله عن شىء فقال له لا أدرى فقال له رفعت إليك من مسيرة شهر ولا أعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر لطول لحيتى ولا لاجتماع الناس حولى فوالله لا أحسنه وسئل مالك عن مسائل فأجاب عن بعضها وقال فى غالبها لا أدرى وسأله سائل يوماً عن مسألة فقال لا أدرى فقال إنى دفعت إليك من مسافة بعيدة فقال له إذا رجعت إلى أهلك فقل قال مالك لا أدرى وفى قول المصنف خاتم براعة الاختتام إشارة إلى أنه ختم هذه المقدمة وفى قوله حديد إشارة إلى أن قبله كان حداً أى قاطعاً وجازماً بأن هذا التأليف خالص لوجه الله الكريم لا رياء فيه ولا سمعه وهو صادق رحمه الله والله أعلم فى مقالته هذه ويدلك على صدقه أن الله جعل الإقبال على متنه والنفع به عاماً وقد علمت أن العمل إذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل من صاحبه وإن كان خالصاً قبله الله فيضع الإقبال عليه فى عباده (ولنختم) ببعض فضائل العلم والعلماء والمتعلمين رجاء أن يحشرنا الله فى زمرتهم فإنهم ورثة الأنبياء والمرسلين فنقول (اعلم) أن العلماء العاملين هم سادات الناس بالإطباق كما أن الإنسان هو سيد سائر الحيوانات على الإطلاق فهم أحياء وإن دخلوا الثرى والجاهلون أموات وإن كانوا يمشون فى القرى وفى المعنى قال ابن السيد البطليوسى :

أخو العلم حى خالد بعد موته ... وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى ... يعد من الأحياء وهو عديم

فمن فضلهم ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال العلماء إذا أتوا على الصراط تكون وجوههم كالشمس الضاحية ونورهم يسعى بين أيديهم وبين يد كل عالم لواء من نور الجنة يضىء مسيرة خمسمائة عام وتحت لواء كل عالم من أحبه ومنادى ينادى هؤلاء أولياء الله هؤلاء الذين علموا عباد الله هؤلاء الذين حافظوا على حدود الله هؤلاء مصابيح الله فإذا أتوا على الصراط يوضع على رأس كل واحد منهم تاج لو وضع ذلك التاج فى السماء خرق الأرض السابعة السفلى ويكسى كل واحد منهم حلة من حلل الجنة لو علقت تلك الحلة بين السماء والأرض لقطع نورها نور الشمس وقال عليه الصلاة والسلام من أكرم عالماً كمن أكرم سبعين نبياً ومن أكرم متعلماً كمن أكرم سبعين شهيداً ومن أحب العلم والعلماء لم تكتب عليه خطيئة أيام حياته وعنه عليه الصلاة والسلام من طلب العلم لغير الله يخرج من الدنيا حتى يرده العلم إلى الله ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبى قبيس ذهباً ينفقه فى سبيل الله وقال عليه الصلاة والسلام من زار عالماً كأنما زارنى ومن صافح عالماً كأنما صافحنى ومن جالس عالماً كأنما جالسنى وأجلسه الله معى يوم القيامة ، وعن أبى الدرداء رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما

يصنع وأن العالم ليستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر وأن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم لا دينارا ولا درهما وإنما يرثون منهم العلم إلى غير ذلك مما لا يحصى (وقد ورد) في الختم آثار منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله ﷺ قال ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءا فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت إلا غفر الله ما فعل في مجلسه وعن علي من أن أراد يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (وكان الفراغ) من تأليف هذه الحاشية يوم الاحد ثاني جماد الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف وفي الختم قلت:

قد فاح مسك من ختام حاشية ... لسر شرح الأزهري فاشية

فيها الاماني والتهاني والمنى ... فيها الوفا والشفاء والهنا

قطوفها للمعتني لا تمتنع ... ثمارها عن مقتن لا ترتفع

جعلها المولى الكريم الاكرام ... خالصة بها الثواب تغنم

نافعة لقارىء وسامع ... وكاتب وناظر مطالع

بجاه خير المرسلين المصطفى ... وآله وصحبه أولي الوفا

صلى عليهم ربنا وسلما ... ما لاح نجم في السماء وسما

(انتهى بحمد الله وعونه)

(فهرست حاشية العلامة سيدى أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج على شرح الشيخ خالد الازهرى)

تم الفهرست